بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى صالح

عمر محمد. 27-9-2019

هذه الرسالة قد أرسلناها لأحد نشطاء الفيسبوك (عمر صالح إبراهيم) وتتعلق بفلسفات في النهضة.

سلام "عمر صالح إبراهيم" (ومعه كذلك "أنور إدعيس" و"محمد أ عمر" والجميع)

معك عمر محمد؛ كاتب الأوراق التي وصلتك عام 1999 والمعنونة بـ "التربية المتخلفة التي زرعت فينا منذ 1379 سنة". وقد نَشرتُ هذه الأوراق في كتاب بعنوان: "بذور الهلاك ... التربية التي زرعت فينا منذ 1379 سنة" في دار البيارق عام 2000. وقد نَشرتُ قبلها كتابا بعنوان: "فلسفات الحكم والدستور" في دار النهضة الإسلامية عام 1997. وكلا الدارين قد انتهيا.

وإني اتابع صفحاتكم بشكل دوري؛ ففيها مواضيع تُثير الاهتمام. وأتابعها بصمت دون تعليقات؛ فإن التعليقات البسيطة في مجتمع طفولي (كالذي نعيش فيه) في موضوع معقد لهو أشبه بالنفخ في "بالون مشقوق"، وأُقَدِّم هنا اعتذاراتي للجميع على هذا الوصف وربما أكون مخطئا، وربما تكون الظروف والمزاج هما السبب في هذه الصورة القاتمة التي أراها.

ولكنِّي بعد قراءتي لكتابك "قصة حزب التحرير" (وهو كتاب مفيد وضروري كشهادة على التاريخ) فقد وجدت نفسي مندفعا أن أكتب لك: رائع ... ولكن هذا يكفي:

فلا جدال أن حزب التحرير قد وصل إلى مرحلة الإفلاس الإداري الكامل، وربما قد وصل إلى المرحلة التي لا يُمكن فيها إصلاحه. ولكنَّ الحزب لا يزال على الطريق نفسه الذي بدأ منه، ولا يزال يصدح بضرورة إقامة الخلافة، ولا يزال حتى اللحظة الكيان السياسي الوحيد غير العنيف الذي يدعو لإقامة الخلافة. وفي هذه الحالة فإنه من غير الحكمة على الإطلاق الضغط عليه أو المشاركة في تفتيته مهما كانت الأعذار. والحل الأفضل لكم أن تستغلوا الطاقات المتوفرة عندكم لإقامة كيان موازي لهم.

وفي مقالتي هذه سأدخل إلى موضوع الحزب وأتعرض للمشاكل الحقيقية داخله، ولماذا ليس من الحكمة أن تضغطوا عليه أو أن تُنَفِّروا الناس منه. ثم سأضع مقترحا لكم لإنشاء كيان موازي عملي وسهل التنفيذ. ثم سأدخل إلى السلوكيات السلبية والتي لا يُمكن للأمة أن تنهض إذا لم يتم الانتباه لها، وهذه السلوكيات هي نتاج التربية التي زرعت فينا منذ عدة قرون. ثم سأدخل إلى مفهوم القيادة عند الشيخ النبهاني ودوافعها وعواقبها، وسأضع مقترحا لمفهوم القيادة. ثم سأدخل إلى الطريقة التي أراها عقيمة جدا عند التحريريين (الحاليين والمنشقين والمتقاعدين والتاركين والمتروكين) في تحليلاتهم السياسية. ثم سأعرض بعض المواضيع التي تستحق البحث والدراسة، وبعدها تكون خاتمة المقالة.

وهذه المقالة ليست كتابا؛ إذ لو كانت كذلك لاجتهدتُ في جمع المراجع والتَّثبت منها وتثبيتها، ولاجتهدتُ أكثر في اختيار الكلمات وصياغة العبارات،، وإنما هذه المقالة هي خواطر رتبتها في عناوين وكتبتها على عجل.

وكثير من الأفكار التي سأضعها هنا مختصرة، ولكني سأضع الرابط لأبوابٍ في كتب شَرحتُ فيها هذه الأفكار بتفصيل. وفي نهاية هذه المقالة سأضع الرابط لجميع الكتب ذات العلاقة. ولكن الأفضل أن تتم قراءة هذه المقالة كاملة قبل الدخول إلى أي رابط؛ وذلك من أجل الصورة الكاملة.

وسأبدأ بظاهرة واضحة: أي حزب مبدئي (كيان جماعة جبهة حراك إلخ) ينشأ في مجتمع طفولي وفي مُحيط مُعادي ولا يُنجز أهدافه خلال 20 سنة فإنه سيصل إلى الجمود والإفلاس الإداري.

وهذا الموضوع شرحناه بتفصيل في مقالة "القوة الدافعة المبدئية" (الفصل 18 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار") وسأضع هنا الرابط لهذه المقالة (33 صفحة) وسأضع الرابط للكتاب في نهاية المقالة:

https://mega.nz/#!mlMRlA4T!Gz2nq1CJ-Rr1iqCHazrSJq12YACkfRQ0Pjwg63QOFpY

وسبب هذه الظاهرة (باختصار) أن الحزب المبدئي في المحيط المعادي بحاجة أن يتصف بالعناد الشديد تجاه المحيط لحماية هذا الحزب من مكر المحيط. وحيث إن المجتمع طفولي (وهذا معناه أن مهارات العمل الجماعي في المجتمع، وبالتالي الحزب، ليست مرتفعة) فإن الحزب سيبدأ التصرف رويدا رويدا بعناد تجاه جميع الأفكار (أساليب العمل والأفكار غير المبدئية إلخ). وبالتالي سيبدأ الحزب بالانعزال رويدا رويدا عن المجتمع، ومن ثم يَتَجَمَّد هذا الحزب داخل نفسه.

وضمن هذه الظاهرة فإني أستطيع أن أقول وبكل ثقة إن حزب التحرير قد بدأ التجمد والإفلاس الإداري منذ أواخر عهد الشيخ النبهاني. ومن الممكن القول إنه لو كانت هناك قيادة أخرى غير أبي إياس والشيخ زَلُّوم فلربما تأخر هذا التجمد قليلا، ولكنَّ التجمد والإفلاس الإداري حاصل حاصل بسبب التفاعل بين ديناميكية الحزب وديناميكية المحيط المعادي (راجع الرابط السابق).

والمؤسف أن أقول إن حزب التحرير (وأقصد هنا حزب عطا؛ حيث إن حزب أبي رامي قد تلاشى عمليًّا) لم يعد قابلا للاصلاح بضغط من الخارج، وأي فرصة لاصلاحه يجب أن تكون من الداخل وبشكل تدريجي وليس انقلابي، بل إني مقتنع تماما أن حزب عطا لم يعد قابلا للاصلاح حتى من الداخل.

والمشكلة الحقيقية أن الثبات لأي انشقاق يحدث داخل الحزب يكون للطرف الأشد عنادا، وأما الطرف الأكثر استنارة فإنه سيتفتت ويتلاشى كزبد البحر. وقد يبدو هذا تناقضا سافرا أن نقول: استنارة وتفتت، ولكن السبب الرئيسي للتفتت يرجع للمجتمع الطفولي والتربية المتخلفة التي زُرعت فينا وتَشربت عندنا حتى الجذور؛ فالاستنارة تتطلب أحرارا يُفكرون بعمق ويتدارسون الأمور ويجتمعون كوحدة واحدة على قرار مشترك (حتى وإن لم يقتنع الجميع بهذا القرار)، وهذا يتطلب مجموعة ذات مهارة عالية في العمل الجماعي، وأنْ لا يُستغرب فيه تَنازُل البعض عن رأيهم دون غضاضة من أجل المصلحة العامة للمجموعة. ولكن مهارة العمل الجماعي ليست عالية في مجتمعاتنا العربية، ولا هي موجودة في عناصر الحزب (لا في حزب عطا ولا حزب أبي رامي). وبالتالي فإن الذي يحدث للطرف الأكثر استنارة أن المناقشات تبدأ، فتحدث الاختلافات، فتحدث المشادات، فتتحول المشادات فجأة إلى مشاكل شخصية، فتحدث النزاعات،، وينسى الجميع المصلحة العامة ويُصبح كل طرف يقول (غريزيا) "علي وعلى أعدائي". وهذا يؤدي إلى تفتت الجماعة وتَلاشيها كزبد البحر. وهذا هو السبب في أن الطرف الذي يبقى ثابتا في الانشقاق هو الطرف الأكثر عنادا وتَسَلُّطا وليس الطرف الأكثر استنارة.

وهنا النقطة التي أريد توضيحها ... حزب التحرير لم يعد قابلا للإصلاح، وأي ضغط تجاهه سيزيده عنادا وتسلطا، وقد يُؤدي إلى تفتيته بالكامل.

ولكن انتبه هنا .... الأمر ليس بهذا السوء: فمع أن الحزب قد تجمد وأفلس إداريا إلا أنه يسير على نفس الخط الذي بدأ منه (على الأقل في موضوع الدعوة للخلافة)، وفي الحقيقة فإنه لا يزال الكيان الوحيد الداعي إلى إقامة الخلافة دون عنف، وهذه بحق قصة نجاح عمرها حوالي 70 سنة. وقد استطاعت هذه الحركة (على مشاكلها) أن تجعل موضوع الخلافة رأيا عاما موجودا على الطاولة بعد كان أحد الأساطير في كتب التاريخ.

وهذه هي النقطة المفصلية في هذه المقالة .... ليس من الحكمة أبدا الانجراف وراء مشاعر آنية والقيام بما قد يُؤَدِّي إلى تفتيت هذا الحزب. والحكمة هنا تقتضي ألا يتم انتقاد الحزب،، وربما نصائح سريعة ولفت نظر وتنبيه،، ولكن لا جدال ولا انتقاد ولا دعوة إلى الرحيل ولا دعوة إلى الاستقالة ولا شتائم ولا سُخرية.

ودعوني هنا أضرب المثال:

لنفترض أنه مَرَّ بجانب بيتكم شخصٌ غريبٌ غريب الأطوار. ولاحَظَ الغريب أنكم تكاسلتم ولعدة شهور عن تنظيف الطريق أمام بيتكم، ولهذا فقد تكاثرت النفايات والأوراق فيه، فقام متطوعا بتنظيف المكان. ولكنه كلما تَعِبَ فإنه يرتاح هنيهة ثم ينظر إليكم بغضب ويقذفكم بأبشع الشتائم، ثم يسكت ويعود لتنظيف المكان. ثم يتوقف هنيهة وينظر إليكم ويقذفكم بأبشع من شتائمه السابقة، ثم يعود إلى التنظيف، وهكذا.

فماذا تفعلون؟

ربما بعد تنظيفه للمكان تُكرمونه، فهو قد قام بعمل قد تكاسلتم عنه شهور عدة. وإن فعلتم ذلك فهذا من مكارم الأخلاق.

وربما تقولوا لأنفسكم ... لقد شتمنا بأبشع الشتائم، ولكنه نَظَّف المكان، فواحدة بواحدة. وهذا اختيار مقبول.

وربما تُقرِّرون التعارك معه، وهذا حقكم؛ فشتائمه كانت شديدة. ولكن ... هل من الحكمة أن تتعاركوا معه أثناء قيامه بالتنظيف، أم الأفضل أن ينتهي من التنظيف ثم (إذا أردتم) تتعاركون معه؟

إن من الحكمة أن تتركوه حتى النهاية، أليس كذلك؟

وكذلك حزب التحرير ... فهو يشتمكم ولكنه كذلك يشتم خُصومكم. وخلافكم معه ليس في محكم الأحكام وليس في المنكرات، وإنما الخلاف بينكما في مظالم فردية وفي ترتيب الأولويات واختيار الأساليب والمهارات الإدارية.

وفي هذه الحالة فإن الحكمة تقتضي أن تتركوه لوحده، فلا تجادلوه ولا تنتقدوه ولا تضغطوا عليه ولا تُنَفِّروا الناس منه، ولا تُنَفِّروا عناصره منه؛ فإنَّ فَشَلَ الحزب فهو فَشَلٌ له وحده، ونجاحه هو نجاح للجميع. وأن تتواصوا جميعا على ذلك: فيُذَكِّر الذَّاكر منكم السَّاهي، ويُنَبِّه الحازم منكم الباغي.

وأما ما يمكنكم أن تفعلوه فهو: استغلال الطاقات المتوفرة في محاولة البحث عن طريقة لإقامة كيان موازي للحزب،، وليس لمنافسته، وإنما للتحرك معه بشكل موازي. وحتى إذا لم تستطيعوا إقامة هذا الكيان الموازي، فليس هذا مبررا لتوجيه رماحكم تجاه الحزب، فهذا تصرف هو أبعد ما يكون عن الذكاء والحكمة.

دعوني اختصر ما سبق فأقول: هناك حافلة قديمة صدئة، ويُزعجنا صوت مُحَرِّكها، وضجيجها، وقفزاتها في الطريق، ومع ذلك فهي تتحرك إلى الجهة التي نُريدها، فلماذا نرميها بالحجارة!! وإنما افرغوا طاقاتكم في البحث عن طريق موازي. **أليس هذا التصرف الأخير هو الأكثر حكمة!**

والسؤال يأتي هنا ... كيف تستطيعون أن تُشكلوا حركة في خط مواز؟

ولا يوجد عندي حل كامل، ولكن عندي جُزئيَّات من حلول وأفكار سأقدمها لكم، ولكن يجب أن أضع بعض التفصيلات المهمة:

قيل "إن الانسان ينهض بما لديه من فكر"، وقيل إن "الفكر هو أساس النهضة"، وغيرها من العبارات المشابهة. وكل هذه العبارات ليست مفيدة، فهي عمومية وأشبه بالقول إن "الشمس مصدر الطاقات"؛ فهذه العبارة عمومية ولا نستطيع أن نستخدمها أساسا للبحث عن كيفية الحصول على الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا جميعا نَعْرِفُ بعض الشخصيات ذات الفكر العميق ثم تَبين لنا لاحقا أن سلوكياتهم كانت غير ناهضة، وكلنا كذلك يَعْرِفُ بعض الشخصيات الذين نَظُنُّهم من أهل الخرافات لضحالة أفكارهم، ولكن عندما تعاملنا معهم وجدناهم صادقين أمينين طيبي اللسان والمعشر.

ودعونا ننقل هذا النقاش إلى مستوى إدارة التميز ... فأحد القوانين الرئيسية لهذه الإدارة: أن الأمر الذي لا تستطيع قياسه لا تستطيع إدارته. والقياس (بشكله العددي أو النسبي أو المجازي) ضروري جدا للتأكد من موقعنا الحالي في الطريق تجاه الهدف، وهو كذلك ضروري للتأكد من سلامة الافتراضات التي أخذناها.

وهنا دعوني أسأل ... هل العبارة التالية صحيحة أم خاطئة: تُقاس نهضة الانسان بما لديه من فكر؟؟

وضمن وجهة نظر المؤلف فإن هذه العبارة خاطئة وذلك لتناقضها مع أمثلة كثيرة ذكرناها في الفقرات السابقة.

وقد وَصَفْتُ النهضة في كتاب "بذور الهلاك" أنها "تُقاس بمدى رقي نظرة الناس إلى الحياة، وبمدى رقي انسجامهم الاجتماعي"، أي أن النهضة تقاس بـ "القناعات والسلوكيات". وهذا الوصف قد تجده أكثر انطباقا مع واقع النهضة.

وزادت مهاراتي في البحث والتحليل بعد ذلك، وتَوَصَّلت إلى نموذج سَمَّيْتُه "الذكاء الجماعي" والذي أظنه أساس أي نهضة. و"الذكاء الجماعي" يتعلق بمستوى مهارة الجماعة (والمجتمع والأمة) في العمل الجماعي، وهو يُقاس بقدرة الجماعة (كوحدة واحدة) على الانسجام والتفكير والتصرف والوصول معا للحلول دون وجود مدير لها.

بمعنى آخر فإن الجماعة التي لا تستطيع أن تُناقش وتُفكر وتتخذ القرار إلا بوجود مدير فهي جماعة ليست مرتفعة في الذكاء الجماعي، وأما الجماعة التي تستطيع أن تفعل ذلك فهي ذات ذكاء جماعي مرتفع.

والذكاء الجماعي المرتفع يحتاج إلى ثلاثة عناصر: سعة الصدر والجدية وحُسن الاستماع. وإذا كانت هذه العناصر الثلاثة مرتفعة في الجماعة فإن الجماعة تكون ذات ذكاء جماعي مرتفع، وأما إذا كان أحد هذه العناصر ضعيفا فإن الذكاء الجماعي في الجماعة يكون منخفضا.

وقد شرحت هذا النموذج بتفصيل في كتاب "النهضة والذكاء الجماعي" (الرابط آخر المقالة) وسأضع هنا الرابط للمقدمة والفصل الأول والفصل الثاني (28 صفحة) من الكتاب وذلك لعلاقة هذه الفصول بالموضوع المطروح:

https://mega.nz/#!T9FlAQ6D!J1aoZiGezd-B5kv86zyitv_piWd-X6rKf2W2uxbzuvY

وسعة الصدر هي الرفق والحُلم وطولة البال للأخطاء غير المتعمدة ولا الظَّالمة من الآخرين.

وأما الجدية فهي ليست العبوس وتقطيب الحواجب؛ فربما تجد شخصا عابسا ويكون فوضاويا بلا أي جدية، وربما تجد شخصا شديد المرح سريع النكتة ولكنه في الوقت نفسه يكون شديد الجدية. وأبسط تعريف للجدية هو بذل الجهد في الوفاء للوعود؛ فإذا كان الشخص يفي دائما بما يَعِد فهو شخص ذو جدية، وأما إذا كان يَعِد ولا يفي، أو كان يَعِد وينسى ولا يندم ولا يتضايق أنه ينسى فهو شخص لا يتصف بالجدية (وسنعود لتفصيل الجدية لاحقا).

وأما حُسن الاستماع فهو القدرة على الصبر وعدم مقاطعة الطرف الآخر ضمن الوقت المعقول.

وللتنبيه ... فإننا إذا احضرنا عشرة عباقرة ووضعنا لهم لغزا واستطاعوا أن يحلوه دون وجود مدير لهم ودون أن يتنازعوا ويتعاركوا ويتخاصموا ودون أن يصيح بعضهم على بعض فهذا معناه أن هذه الجماعة ذات ذكاء جماعي مرتفع، وأما إذا استطاعوا حله ولكن بعد نزاعات وعراكات وصياحات وتهديدات وخصومات فإن هذه الجماعة تكون ذات ذكاء جماعي منخفض (مع أن كل عنصر في هذه الجماعة هو ذو ذكاء فردي مرتفع).

وإذا أسقطنا نموذج الذكاء الجماعي على المجتمع فإننا هنا نتحدث عن النهضة، فالمجتمع الذي يتصف عمومه بسعة الصدر والجدية وحُسن الاستماع فهو مجتمع ناهض وناجح بقواه الذاتية، وأما إذا ضَعُفَ أحد هذه العناصر في عموم المجتمع فإن المجتمع لا يكون ناهضا، ونجاحاته ليست بقواه الذاتية وإنما لظروف خارجية.

ويستطيع القارئ أن ينظر إلى المجتمعات المختلفة وينتبه لعلاقة النهضة مع العناصر السابقة ليحدد ما إذا كان النموذج السابق صحيحا أم خاطئا.

ومن المفيد التنبيه أن الذكاء الجماعي في أمريكا قد بدأ يضعف في جميع هذه العناصر منذ التسعينات وخلافا لما كان عليه في العقود السابقة، وهذا الموضوع سأعود إليه لاحقا.

الآن ... عندنا مشكلة في العالم الاسلامي عموما والعالم العربي خصوصا في سعة الصدر ولكنها ليست مشكلة ضخمة. وعندنا مشكلة أكبر قليلا في موضوع الجدية ولكنها كذلك ليست مشكلة ضخمة. وكلاهما يُمكن علاجهما.

وأما المشكلة الحقيقية الرئيسية عندنا أن العالم الاسلامي عموما والعالم العربي خصوصا يَتَّصفون بسوء الاستماع. وأستطيع أن أقول إن معظم المشاكل السلوكية في العالم العربي (إن لم يكن جميعها) ناتج عن سوء الاستماع.

وربما تقرؤون كلامي هذا وتستغربون، وربما تَسْخرون من تسطيح وتبسيط مشكلة العالم العربي في نقطة واحدة هي سوء الاستماع. وشعوركم هذا متوقع فدعونا ندرس هذه الآية: "الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ" (18 الزمر).

والسَّماع يختلف عن الاستماع؛ فالاستماع هو الصبر وبذل الجهد في السماع. وانتبه أن هذه الآية لا تتعلق بالإسلام وإنما هي عامة تصلح للمسلمين وغير المسلمين. وانتبه أن مدير شركة المقاولات ليس بحاجة أن يكون مهندسا إذا كانت عنده قدرة الاستماع بصبر للمقترحات التي تأتيه، ثم يُقارن ويُفاضل بينها ويأخذ أحسنها،، وهذا هو معنى الآية: "يستمعون القول فيتبعون أحسنه".

وانتبه إلى باقي الآية (أولئك الذين هداهم الله): والهداية هنا لا تتعلق ضرورةً بالإسلام، وإنما تتعلق بالنجاح؛ فعندما ينجح شخص (مسلما كان أو غير مسلم) في حل مشكلة فإننا نستطيع أن نقول: إنَّ الله قد هداه للحل. وأمَّا "أولو الألباب" فهم أصحاب العقول.

هل انتبهتم لما أقول؟

لقد تم هنا الربط بين "حُسن الاستماع" و"النجاح وقوة العقل".

ولكن لماذا جاء النجاح قبل قوة العقل؟؟
لأن قوة العقل تأتي عموما من تراكم التجارب والنَّجاحات.

وانتبه أن الآية لا تتعلق بالفرد وإنما بالجماعة؛ أي من الممكن أن يكون الفرد حَسَن الاستماع ولكنه ليس ذا قوة عقل، ولكن الجماعة التي تتميز بحُسن الاستماع فهي (على الغالب) تمتلك قوة العقل.

أليس هذا الذي نريده في الجماعة والمجتمع: النجاح وقوة العقل.

وأستطيع أن أقول هنا إن معظم مشاكلنا (إن لم يكن جميعها) أن المجتمع (كوحدة واحدة) لا يتميز بقوة العقل. ولا أظن أن أحدا منكم يُخالفني في ذلك. وأستطيع أن أقول هنا إن ضعف المجتمع (كوحدة واحدة) في قوة العقل هو نتيجة مباشرة لسوء الاستماع فيه (كما تم تفصيله في شرح الآية).

وقد شرحنا هذا الموضوع بتفصيل في كتاب "حُسن الاستماع وإدارة الحوار" (الرابط آخر المقالة).

والسبب الرئيسي لسوء الاستماع يأتي من الاندفاع الغريزي في مقاطعة الطرف الآخر. وربما لا تستطيعون تكوين صورة واضحة لما أقول وعندها فانظروا في التلفزيون للنقاشات الحساسة التي تحدث بين الحضور في انجلترا وهولندا والسويد، ثم انظروا للنقاشات الحساسة التي تحدث في "الاتجاه المعاكس" في قناة الجزيرة. وهنا يُمكن أن

تتكون لكم صورة عن ماهية "سوء الاستماع" التي تَرَبَّيْنا عليها منذ مئات السنين والتي أصبحت عادة متجذرة عندنا في نقاشاتنا.

ولا يُمكن على الاطلاق أن يكون هناك ابداع وتميز ونجاح للجماعة والمجتمع (كوحدة واحدة) دون وجود صفة حُسن الاستماع في أعضاء الجماعة وعناصر المجتمع.

ومشكلة سوء الاستماع يمكن حلها بطريقتين: نظام التوقيت والأداة الهندية، وقد شرحت هذا الموضوع بتفصيل في كتاب "حُسن الاستماع" وسأتطرق هنا لنظام التوقيت: وهو استخدام ساعة توقيت، ويكون لكل طرف مدة من الوقت يتحدث فيها ويستمع إليه الآخرون دون مقاطعة، ثم ينتقل الحديث إلى طرف آخر، وهكذا في عدة جولات من النقاش.

وفي معظم الأحيان فإن دقيقتين هي مدة كافية للشخص كي يُعَبِّر عن فكرته. وضمن ملاحظاتي فإن مدة نصف ساعة هي كافية للنقاش في معظم المواضيع بين طرفين (ونصف ساعة تمثل 15 جولة على الأكثر)، وانتبه أن بإمكان الشخص أن يتنازل عن مدة أحد الجولات للطرف الآخر، وكذلك فإن بعض الأفكار تستغرق أقل من دقيقتين.

والمقصود بـ "كافية للنقاش" أن الطرفين قد فهما تماما فكرة الطرف الآخر.

وكذلك فإنه من الممكن للمواضيع الحساسة أن يتم وضع "مشرف للنقاش"، ولا يكون له حق المشاركة في النقاش، ولكن يكون له "ولوحده فقط" حق المقاطعة إذا ظهر له أن أحد الأطراف قد خرج عن أجندة الاجتماع أو أنه خرج عن اللياقة في الحديث (وهذا كذلك شرحناه في كتاب "حُسن الاستماع").

وهناك من يعتبر أن هذا الأسلوب هو أسلوب مناظرة، وهذا ليس صحيحا؛ فهذا الأسلوب هو اضطراري لمنع المقاطعات ولفرض حُسن الاستماع، وخصوصا أن هناك من يستخدم أسلوب المقاطعة تكتيكا في النقاش؛ فعندما تكون الحجة لطرف فإن الطرف الآخر يستخدم أسلوب المقاطعة (وربما بشكل غريزي) كي يُشَوِّشَ على صاحب الحجة، فيظهر صاحب الحجة وكأنه بلا حجة ويظهر الطرف المُقاطع أنه صاحب الحجة.

وكذلك قد شرحنا التكتيكات الباطلة التي يستخدمها البعض في النقاش في كتاب "حُسن الإستماع"، وكثير من هذه التكتيكات يمكن معالجتها بفرض أدوات حُسن الاستماع.

وسأترك تفاصيل هذا الموضوع في الكتاب المذكور، ولكن المقترح الأساسي والرئيسي والأهم في مقالتي هو أن تلتزموا (كأفراد وجماعات) بقواعد وأدوات حُسن الاستماع، وأن تكونوا قدوة فيها (حتى وإن لم تشعروا أنكم بحاجة لها)، وأن تَنشُروها في المجتمع.

وقد يشعر البعض أن أدوات حُسن الاستماع (كنظام التوقيت) هو أمر بسيط ويَسير وهَيِّن،، وهو بالتأكيد أمر بسيط، ولكنه ليس يسيرا ولا هينا: فبسبب تغلل ظاهرة المقاطعة في النقاشات فقد تغلغل في أعماقنا إدمان خفي لا يَشعر به أحد في موضوع المقاطعات؛ إذ إن أكثر الأمور متعة عند الشخص في العالم العربي أن يشعر أنه

يُسيطر على النقاش (ولو كان هذا الشعور خاطئًا)، ويتحقق هذا الشعور عندما يقوم ذلك الشخص بالمقاطعة. وكل حالة مقاطعة من ذلك الشخص تتحول إلى دفقة من الرضا وتأكيدا له (وبشكلٍ غيرِ واعٍ) أنه يُسيطر على هذا النقاش. وليتحول هذا الرضا إلى إدمان. وهذا الذي قد تُلاحظه في الكثير من النقاشات؛ فإن النقاش يبدأ بشكل استفزازي ليتحول إلى سلسلة من المقاطعات والتي تقوم بإشباع جميع الأطراف.

وبالتالي عندما يتم فرض حُسن الاستماع وعدم المقاطعة على الناس، فإن عدم القدرة على المقاطعة ستسبب لهم آلاما أشد عليهم من طعن الرماح على الصدور. وسيبدؤون إعطائكَ التبريرات أن نظام التوقيت فاشل وغير عملي، وأنهم ليسوا بحاجة إليه لأنهم منضبطون تماما وذوو حُسْنٍ في الاستماع، إلخ.

لهذا أقول إن قواعد وأدوات حُسن الاستماع بسيطة ولكنها ليست هَيِّنة. ولا يَظُنَنَّ أحد أنه يُمكن علاج داء قد تَجَذَّرَ في مجتمعاتنا بالتمر والعسل!

وهذا أهم مقترح أقدمه هنا وهو: الدعوة والالتزام بقواعد وأدوات حُسن الاستماع. وأنا هنا لا أُسَطِّحُ ولا أُبَسِّطُ مشاكل المجتمع السلوكية، بل إني سأطرح لاحقا المشاكل السلوكية الرئيسية في المجتمع، وسأُبَيِّنُ كيف يمكن لحُسن الاستماع أن يُساعد في علاج الكثير منها.

وهناك كثير من الناس من يضع آية الكرسي في لوحات كبيرة ويَرفعها زينة في البيت، وهذا لا بأس فيه. ولكني أنصح كذلك أن يتم وضع آية الاستماع في لوحات كبيرة ورفعها زينة في البيت؛ وذلك للتذكير المستمر لنا ولأهلينا أن النجاح وقول العقل مرتبطة بشكل مباشر بحُسن الإستماع كما هو واضح في تلك الآية.

دعونا نتعمق أكثر في موضوع النهضة:

الذكاء الجماعي يؤدي (عاجلا أو آجلا) إلى نهضة المجتمع. وعناصر الذكاء الجماعي هي: سعة الصدر والجدية وحُسن الاستماع،، وسأسميها: مُثَلَّث النهضة (حيث يوجد للمثلث ثلاثة أضلاع). وقد ذكرنا سابقا أن التعريف المختصر للجدية: هو بذل الجهد في الوفاء للوعود. ولكن إذا أردنا التفصيل فإن للجدية مثلثا آخر وهو: الصدق في الإخبار والوفاء للوعود والأمانة في التصرف (وهي العناصر الثلاثة التي تُفَرِّق بين الإيمان والنفاق).

والأمانة والعدالة في هذه المقالة لها معنى واحد، والأمانة هنا هي العدالة في حقوق الآخرين وممتلكاتهم وصِحَّتِهم وسُمْعَتِهم ووقْتِهم.

ومن النادر جدا أن تجد شخصا يبذل جهدا حقيقيا في الوفاء للوعود ويكون في الوقت نفسه غير صادق ولا أمين. وفي المقابل فربما تجد شخصا صادقا في الإخبار وأمينا في التصرف، ولكنه لا يَبذل الجهد الكافي في الوفاء للوعود؛ وسبب ذلك أن الصدق والأمانة (في كثير من الأحيان) لا تحتاجان إلى بذل الجهد بعكس الوفاء للوعود.

وهنا نرجع إلى بعض الأشخاص الذين يُكْثِرون الوعود ويَنْسَوْنَها ولا يَنْدمون لنسيانها، وإذا عوتِبوا تجدهم محترفين في وضع التبريرات، وهنا سؤالي: ما الفرق بين الذي يَعِدُ ويَخْلف، وبين من يُكثر الوعود وينساها ولا يندم أنه نَسيها؟ ومن الناحية العملية فلا يوجد أي فرق بينهما. وإذا كُنت أخي الكريم من الذين يَعِدُون وينسون ولا يندمون

لنسياهم فإمَّا أن لا تَعِد وإما أن تضع معك مُفَكِّرَة تكتب فيها وعودك،، ولا تظنن أن نسيانك للوعود سيكون عذرا لك؛ لا في الدنيا ولا يوم الدِّين.

ويجب التنبيه أن الوعد فعل ووقت، وإذا أنت وعدت وحاولت ولم تستطع الإنجاز في الوقت الموعود فلا أقل من أن تُنَبِّهَ الآخرين، ولكن أن تُؤَجِّلَ دون أن تُنَبِّهَ آملا في فرصة ويتأخر الوقت وعندما يسألونك تقوم بتقديم التبريرات فهذا عيب ... عيب كبير.

وهناك مُثَلَّث آخر يتعلق بالمجتمع وهو مُثَلَّث الانتصار (أو إذا أردنا التعميم فهو مُثَلَّث النجاح) وهو يتعلق بالعناصر التالية: ذكاء القيادات، والإنضباط والإرادة عند الأمة (ومُوَظِّفيها وجُنودِها).

والانضباط يتعلق بعدم السماح للمزاج والمشاعر الآنية بالتأثير على السلوك والتنفيذ.

والإرادة تتعلق بالقدرة والاندفاع (إذا لزم الأمر) للتضحية بالجهد والوقت والمال والحياة من أجل تحقيق الهدف.

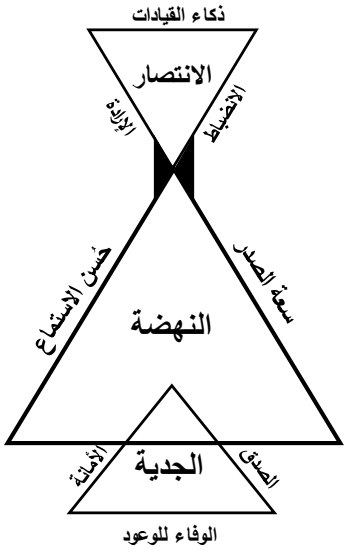

من الممكن أن تَنتصرَ الدُّول في صراعاتها، ولكن الانتصار دون نهضة حقيقية في المجتمع يكون انتصارا مؤقتا مرحليا، وأما الانتصار المستمر الدائم المستدام فهو الانتصارات المبنية على النهضة: فإن الجدية في المجتمع سَتُؤدي (عاجلا أو آجلا) إلى الإنضباط والإرادة، وإن سعة الصدر وحُسن الاستماع سَتُؤدي (عاجلا أو آجلا) إلى ذكاء القيادات. وقد شرحنا مُثَلَّث الانتصار بتفصيل في الفصل الأول من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

ونستطيع أن نرسم نموذجا يُمَثِّل المثلثات الثلاثة (وسأُسمِّيها هنا: مُثلثات العُلا) كما في الشكل المجاور، وكل مثلث في الشكل يعتمد على المثلث الأدنى منه.

الآن ... "الحجم الحرج" في الأمة اللازم لها لتحقيق التغيير الذاتي هو (حسب غلبة التخمين) حوالي 20% منها. وإذا وصل "الوعي الكافي" إلى "الحجم الحرج" في الأمة فإن التغيير يكون ذاتيا وتبدأ هذه المجموعة بقيادة الأمة تلقائيا نحو الهدف.

وضمن الملاحظات المتوفرة فإني أستطيع القول إن الجدية قد وصلت إلى أعلى من 20% من الأمة، وكذلك سعة الصدر. والضلع المفقود حاليا في مُثَلَّث النهضة هو حُسن الاستماع. وهذا هو السبب في التركيز الشديد عليه في هذه المقالة.

وربما تتفقون معي في مفاهيم المُثَلَّثات السابقة وربما تختلفون معي،، ولا بأس في ذلك؛ فهذه المثلثات هي نظرة فلسفية لواقع النهضة. ولكن أرجو أن تكونوا قد اتفقتم معي فيما يتعلق بآية الاستماع (18–الزمر) في أنَّها تَدُلُّ على وجود علاقة مباشرة بين حُسن الاستماع وبين النجاح وقوة العقل. وإذا اتفقنا على ذلك فهذا يكفيني.

الآن ... ما الحل؟ وكيف يمكن استغلال الطاقات المتوفرة بعيدا عن حزب التحرير؟

وإنَّ أحد مشاكلنا المتجذرة في العالم العربي يتعلق بمفهوم القيادة (وهو موضوع سأشرحه لاحقا بالتفصيل)، ومُتْعَتُنا كانت وما زالت (ومنذ مئات السنين) أن نختار قائدا لنا، وفي يوم تنصيبه نبدأ المشاورات لاستبداله. والمشكلة الحقيقية هي تَرَسُّخ صفات الزعامة في أساس تربيتنا. وقد قالها دريد لحام في احدى مسرحياته متهكما (بتصرف): شعب كله ملوك ... فكيف بدَّك تُحكمه!

أما وقد وصلنا إلى هذه الحالة فإن أفضل الأمور أن يتم تشكيل حزب (حراك جماعة جبهة إلخ) بلا قيادة مركزية، وبلا قيادات فرعية، وإنما إدارات لمبادرات وتكون مؤقتة (ترتيب محاضرات وتوزيع كُتيبات إلخ). وحتى هذه الإدارات للمبادرات فإنه من الأفضل أن تكون مُداولة بين أعضاء الفريق وذلك لإبعاد شبهة الزعامة، ولترويض النفس على التَّداول في الإدارات.

وهناك فائدتان حقيقيتان لهكذا جماعة: أوَّلُها: أننا نُخْرِجُ موضوع المنافسة على الزعامة من دائرة الاهتمام، وثانيها: أن الجماعة المُتَكاتفة دون قيادة مركزية تكون أمنع تجاه الخصوم من الجماعة ذات القيادة المركزية المُطاردة المُخْتفية.

وانتبه هنا .... الموضوع لا يتعلق بقيادة جماعية، وإنما يتعلق بعدم وجود أي قيادة مركزية. وتكون الثقافة المشتركة هي المرجعية لهذه الجماعة. وتعتمد هذه الثقافة على التبنيات التي قررت هذه الجماعة أن تَتَبناها (والتي يجب أن تكون ضمن الحد الأساسي الكافي لا أكثر).

ولكي تنجح هذه الجماعة فلا بد أن يكون حُسن الاستماع فيها مرتفعا جدا،، بمعنى أن الشرط الأساسي والرئيسي لنجاح هذه الجماعة في المُحيط المُعادي هو حُسن الاستماع.

السؤال الآن ... هل هذا الكلام نظري أم له سوابق؟ هل يُمكن خلق جماعة ذات كيان ودون قيادة مركزية؟

إن هناك عدة أمثلة لكيانات بلا قيادات مركزية: منها حركة اللا–رأسماليين (Anti-Capitalism) في أوروبا وأمريكا، ومنها اليسار الأقصى (Far Left) في أمريكا. وهذه كيانات ليس لها قيادات مركزية، وهناك شخصيات قد يُمَثِّلونها، ولكنَّ هؤلاء ليسوا قيادات. وتكون هذه الجماعات ذات طبيعة هلامية، ولهذا السبب فليس من السهل الإحاطة بهم ومقارعتهم، ولكن في الوقت نفسه فإن الطبيعة الهلامية تجعل تركيز هذه الكيانات ضعيفا، وخصوصا في المُحيط المعادي.

والتحدي الإداري يكون في كيفية خلق جماعة بلا قيادات مركزية ولا قيادات فرعية وتكون ذات تركيز وتأثير كبير. وهذا الموضوع الذي سأطرحه لكم هنا وأقدم فيه مُقترحاتي.

وربما يقول أحدكم إن هذا مخالف لسنة الرسول عليه السلام في حديث السفر ("إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم"). وهذا ليس دقيقا؛ فقد قال تعالى: "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (104 – آل عمران)، وهذه الأمة كانت موجودة كأفراد وجماعات ولم يكن لها قيادات مركزية. وكذلك فإن حديث السفر إرشادي، وذلك لأن كثيرا من الرِّحلات و"شَمَّات الهواء" يتم تنفيذها بلا

أمير لها، وكذلك كثير من الوفود تكون بلا أمير مُعَيَّن لها؛ ومثال ذلك "وفد الجَمَل" الذي خَرَجَت فيه أُمُّنا عائشة عليها السلام والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله لمعاقبة قتلة عثمان ولم يكن لهذا الوفد أمير مختار.

وبالتأكيد فإن وجود أمير للجماعة أفضل بكثير، ولكن هذا يتحقق إذا كانت حقوق وواجبات الأمير والجماعة واضحة تماما، وكذلك إذا وُجِدَت الآليات الواضحة التي تضمن عدم تسلط الأمير، وأن تكون هذه الحقوق والواجبات والآليات مترسخة في ثقافة الجماعة. ولأن هذه الأمور غير متحققة حاليا، ولأن هناك طاقات متوفرة عندها الرغبة العالية لتشكيل الجماعة ولكن المشكلة هي في اختيار القيادات لهذه الجماعة فإن أفضل الحلول في الوقت الحاضر هو: خلق الجماعة بلا قيادات مركزية. وهذا ما يُمكن تَسْمِيَته: التفكير خارج القيود (أو التفكير خارج الصندوق).

وكذلك أريد التنبيه لأمر مهم قد شرحناه في مقالة "القوة الدافعة المبدئية"، وهو أن وظيفة القوة المبدئية ليست قيادة الأمة ولا إقامة الخلافة، وإنما هدفها الرئيسي والأساسي هو الضغط والحث والدفع والخز للأمة (أفرادا وقيادات) للتكاتف لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة.

وهنا نأتي لموضوع طلب النصرة في الطريقة النبهانية: فطلب النصرة لا يتعلق بقيام "أهل القوة" بإعطاء الحُكم للجماعة، وإنما يتعلق بدعوة "أهل القوة" أن يقوموا هم بالتخطيط فيما بينهم لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة. وبالطبع فإن طلب النصرة وقت الرسول عليه السلام يتطلب أن يقوم "أهل القوة" بإعطاء الحُكْم للرسول؛ لأن الرسول هو القائد الأعلى للأمة الإسلامية. ولكنَّ طلب النصرة بمفهومه العام يتعلق بإقامة حكم الله، أي أن طلب النصرة (في مفهومه العام) يتعلق بقيام الجماعة بدعوة أهل القوة بأن يقوموا هم بالتفكير والتخطيط لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة، ولا يتعلق بالطلب من أهل القوة أن يقوموا بتسليم الحكم لأمير الجماعة أو أحد من أفرادها.

وللتشبيه فإن بعض الشعارات التي كان يتم ترديدها في مظاهرات مصر عام 2011: "واحد اثنين، واحد اثنين، الجيش المصري فين!" وهذا هو مثال واضح لطلب النصرة.

وبالتالي فإن القوة الدافعة المبدئية أشبه بشخص يمسك الدبوس وهو يخز الأمة لتقاعسها عن المبادئ ويدفعها للتكاتف من أجل إقامة هذه المبادئ. وفي هذه الحالة فإن وجود قيادات مركزية لهذه القوة قد يكون مفيدا ضمن ظروف واضحة، ولكن وجود هذه القيادات ليس أمرا ضروريا وخصوصا في الظروف الحالية التي شرحناها سابقا.

والسؤال يأتي هنا ... كيف نستطيع خلق جماعة بلا قيادات مركزية ولكن تكون ذات تركيز وتأثير (أي أنها لا تكون هلامية)؟

والجواب (وبشكل ابتدائي) يتعلق بمحورين:

1. حجم كافي من التبنيات لا يكون أزيد مما هو مطلوب.
2. الالتزام بأخذ وتقديم الحلقات (حتى ولو كانت تكرارا، وحتى لو لم يوجد أي متخصص محترف فيها).

وسأدخل هنا في مفهوم الحلقات قبل موضوع التبينات:

ضمن وجهة نظري فإن الحلقات التي يُقدمها حزب التحرير لا تُقدم فكرا، وإنما تُقدم نقاط انتباه. والفكر عموما يتم استشرابه من المطالعة الشخصية في الوقت الخاص. وأما الحلقات فالمفروض فيها أن تُقدم المهارة في التحليل الفكري؛ أي أن المفروض فيها أن تكون الوعاء الذي يتم فيه (وبشكل آمن صحي): مناقشة الأفكار، والانتباه لما بين السطور، ومحاولة ادراك ما أراده الكاتب (أي مؤلف المقالة التي تُناقِشها الحلقة)، وأي أمور أخرى ربما غَفِلَ الكاتب عنها أو أخطأ فيها.

وموضوع الحلقات ليست اختراعا من حزب التحرير؛ فهي الطريقة التي كان يتم فيها تدريس العلم للطلاب، فيكون هناك كتاب (وليكن كتاب المناظر لابن الهيثم) ويتم مطالعة الكتاب ومناقشة أفكاره.

وبالطبع فإن المشكلة الحقيقية تحدث عندما تُصبح الحلقات وسيلة لتلقين التلاميذ، وهنا تصبح الحلقات ضررا لا منفعة فيها.

وهذا الموضوع شرحته في الباب الثامن (كيف تقرأ هذا الكتاب) في الفصل الأول من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار" وسأضع الرابط هنا لهذا الباب (34 صفحة):

https://mega.nz/#!zxNBnQZC!9s6NcJZJm04jHSk-oBabSiHEy2rUu--1Gt4AFOJFlo0

ولكي تصبح الحلقات وسيلة لرفع مستوى الانتباه والتحليل وإدراكا للمعاني بين السطور فإنه يجب الالتزام بالمبادئ التالية وبشكل عنيد وحازم؛ وإلا فإن الحلقات في الجماعة المقترحة (وبالتالي وجود الجماعة نفسها) تكون بلا قيمة:

1- المناقشات في الحلقة يجب أن تكون ضمن قواعد حُسن الاستماع (أي يكون الحديث في الحلقة مناوبة لا مغالبة)، ويتم فرض ذلك باستخدام أدوات فرض حُسن الاستماع (أي نظام التوقيت أو الأداة الهندية).
2- عندما يكون هناك خلاف رأي في الحلقة فيجب أن يكون مفهوما تماما أنه يحق ويجوز أن نتفق أن يكون لكل واحد منا رأي مختلف عن الآخر (أي الاتفاق على حق الاختلاف). ولهذا السبب فإن النقاش داخل الحلقة في الخلاف يجب أن يكون له وقت محدد (وأقترح أن لا يزيد عن عشر دقائق)، وبعدها يتوقف النقاش في الخلاف ونتفق أن نختلف في الرأي.
3- الحق لكل طرف أن يطلب وقف النقاش والاتفاق على الاختلاف. وكذلك يحق لكل طرف أن يطلب تأجيل النقاش حتى يتمكن ذلك الطرف من مراجعة الموضوع ضمن ما انتهى إليه النقاش.
4- لا يحق لأي طرف أن يتصرف وكأنه الممثل الشرعي والوحيد "للإسلام والحكمة والحق". وفي حالة ظَنَّ أحد الأطراف أن الخِلاف يتعلق بأمر جوهري في الإسلام صريح الدلالة ثابت السند، فيحق عندها للأطراف استشارة أشخاص آخرين متمكين يرضونهم.
5- من المفيد جدا القيام بـ "تحديد المسؤولية" في التعبير عن الرأي.
ويتم تحديد المسؤولية باستخدام العبارات التالية:

ضمن وجهة نظري فإن كذا هو كذا، غلبة الظن عندي أن كذا هو كذا، غلبة التخمين عندي أن كذا هو كذا، ما أراه في هذا الأمر هو كذا، قناعتي في الموضوع هو كذا، ضمن وجهة نظر فلان فإن كذا هو كذا، ما أتبناه هو كذا، إلخ.

وفائدة "تحديد المسؤولية" أنها تُبعد شبهة "فرض الفكر" على الآخرين. فأنت بهذا الأسلوب تقول (في مستوى الوجدان والعقل الباطن للآخرين) أن الرأي الذي تقوله هو رأيك وأن للآخرين الحق في أخذه أو رفضه.

ولتأكيد ما سبق فانظر إلى المثالين التاليين وفيهما يُعَبِّر شخص عن رأيه في موضوع حلق اللحية:

المثال الأول:

يقول جرير للحضور: إن حلق اللحية حرام شرعا،، أو يقول: إن حكم الإسلام في حلق اللحية أنها حرام.

المثال الثاني:

يقول جرير للحضور:

- ضمن وجهة نظري فإن حلق اللحية حرام شرعا.
- ضمن ما أتبناه فإن حلق اللحية حرام شرعا.

الآن ... أي المثالين فيه شبهة "فرض الفكر" على الآخرين، وأيهما أقرب إلى "عرض الفكرة" على طاولة الآخرين!!

إن "تحديد المسؤولية" قد يَزيد العبارات كلمة أو كلمتين، ولكنها تُبعد الاستفزازات وشبهات "فرض الفكر" مسافة طويلة جدا.

وكذلك فمن المفيد والأكثر احترافية أن تُحدد مستوى الرأي بناء على القرائن التي عندك، فإذا كانت القرائن ظنية فإن الرأي يكون ظني (أي تقول: ضمن ظني ...)، وإذا كانت القرائن غلبة تخمين فإن الرأي يكون كذلك (أي تقول: ضمن غلبة التخمين ...).

وانتبه أننا لا نقول هنا إن كل رأي يجب أن يُعَبَّر عنه بتحديد المسؤولية، وإنما الآراء الحساسة والآراء التي يُمكن يكون فيها شبهة "فرض الفكر" فإنه من المفيد والمريح التعبير عنها بـ "تحديد المسؤولية".

وأما خارج وقت الحلقة فيمكن التعمق في الموضوع ولكن ضمن المبادئ السابقة (حُسن الاستماع، والحق أن يكون للطرف الآخر رأي مختلف، والحق في وقف النقاش والاتفاق على الاختلاف، وتحديد المسؤولية).

والنقطة الثانية ضرورية، إذ إن أحد المشاكل السلوكية الظاهرة التي يُعاني بعضنا منها أنهم عندما يُناقشون في أمور جوهرية عندهم ومتحمسون لها فإنهم في لحظة من النقاش يَظنون أن الأدلة التي معهم صريحة الدلالة، وأن مخالفة رأيهم إنما هو مخالفة للإسلام نفسه، ويبدأون الشعور أن دفاعهم عن رأيهم إنما هو دفاعا عن الإسلام نفسه. ولهذا السبب فإنه من الضروري تربية النفس والأفراد والجمهور على سعة الصدر في اختلاف

الآراء، وهذا هو الهدف من وضع النقطة الثانية والثالثة. وأما النقطة الرابعة فقد تم وضعها احتياطا إذا ظن أحدهم أن الخلاف يتعلق بالعقيدة ومحكم الأحكام.

وتوجد نقطة أخرى جديرة بالتنبيه تتعلق بالنقطة 2 و3: فعندما يكون هناك أمر خاطئ متجذر عند طرف فإنه من النادر أن يقتنع ذلك الشخص في جلسة نقاش واحدة، وإنما الذي يحدث أن هذا الشخص بحاجة أن يُحلل هذا الأمر في دماغه ولوحده وفي وقته الخاص. وهذا التحليل يكون (في كثير من الأحيان) غريزيا؛ أي ضمن وجدانه وعقله الباطن. ولهذا تم تحديد الوقت للنقاش في الخلاف؛ ولذلك لإعطاء الأشخاص الفرصة كي يقوموا في وقتهم الخاص بتحليل أمر الخلاف.

وانتبه أن الوجدان والعقل الباطن هما كلمتان لهما نفس المعنى في هذه المقالة. والسبب في وضع كلمتين بدلا من كلمة واحدة للشيء نفسه هو مراعاة للذين يجدون حرجا وحساسية من استخدام كلمة "العقل الباطن" فتكون كلمة "الوجدان" بديلا لها.

وهذه هي الفكرة التي ذكرناها سابقا، وهي الالتزام بحضور وتقديم الحلقات في كتاب (أيًّا كان ذلك الكتاب)، حتى وإن لم يكن هناك شخص متمكن فيه؛ فإنَّ مناقشة أفكار الكتاب وتبادل الرأي والانتباه للملاحظات هو الذي يرفع من مهارة الانتباه وقوة الربط والتحليل. وكما ذكرنا سابقا فإن الحلقات لا تُقدم بالضرورة فكرا، وإنما تُحرك دولاب الدماغ وترفع المهارات في الانتباه وتحليل الأفكار.

ويُمكن استخدام أي كتاب، ويمكنكم أن تبدؤوا بأولادكم، وأهلكم وأقاربكم، ولكن اقترح أن يكون مواضيع الكُتُب في الحلقات ضمن المواضيع الستة التالية:

حُسن الاستماع، الطريقة النبهانية في الدعوة إلى الخلافة، المختصر البسيط في أصول الفقه وعلم الحديث، مهارات الإبداع، مهارات الربط والتحليل المنطقي، المهارات في إدارة الجودة والامتياز.

وقد يَستغرب البعض من إدخال موضوع الإبداع والتحليل المنطقي وإدارة الجودة والامتياز ضمن مواضيع الدعوة والنقاش الفكري مع المجتمع، ولكن اصبر فإننا سندخل في ضرورة هذه المواضيع وأهمية أن يتم نشرها في ثنايا المجتمع ومن خلال النقاش الفكري وليس من خلال التلقين والتدريس.

وسنشرح هذه المواضيع بالتفصيل:

1- حسن الاستماع. وأقترح استخدام كتاب: "حُسن الاستماع وإدارة الحوار". وهذا في نظري هو أهم موضوع على الإطلاق.

2- الطريقة النبهانية في الدعوة إلى الخلافة. وأقترح هنا استخدام كتاب: "طريق العزة" لـ "يوسف السباتين". ولا يوجد عندي رابط لهذا الكتاب، وإذا كان الكتاب موجودا إلكترونيا فأرجو نشره، فهو كتاب جميل وبسيط.

والطريقة النبهانية هي التبنيات الأساسية (والتي أقترح أن تكون التبنيات الوحيدة) للجماعة الجديدة. وهذه الطريقة هي الطريقة الشرعية التي استنبطها الشيخ النبهاني في الدعوة لإقامة الخلافة. وبالطبع فإن الطريقة الشرعية للدعوة إلى الخلافة تختلف عن الطريقة الشرعية لمقاومة الاحتلال. وإذا اعتبرنا أن

الدعوة إلى الخلافة هي فرض (عينًا كان أو كفاية) فإنه من المتوقع أن يكون لهذا الفرض طريقة في تنفيذه؛ فمن النظرة الاستقرائية للفروض فإن غلبة الظن أن لكل فرض طريقة في التنفيذ.

والطريقة هنا هي: الأمور الواجب عملها والقيود الملزمة والأمور المنهية عنها أثناء وخلال تنفيذ هذا الفرض. وضمن ما استنبطه الشيخ النبهاني فإن طريقة الدعوة إلى الخلافة هي: الدعوة إلى الخلافة دون مهادنة أو ركون، ودون استخدام العنف والسلاح، وطلب النصرة".

وقد شرحنا سابقا موضوع طلب النصرة.

والطريقة النبهانية هي التبني المشترك في الجماعة المقترحة، وهذا التبني هو الجزئية التي يجب أن يكون فيها كل العناد، ولا يتم التنازل عنها على الإطلاق. وهذه الجزئية هي التي تُحدد من هو ضمن الجماعة، ومن هو خارجها.

وأما غير ذلك من أفكار إسلامية فتكون فِقْهًا يحق الاختلاف فيه ضمن شبهة الدليل؛ إذ يحق لكل شخص الاقتناع بأي رأي فيه شبهة الدليل. وتكون شبهة الدليل عندما يتم استنتاج الرأي بطريقة غير باطلة وباستخدام أدلة غير باطلة حتى وإن كان البعض (أو المعظم) يرى الاستنتاج خاطئا.

فمثلا لنفترض أن زيدا يتبنى بطلان وضوء الرجل إذا صافح زوجته لقول الله تعالى "أو لامستم النساء"، ولنفترض أن جريرا يتبنى أن المصافحة لا تُبطل الوضوء لأن "لامستم" في الآية تعني المعاشرة. وإذا نظرنا لأدلة الرأيين نجدهما يربطان الرأي بشكل مباشر وصحيح مع الأدلة. وبالتالي فالرأيان شرعيان، بالتالي فإنه من وجهة نظر زيد فإن رأيه شرعي وأما رأي جرير (وهو الرأي المخالف): فلجرير شبهة الدليل. وكذلك فإنه من وجهة نظر جرير فإن رأيه شرعي وأما رأي زيد: فلزيد شبهة الدليل.

وفي المقابل فإن الشخص الذي يقول إن فوائد البنوك حلال وخصوصا إذا تم تسميتها عوائدا فإن هذا الرأي باطل لأن هذا الشخص لم يقم بربط هذا الرأي بشكل مباشر مع الأدلة،، وأحد متطلبات هذا الربط هو أن يقوم الشخص بتبرير دقيق عن السبب الذي لم يربط فوائد البنوك مع الآية "وحَرَّمَ الربا". بمعنى آخر فإن الشخص الذي يبني رأيه بناء على أدلة يختارها، ويُهْمل بحث ونقاش الأدلة الأخرى المتوفرة فإنَّ رأيه يكون باطلا ولا نقول إنَّ فيه "شبهة الدليل".

وكذلك الشخص الذي يريد أن يأخذ ما يُردده البعض عن اجتهاد أبي حنيفة في الخمرة أنها العنب والتمر فقط، وبالتالي فإن خمرة الشعير حلال، وهنا فإن على هذا الشخص أن يُفَسِّر لنا الأسباب التي جَعَلته يرفض الأحاديث التي تُحَرِّم ما يُسكر قليله.

3- المختصر البسيط في أصول الفقه وعلم الحديث. وأقترح هنا الملحق الثاني (منهجية التحليل الفقهي) والفصل الثالث (علم السند) من كتاب "تحليل الأدلة والقرائن" (الرابط آخر المقالة).

وانتبه أن هذا الموضوع لا يهدف لإنشاء فقهاء، بل إننا لسنا بحاجة لفقهاء؛ فعندنا الكثير من الفقهاء الجَيِّدين، وإنما مشكلتنا الحقيقية هي عدم قدرتنا على التمييز بين الفقهاء الغث والفقهاء النَّابِهين. وهذا هو الهدف من دراسة المُختصرات في "أصول الفقه وعلم الحديث"؛ فهذه المادة هي التي ستساعدنا على التمييز بين الأبحاث الفقهية العبثية الفوضاوية وبين الأبحاث الفقهية النَّبيهة.

وبالنسبة لمقالة "منهجية التحليل الفقهي" (الملحق الثاني من كتاب "تحليل الأدلة والقرائن") فقد تَعَرَّضنا لموضوع المنهج الفقهي في البحث وكان التركيز على قاعدتين أصوليتين فقط وهي الأمر والنهي. ولكن يُمكن إسقاط النقاش فيها على باقي القواعد الأصولية. وأفْضَل كتاب وَجَدتُّه في علم الأصول هو كتاب "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" للإمام الشوكاني. ولكنَّ هذا الكتاب متخصص، ولهذا فهو غير مفيد في الحلقات وذلك لأن المطلوب هو إدراك المختصر البسيط فقط. وكذلك فإن كتاب الشوكاني يحوي الكثير من الأفكار التي تدخل في "علم الكلام" وهي أفكار ليست سهلة الهضم. وهذه الأفكار ليست معقدة ولكن المصطلحات فيها لم تعد دارجة حاليا، وبالتالي عندما تقرأ كتابا في علم الكلام فكأنك تقرأ في طلاسم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفكار "علم الكلام" ليست ضرورية على الإطلاق لشرح القواعد الأصولية. ويا حبذا لو استطاع أحد تلخيص وتبسيط هذا الكتاب ليكون صالحا لعموم المهتمين غير المختصين في علم الأصول.

ويجب التنبيه لصفة رائعة جدا في الإمام الشوكاني وهو: عدم وجود أي شبهة "لفرض الفكر" في تعبيراته، ويقوم في معظم الأحيان بعرض الأفكار المختلفة وأصحابها وأدلتها، وفي النهاية يقوم بترجيح ما يراه الأولى.

وكما ذَكرتُ سابقا، فإن "منهجية التحليل الفقهي" (الملحق الثاني من كتاب "الأدلة والقرائن") يتعرض لقاعدتين أصوليتين، ومن المفيد هنا وضع القواعد الأصولية اللَّازمة للانتباه والتي "تكافئت فيها الأدلة" واختلفت فيها المدارس:

صيغة الأمر (افعل):

- المدرسة الأولى تقول: الأمر يكون للطَّلب الجازم (الفرض) إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثانية تقول: الأمر يكون للطَّلب غير الجازم إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.

صيغة النهي (لا تفعل):

- المدرسة الأولى: النهي يكون جازمًا إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثانية: النهي يكون غير جازم إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.

تكرارات الأمر:

- المدرسة الأولى: الأصل في الأمر التكرار إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثانية: الأصل في الأمر أن يتم عمله مرة واحدة (في الموقف الواحد) إلَّا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.

وكذلك فإن هناك بحثا عن "الأصل فيما وقع في الخلاف الإباحة أو المنع أو الوقف" (راجع كتاب الشوكاني). وهذه العبارة تتعلق بالخلاف في الأشياء والأفعال والعقود.

وضمن غلبة الظن فإن العلماء السابقين لم يُفَرِّقوا بين الأشياء والأفعال: فكل شيء مُتعلق بفِعل، وكل فِعل متعلق بشيء. والظاهر أن التفريق بينهما قد جاء حديثا.

والمنع هو التحريم وأما الوقف فهو أن لا يَضَعُ العالِمُ رأيًا في الخلاف إلا بعد أن يَجِدَ القرينة.

وقد اتفق الجميع أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم ترد قرينة تدل على غير ذلك. وكما قلنا فإن التفريق بين الأشياء والأفعال قد جاء حديثا، وأمَّا سابقًا فإن الخلاف كان يتعلق في العقود. ونستطيع أن نُتَرْجم عبارة الشوكاني ("الأصل فيما وقع في الخلاف") إلى المدارس التالية فيما يتعلق بالأفعال والعقود:

الأفعال:

- المدرسة الأولى: الأصل في الأفعال التحريم إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثانية: الأصل في الأفعال الإباحة إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثالثة: الأصل في الأفعال الوقف.

العقود:

- المدرسة الأولى: الأصل في العقود التحريم إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثانية: الأصل في العقود الإباحة إلا إذا جاءت قرينة تدل على غير ذلك.
- المدرسة الثالثة: الأصل في العقود الوقف.

وهناك الكثير والكثير من القواعد الأصولية الأخرى ولكن الخلاف فيها محدود، وأما القواعد السابقة فهي القواعد الرئيسية التي تُسبب الخلاف بين المجتهدين في اجتهاداتهم الشرعية.

لنربط الآن ما سبق مع تبنيات الشيخ النبهاني في الأصول:

لقد وضع النبهاني القاعدة: "الأصل في الأفعال التقيد بالحكم الشرعي"، وضمن حجم المعلومات عندي فلا أظن أن أحدا ذكر هذه الصيغة سابقا. ولكن إذا ربطنا هذه الصيغة بمدارس الأصول فإننا نستطيع أن نقول إن هذه الصيغة مشابهة للمدرسة الثالثة: "الأصل في الأفعال الوقف".

وكذلك في موضوع العقود؛ فقاعدة النبهاني أن "الأصل في العقود التقيد بالحكم الشرعي"، وهي مشابهة للمدرسة الثالثة: "الأصل في العقود الوقف"، ولكن الذي يَغْلب على الظن أن اجتهاد النبهاني في عقود التأمين كان بناء على المدرسة الأولى "الأصل في العقود التحريم". وبناء على ذاكرتي (حيث إن نشرة النبهاني في عقود التأمين ليست حاضرة أمامي) فإن النبهاني قام بتعريف الشركة، وكان تعريفا ذكيا ولكنه لم يكن مستندا على أدلة مباشرة (أي أن هذا التعريف كان مما فهمه النبهاني من مجموعة من النصوص دون أن يكون هناك نص صريح ينبثق منه هذا التعريف). ثم قام النبهاني بشرح العقود الشرعية في الشركة، ثم أثبت أن عقود التأمين ليست ضمن هذه العقود، وبالتالي كان استنتاجه أن عقود التأمين حرام. وهذا الاستدلال يَدُل أنه اعتمد على قاعدة المدرسة الأولى، ولو أخذ المدرسة الثانية فلربما كان له رأي مختلف.

وضمن ذاكرتي فقد وضع آل محمود (وأظنه كان رئيس المحكمة الشرعية في قطر) بحثا في عقود التأمين، وقد قرأت هذا البحث في حوالي عام 1990 (وبالتالي فإن البحث قد وُضِعَ قبل ذلك). وأظنه (ضمن ذاكرتي) قد تَعَرَّضَ للاختلافات في الأصول فيما يتعلق بعقود التأمين، وأظنه كذلك قد أوضح أن موضوع التأمين هو أمر مختلف فيه منذ أيام ابن قيم الجوزية، حيث كان أصحاب السفن وقتها يُقَدمون عرضا للتجار بزيادة أجرة النقل مقابل تعويضهم عن بضاعتهم إذا غرقت السفينة (وهذا هو جوهر عقد التأمين).

وانتبه أن هذه المقالة ليست كتابا؛ إذ لو كانت كذلك لكنت اجتهدتُ أكثر في جمع المراجع والتثبت منها وتثبيتها، وإنما هذه المقالة خواطر رتبتها في عناوين وكتبتها على عجل.

والنقطة هنا أن الاختلاف في الأصول قد يؤدي إلى الاختلاف في الاجتهادات. ويجب هنا التنبيه إلى تَكافئ الأدلة في القواعد الأصولية المختلفة؛ فالمدرسة الأولى قد قدمت أدلة شرعية واضحة وقاموا كذلك بتفسير الأدلة المعارضة، وكذلك الحال للمدارس الأخرى. ولهذا نقول إن الأدلة متكافئة، وإنما المدرسة الأولى هي الأحوط والمدرسة الثانية هي الأيسر، وأميلُ إلى المدرسة الثانية لأنها الأيسر.

وكما شرحنا في "منهجية التحليل الفقهي" (كتاب "تحليل الأدلة والقرائن") فالمفروض أن تكون الاختلافات الاجتهادية بين المدارس الأصولية قليلة جدا؛ لأن جوهر التحليل الفقهي يتعلق بجمع وترتيب جميع القرائن ذات العلاقة. وبمعنى آخر فإن جميع المدارس تستدل على أحكامها بما تدل عليه القرائن، وهذه هي النقطة المشتركة بين جميع المدارس الأصولية.

4- مهارات الإبداع. واقترح هنا كتاب "منهج الإبداع". وقد يستغرب البعض اقتراحي أن تكون واجبات الجماعة الجديدة نشر "مهارات الإبداع" في المجتمع. ولكن إذا اتفقنا أن إحدى واجبات الجماعة هي رعاية الأمة (ضمن القدرة والطاقة) فإن معالجة السلوكيات السيئة ورفع السلوكيات الحسنة ورفع القوة العقلية للمجتمع يكون واجبا مهما وأساسيا للجماعة تجاه المجتمع. وسأزيد في شرح هذه النقطة لاحقا.

5- مهارات التحليل المنطقي، وأقترح هنا كتاب "مهارات الربط والتحليل المنطقي". وربما يَتَحَسَّس البعض من كلمة "المنطق"، ولكن مفهوم المنطق في الكتب العلمية الآن يختلف عن مفهوم المنطق في وقت أرسطو. والذي يتحسس من هذه الكلمة فليقم باستبدالها بكلمتي: الاستنباط والاستقراء (أو الاستنتاج والتعميم). وبالتالي فإن هدف هذا الموضوع هو رفع المهارات المتعلقة بالاستنتاج والتعميم. وهنا يجب التنبيه لموضوع قد شرحته بالتفصيل في الكتاب السابق: فجميع الناس قد تعلموا مهارات الاستنتاج والتعميم من خلال تعلمهم اللغة؛ فمنذ أن يبدأ الطفل بِتَعَلُّم مهارات اللغة فإنه يبدأ باستخدام أدوات الربط (لو إذا لولا كلما إلخ) وأدوات التعميم (كل جميع معظم بعض إلخ). بالتالي فإن كُتُبَ الاستنباط والاستقراء لا تُعلم مهارات الاستنتاج والتعميم (لأن الناس قد تعلموها منذ طفولتهم) وإنما تقوم هذه الكتب بتنبيه الناس للأخطاء التي يمكن أن يرتكبوها خلال استنتاجاتهم وتعميماتهم. وبالتالي فإن هذا الموضوع لا يُعلمك بالضرورة طرق جديدة في الاستنتاج والتعميم، ولكنه ينبهك إلى الحُفَرِ والمستنقعات التي قد تخوض فيها أثناء عمليات الاستنتاج والتعميم.

ومن المفيد هنا التنبيه أن عمليات الاستنتاج والتعميم (الاستنباط والاستقراء) لأي موضوع يتعلق بالأمور التالية: جمع المعلومات المتوفرة ذات العلاقة، وترتيب المعلومات وتصنيفها بشكل مفيد، ومقارنة عناصر المعلومات مع بعضها للانتباه للأنماط فيها، واستخدام هذه الأنماط (المُنتبه لها) لاستخراج المعلومات الجديدة (نتائج قوانين أحكام قرارات فرضيات تخمينات)، والتَّأكد من صلاحية المعلومات الجديدة عن طريق مقارنتها بالمعلومات المتوفرة ذات العلاقة، وبذل الجهد في عمل التجارب (قدر الامكان) للتحقق من صلاحية المعلومات الجديدة.

والمقارنة هنا تعني (وبشكل رئيسي) الانتباه للتشابه والاختلاف: أي الانتباه للتشابه في العناصر المختلفة، والانتباه للاختلاف في العناصر المتشابهة.

وإذا انْتَبَهْتَ جيدا فإن الخطوات السابقة هي أساس البحث الفقهي، فأنت تُحدد الموضوع المطروح، وتجمع جميع الأدلة والقرائن المتوفرة ذات العلاقة، وتُصَنفها وتُرتِّبها (تارةً حسب صراحة دلالتها وتارة أخرى حسب قوة ثُبوتها)، ثم تبدأ مقارنة هذه القرائن للوصول إلى الاجتهاد. ثم تتأكد مرة أخيرة أن الاجتهاد يتوافق مع مجموع الأدلة والقرائن ذات العلاقة.

ومع أن البحث الفقهي لا توجد فيه تجارب مخبرية (وهذا بديهي) إلا أنه توجد فيه تجارب (بشكل مجازي)؛ فعندما يتم تطبيق الاجتهاد على واقعة وننتبه بعد مدة لأضرار قد جاءت منه فإن هذا يدفعنا لإعادة البحث الفقهي مرة أخرى؛ فربما نكون قد أخطأنا فيه.

6- المهارات في إدارة الجودة والامتياز، واقترح هنا كتاب: "إدارة التميز".

ولو أنِّي أعدت تأليف الكتاب ("إدارة التميز") لكُنتُ سميته "إدارة الامتياز". ولا يوجد خطأ في كلمة "تَمَيُّز" وهي الكلمة الدارجة لهذا العلم في الإدارة، ولكن كلمة "تميز" توحي بالمنافسة، وأن الأول فيها هو المتميز. وهذا الإيحاء خاطئ تماما؛ فالتَّميز لا يتعلق بالمنافسة، وإنما يتعلق بالوصول إلى مستوى الامتياز بغض النظر عن الأول والأخير؛ لأن المهم في التَّمَيز هو الوصول إلى مستوى الامتياز والبقاء فيه بشكل مستمر. ولهذا فإن كلمة "امتياز" ربما تكون أفضل من "تَميز" لأنها لا تحمل ذلك الإيحاء.

ولكن لا بأس ... وإذا قرأت كتاب "إدارة التميز" أو أي كتاب آخر في هذا الموضوع فانتبه أن التميز والامتياز هما بمعنى واحد وهو علم لا يتعلق بالمنافسة وإنما يتعلق بالوصول إلى مستوى الامتياز.

دعونا الآن نناقش ضرورية نشر مهارات الإبداع والجودة والامتياز في المجتمع:

كما ذكرنا سابقا فإن قواعد النهضة لأي مجتمع تقوم على ثلاثة: سعة الصدر والجدية وحُسن الاستماع ("مُثَلَّث النهضة"). وذكرنا أنه لا توجد عندنا مشكلة ضخمة في سعة الصدر والجدية، وإنما مشكلتنا الحقيقية تقع في حُسن الاستماع. وغَنِي عن التنبيه أن النهضة ومهارات العمل الجماعي متكاملتان؛ بمعنى أن المجتمع الناهض يتميز بمهارات عالية في العمل الجماعي، وأما المجتمع غير الناهض فإن مهاراته في ذلك تكون متدنية.

وضمن غلبة الظن فإن نشر قواعد حُسن الاستماع سيكون فعَّالا في انهاض المجتمع، ولكن يُمكننا تسريع النهضة عن طريق رفع المهارات في الإبداع والتحليل المنطقي وإدارة الجودة والامتياز.

دعونا ندخل إلى عمق الموضوع:
توجد ضائقة اقتصادية هائلة في كثير من المجتمعات الإسلامية، ومع أن الفساد هو سبب رئيسي لهذه الضائقة إلا أن هناك أسبابا أخرى تتعلق بثقافة المجتمع. ولنضرب المثال في الأردن: ففيه كادر بشري هائل ومتعلم، ولكن الناس هناك غير قادرين على الدخول في شراكات عمل متعددة الأطراف وطويلة الأمد. والسبب أن هناك سوابقا قد أثبتت أن الشراكات المتعددة تنتهي بالخصومة الشديدة والفشل. ونحن هنا لا نتحدث عن الشركات المساهمة، فهذه الشَّرِكات ليست شراكات عمل، وإنما هي شَرِكات تَدْخُل إليها رؤوس الأموال. وأما شراكات العمل فهي تتعلق بفكرة ويتفق عشرة أشخاص (مثلا) على القيام بها، ويكون لكل واحد منهم جهدا ومالا فيها. وميزة هذا النوع من الشراكات (وخصوصا إذا كان عدد الشركاء كبيرا) أنها قادرة على القيام بأعمال كبيرة دون الحاجة لتمويل كبير من كل شريك.

ولكن المشكلة أنه لا يُمكن في الأردن إقامة شراكة عمل مع عشرة أشخاص (مثلا) ولمدة طويلة. والسبب الرئيسي هو سوء الاستماع: فالنقاش في أي مشكلة حساسة يكون متوترا، ويزيد هذا التوتر بسبب المقاطعات والمقاطعات المقابلة، وهنا يبدأ سوء الفهم،، وما هي إلا أياما حتى يتحول سوء الفهم إلى الشك والخصومة، وتبدأ الشَّراكة بالتفتت.

الآن ... إذا استطعنا نشر المفاهيم المتعلقة بقواعد وآليات حُسن الاستماع، فإن هذا سيرفع من احتمالية نجاح الشراكات، بل وتُشجع الناس إلى الدخول في مثل هذه الشراكات.

وإذا استطعنا (بالإضافة لما سبق) نشر المهارات الأساسية في الإبداع وإدارة الجودة والامتياز، فإن الشراكات نفسها ستُصبح ذات فعالية أعلى.

الآن ... نشر مهارات الإبداع والاستنباط والجودة لا يتعلق فقط بتحسين المستوى الاقتصادي في المجتمع، وإنما كان ذلك مثالا لتوضيح أهمية هذه المهارات. ولكن نشر تلك المهارات ضروري لرفع القوة العقلية في المجتمع. وخصوصا إذا علمنا أن هناك جُهدا حكوميا كبيرا في الدول الغربية (وكذلك في الصين) لرفع هذه المهارات في مجتمعاتهم، ولا يوجد هذا الجهد الحكومي في بلادنا الإسلامية.

وضمن ما سبق فإني على قناعة كبيرة أن رفع القوة العقلية في المجتمعات الإسلامية يجب أن يكون ضمن رعاية الجماعات الإسلامية في الوقت الحاضر على الأقل وحتى تظهر حراكات اجتماعية ذاتية تستطيع تولي هذا الأمر.

وهنا يجب التنبيه أن موضوع الدعوة إلى الخلافة هو أمر خاص للمسلمين، ولكن الدعوة إلى حُسن الاستماع والإبداع هو موجه لجميع أعضاء المجتمع من مسلمين وغير المسلمين، فالموضوع في حُسن الاستماع يتعلق برعاية المجتمع كوحدة واحدة، وبالتالي لا يحق مثلا أن تقوم الجماعة الإسلامية بتخصيص الرعاية المتعلقة بالمجتمع تجاه المسلمين فقط.

الآن .... ذكرنا سابقا أن الحلقات لا تُقدم فكرا (بالضرورة) وإنما تقدم المهارة في التحليل الفكري، وأما الفكر فإن الإنسان سيستشربه من خلال مطالعاته الشخصية وفي وقته الخاص. ولكن توجد هنا مشكلة: فإن هناك الكثير مِمَّن يقرأ الكتاب وبعد شهر واحد تجده لا يتذكر أي شيء في ذلك الكتاب.

وإذا كُنْتَ (أخي الكريم) من الذين يقرؤون وينسون وينزعجون أنهم ينسون، فهناك حل لهذه المشكلة؛ فأنا كُنْتُ أنسى الأسماء والمصطلحات والتعاريف وبسرعة، فبدأت ومنذ سنوات الجامعة أكتب الملاحظات في "دفتر": فكنت أكتب العبارات الجميلة التي أراها في الجرائد، وكنت أكتب بعض المختصرات للأفكار المهمة في الكتب، وبعدها بدأت أكتب كذلك خواطري فيما فهمته من هذه الكتب. وفي الحقيقة فإن كثيرا من المواضيع التي وضعتها في كتابي الأول "فلسفات الحكم والدستور" كانت خواطرا كتبتها سابقا في ذلك الدفتر.

وعموما فأنت عندما تُلَخِّص الأفكار في الدفتر أو على الأقل تضع فيه الكلمات والمصطلحات الأساسية؛ فإنك (في كثير من الأحيان) لا تكون بحاجة لمراجعة الدفتر مرة أخرى لأن الأفكار تكون قد ترسخت أكثر في الذهن بمجرد كِتابتها،، ولكن ستبقى هذه المُلَخَّصات والمصطلحات مفيدة خصوصا إذا أردت يوما أن تكتب مقالة عنها.

وهذه هي النقطة ... فإذا كُنتَ (أخي الكريم) من النوع الذي يقرأ وينسى وينزعج أنه ينسى: فعليك بشراء دفترك الأول، وابدأ بوضع المُلخَّصات البسيطة السريعة للكتاب (أو على الأقل الكلمات والمصطلحات الرئيسية). وهذا سيزيد من ترسيخ المعلومات في الذهن، وسيزيد من قوة ذاكرتك للأسماء والمصطلحات ومواضيع الكتب، وكذلك فإن هذا سيزيدك قدرة في مهارات التعبير كتابةً.

وأما إذا كُنتَ (أخي الكريم) من النوع الذي يقرأ وينسى ولا ينزعج أنه ينسى فإني اعتذر لك شديد الاعتذار لقولي إنَّ قراءتك ربما تكون إسرافًا ومضيعة للوقت والجهد والمال، وأنه ربما يكون من الأولى في هذه الحالة أن لا تقرأ.

ورجوعا إلى موضوع الجماعة المقترحة ... فقد اقترحنا أن تكون هذه الجماعة بلا قيادات مركزية ولا فرعية، ولكن من المفيد أن يكون للجماعة مجموعة من الأعلام؛ وهؤلاء هم مجموعة من أعضاء الجماعة يتميزون بالاحترام والتقدير من الجميع، وبسبب ذلك فَهُمْ قادرون على بث الشجاعة والصبر في نفوس الآخرين. والشروط اللازمة للأعلام هي التالي:

- أن يكونوا معروفين ويُمكن الوصول إليهم.
- أن يُشهد لهم برجاحة العقل والدقة في الوصف والأمانة في التصرف.
- أن لا يكونوا شَتَّامين (أيا كانت جهة الشتائم) ولا سريعي الاتهام. وإذا ظهر أن الشخص يَسْهُل عليه رمي الشتائم فالأولى أن لا يُنظر إليه كأحد الأعلام (وربما يكون عنصرا مُهِمًّا في الجماعة وذا عقل ذكي مُستنير، ويبقى عنصرا مُهِمًّا ولكن لا يُفَضَّل أن ينظر إليه كأحد الأعلام).

والفرق بين القيادات والأعلام أن القيادات تأمر وتنهى وتَعليماتها ملزمة، في حين أن نصائح الأعلام ليست ملزمة، ولكن لهم القدرة (بسبب الاحترام الكبير الذي يَفرضونه على الآخرين) أن يؤثروا ويَفُضُّوا الخلاف إن ظهر. ومن أجل الحركة الأولى للجماعة فأنتم بحاجة إلى خمسة أعلام (على الأقل) ضمن الشروط الثلاثة السابقة.

ولا أستطيع أن أقترح هذه الأعلام لأني لا أعرف أحدا منكم على الإطلاق؛ فقد انقطعت متابعاتي لحزب التحرير (بشقيه: حزب زَلُّوم وحزب أبي رامي) منذ حوالي عام 2000، وقد تأكدت وقتها أن الحزب (بشقيه) قد وصل إلى الإفلاس الإداري والإفلاس في التحليل السياسي. ومع إدراكي أنهم يقومون بخدمة كبيرة فيما يتعلق بالدعوة إلى إقامة الخلافة، إلا أن الإفلاس عندهم قد جعلني انقطع تماما عن متابعة أفكارهم.

ولكنِّي سمعت إشاعة في مارس عام 2018 أن هناك انشقاقا في الحزب يقوده أبو إياس (وهذا الذي سمعته أول الأمر)، فأخذت أبحث الموضوع بدافع من الفضول لا الاهتمام، ووجدت الكثير من الصفحات في الفيسبوك، وكان منها صفحات "عمر صالح إبراهيم" و"أنور إدعيس" و"محمد أ عمر" وغيرهم. وكانت هذه الصفحات مثيرة للاهتمام؛ فمع أنِّي لا أتفق مع الكثير مما فيها إلا أنها كانت مفيدة جدا لي؛ إذ ساعدتني على الانتباه للكثير من الأفكار التي أراها صحيحة. وقد قَدَّرْتُ كثيرا الشهادة التي قدمها "أنور إدعيس" في موضوع الانشقاق في الحزب عام 1997؛ فهذه الشهادة تَطَلَّبَت شجاعة أدبية عالية تستحق الاحترام والتقدير. وأخذت أتابع هذه الصفحات بين الحين والآخر.

وفي يناير 2019 عَرَضَ "عمر صالح" (بتصرف) أوراقا كَتَبْتُها عام 1999 بعنوان "التربية المتخلفة" وكان اختصاره لهذه الأوراق جميلا، بل كانت الإضافة التي وَضَعَها فيما يتعلق بفتنة القضاء والقدر (في أول عهد بني أمية) مفيدة جدا.

وفي أغسطس 2019 قام "عمر صالح" بنشر كتابه "قصة حزب التحرير"، وقبلها بأيام قام "أبو قدوم" بنشر ملاحظاته عن حزب التحرير، وقد شعرت أن الأمر إن استمر على هذا المنوال فإنه سيؤدي إلى تفتيت هذا الحزب، وهذا أمر لا أراه حكيما، وهنا وجدت أني يجب أن أكتب لكم: أنَّ هذا يكفي.

ومقتضى ما سبق أنني لا أعرف أحدا منكم، ولا أستطيع اقتراح أي شخص منكم يصلح أن يكون من الأعلام، ولكني من خلال مطالعاتي لصفحاتكم فقد شعرت أن "رضا بلحاج" يحظى باحترام الجميع، وإذا كان كذلك فربما يستطيع أن يكون أول الأعلام عندكم.

والحركة الأولى المطلوبة من الأعلام ليست معقدة، فكل ما هو مطلوب منهم هو أن يقولوا ماذا سيفعلون (هم شخصيا)، وما هي الكتب التي سيبدؤون في دِراستها وتَدرسيها في حلقات، وما هو الجزء الذي سيتبنوه ولن يتنازلوا عنه وسيكونون شديدي العناد عليه، ثم يقولون: بسم الله بدأنا وتوكلنا على الله.

وضمن وجهة النظر عندي فإن النواة المطلوب تَبَنِّيها هي أمر واحد فقط لا غير وهو "الطريقة النبهانية في الدعوة إلى الخلافة". وأما غير ذلك فهو من الفروع التي يُمكن الاتفاق فيها أو الاختلاف عليها (بما فيها موضوعات الإبداع والتحليل المنطقي ومفاهيم الجودة والامتياز).

وبالنسبة لاسم الجماعة فاقترح تسميتها بـ "جماعة الطريقة النبهانية"، واختصارا: حزب النبهانية أو جماعة النبهانية. وانتبه أن "النبهاني" اسم عائلة ويجب عدم استخدامه احتراما، ولكن النبهانية ليست اسما لشيء وبالتالي يمكن استخدامه. والسبب في اختيار هذا الاسم هو أن "الطريقة النبهانية" هي التبني الأساسي والوحيد لهذه الجماعة، والباقي هو من الفروع التي يُمكن الاختلاف فيه.

وقد لا تُعجبكم المواضيع التي اقترحتها لكم،، ولا بأس في ذلك، ولكن تناقشوا الأمر واختاروا المواضيع التي تَرَوْنَها الأفضل. وربما أعجبتكم المواضيع ولكن لم تُعجبكم الكتب التي اقترحْتُها،، ولا بأس في ذلك، ولكن اجتمعوا وحددوا الكتب التي ترونها الأفضل لتلك المواضيع. وليس من الضروري الاتفاق في هذه الفروع، وإنما الضروري هو الاتفاق على نواة التبني وهي النواة التي سيكون فيها كل العناد. وقد لا يُعجبكم اسم الجماعة،، ولا بأس في ذلك، ولكن تناقشوا الأمر واختاروا ما ترونه الاسم المناسب.

وإذا حدثت الحركة الأولى وقامت الجماعة، فلا داعي لابتداء الضغط في الدخول إلى المجتمع، ودعو الأمر يأخذ مداه الطبيعي، فإنَّ الأفكار إذا ما تَشَبَّعَت في الصدور فإنها ستُحاول جهدها (وبشكل تلقائي) الخروج إلى الآخرين، وأول من يبدأ بذلك هم أهل الشجاعة ثم يلحقهم الباقون. وأمَّا إذا أخذتم الضغط من البداية فإنكم ستدفعون الكثيرين لتقديم التبريرات والأعذار، وهذه ستكون بذرة شيزوفرينيا في الجماعة وقبل أن تبدأ هذه الجماعة بالنُّضوج.

الآن ... هل ما سبق يكفي لمنظومة كاملة لجماعة بلا قيادات مركزية؟

بالطبع لا ... فهناك الكثير من الأفكار التي يجب مناقشتها والبت فيها، وقد أخبرتكم أنني لا أملك جميع الحل وإنما جُزُئِيَّات منه. ولكن ما سبق يكفي للبداية والحركة الأولى. وباقي الأفكار يمكن مناقشتها تِباعا. ولكن لا يُمكن أن تستمر هذه الجماعة إذا لم يتم (ومنذ الحركة الأولى) ترسيخ قواعد وآليات حُسن الاستماع.

وهذه الجماعة هي "قوة دافعة مبدئية" ذات توجه عالمي (أي أنها تختص بجميع المسلمين في جميع أنحاء العالم، ولا تختص بمنطقة أو دولة بعينها). وهدف الجماعة هو نشر الفكرة لعموم المسلمين في ضرورة استئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة، كما أنها تدفع "أهل القوة" للتكاتف لإقامتها (أو على الأقل إقامة الحكم الإسلامي في مجتمعاتهم)، وتسعى لرفع مهارات حُسن الاستماع والإبداع في عموم المسلمين، وتسعى (كما سنشرح لاحقا) لنقل المسلمين من مستوى "الوعي الحرج" إلى مستوى "الوعي الكافي".

وما سبق يُوَجِّهنا لقول "عمر صالح إبراهيم" في صفحته عن حكمة وجود حزب التحرير في فلسطين، وخصوصا بعد أن حَلَّهُ الشيخ النبهاني في فلسطين وذلك بعد الاحتلال الإسرائيلي، ثم أرجعه الشيخ زَلُّوم.

الآن ... ما استنبطه النبهاني كان ذكيا جدا، ولكن الذي لم ينتبه إليه النبهاني أن "القوة الدافعة المبدئية" لا يُمكنها أن تستحوذ على ولاء الأمة (إلا في حالات الطوارئ أو بتبني أهل المنعة لهذه القوة)، وذلك لأن أهم متطلبات "القوة الدافعة المبدئية" هي العناد الشديد للمبادئ دون اهتمام للنِّيَّات ولا التَفَهُّم للظروف. وهذا يتعارض مع طبيعة المجتمعات والتي تسعى (غريزيا) نحو الاستقرار والمرونة.

ولنسال هنا عن وضع حزب التحرير في فلسطين، فقد تم تقديرهم بحوالي 3000 عضو. فما هو التأثير السلبي لهم على جبهات المقاومة في فلسطين؟

لا يوجد لهم أي تأثير سلبي. ولو أن أعضاء حزب التحرير في فلسطين قد وصل تعتادهم إلى 100 ألف لقلنا أنه من الضروري حل هذا الحزب في فلسطين لأنه يُؤثر سلبا على المقاومة وبشكل مُؤكد. أمَّا وأنَّ عددهم لا يزيد عن عدة آلاف فقط، فإن هذا لا يَجعل لهم تأثيرا سلبيا على المقاومة.

وفي المقابل، فقد كان موقفا طيبا جدا عندما قام أحد شباب حزب التحرير بالصياح والشتيمة تجاه "توني بلير" في المسجد الأقصى (ومع أن الشتائم بعمومها مُنتقدة إلا أن هذه الشتائم في ذلك الموقف كانت مناسبة)، وهذا الموقف لا يستطيع أن يقوم به رجال المقاومة في فلسطين؛ فإستراتيجيات المقاومة والحدود الشرعية لها تختلف عن إستراتيجيات الدعوة إلى الخلافة والطريقة الشرعية لها: فمن الجائز في إستراتيجيات المقاومة أن تُسايِس العدو البعيد لتستفرد بالعدو القريب. ولكن لا يجوز التمادي في هذه المُسايَسة ولا يجوز أن يكون للعدو البعيد السلطة والنفوذ على المقاومة. ولهذا فمن المفيد جدا للمقاومة وجود "قوة دافعة مبدئية" يقومون بانتقاد قيادات المقاومة "ويُنَكِّدون عليهم عيشتهم" من أجل أن لا تتمادى تلك القيادات في مسايسة العدو البعيد.

ومن المناسب هنا التنبيه لثلاثة أدوار (جماعات جبهات اتجاهات) يكون لكل منهم دور في المجتمع والتاريخ:

- "القوة الدافعة المبدئية"، وهذه القوة هي عالمية وشديدة العناد للمبادئ، ولا تهتم بالنِّيَّات ولا تَتَفَهَّم الظروف، وإنما تنتقد الجميع وبشكل دائم ومستمر لتقاعسهم عن تحقيق المبدأ.
- جبهات المقاومة، وهؤلاء يقومون باللَّازم لمقاومة الاحتلال وتحرير الأرض. وهؤلاء ليسوا حركة عالمية وإنما حركة مختصة في مكان محدد.
- الحركات التي تسعى لإقامة الحكم الإسلامي في المجتمع الإسلامي العلماني، ومثال ذلك ما يحدث الآن في تركيا. وهذه الحركات ليست عالمية وإنما حركة خاصة في مكان محدد.

والدور الثالث بحاجة للتوضيح:
فالظاهر أن أوردغان وفريقه يملكون النية الصادقة في توجيه تركيا نحو الحكم الإسلامي. وإذا كانت هذه النية صادقة فإن غلبة الظن أنهم مأجورون ومثابون عليها وعلى الإنجازات التي تحققت في هذا المجال. والدليل على ذلك هو النجاشي: فقد أسلم وهو على رأس نظام غير إسلامي، ولا ندري ما الذي حاول إنجازه ولكن الذي نَعلمه أن الرسول عليه السلام قد تَرحَّم عليه ودعا له وصلَّى عليه.

ولكن مهلًا ... نحن نعلم تماما سريرة النجاشي لأن الرسول أخبرنا بها، ولكننا لا نعلم يقينا سريرة أوردغان، فكل ما نعلمه هو الإنجازات التي تحققت، وهي انجازات جيدة ولكنَّها لا تكفي للتيقن من سريرة أوردغان.

ولهذا السبب فإن "القوة الدافعة المبدئية" لا تهتم بالنِّيَّات ولا تَتَفَهَّم ولا تُقَدِّر الظروف المحيطة؛ فهناك الكثير من القيادات الإسلامية الذين يَدَّعون (كذبا أو حماقة) أن عندهم النية والخطة لإقامة الحكم الإسلامي وما هم إلا بيادق سخيفة سطحية حمقاء في لعبة شطرنج معقدة.

ولهذا السبب فإنه لا يَحق للقوة الدافعة المبدئية أن تَمدح أو تُساند أو تَتَشارك مع أردوغان، وإنما يجب انتقاده والتقريع عليه. وإن ثبت أن أوردغان ذو نية طيبة وعنده الخطة، فإن الانتقادات الموجهة له ستزيد في تصميمه لتنفيذ مخططاته. وأما إذا لم يكن عنده الخطة أو أنه تَعِبَ في الطريق، فإن هذه الانتقادات ستجعل الفريق الذي معه يستبدلونه بشخص جديد آخر.

وهذه هي الخدمة التي تُقدمها "القوة الدافعة المبدئية" للأمة ... فهي شديدة العناد تجاه المبدأ ولا تهتم بالنيات ولا تتفهم الظروف،، وهذا هو مصدر قوتها وسلاحها الحقيقي. ولأنها شديدة العناد فستحظى باحترام المجتمع ولكنها

لن تحظى بولائه (لأن المجتمع بطبعه يسعى نحو الاستقرار والمرونة). ولكن هذا لا يُؤثر في "القوة الدافعة"؛ فليس المطلوب من "القوة الدافعة المبدئية" أن تقود الأمة؛ فإنه في اللحظة التي تصل فيها الأمة إلى "الوعي الكافي" فإن القيادات ستظهر فيها من داخلها.

إن "للقوة الدافعة المبدئية" دورا مهما واضحا في لعبة الأقدار، ونُبَسِّطُه في الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تنتقد "القوة الدافعة" الجماعات الإسلامية المتهادنة مع النظام.

الخطوة الثانية: حيث إن موضوع الانتقاد يتعلق بمبادئ الإسلام، وحيث إن ديناميكية الإسلام لا ترضى بالقشور؛ فإن كثيرا من المسلمين سينتبه ويهتم لأفكار تلك "القوة الدافعة المبدئية".

الخطوة الثالثة: يَمدح البعض أفكار "القوة الدافعة"، ويضغط آخرون على الجماعات الإسلامية المتهادنة، فتضغط تلك الجماعات على النظام، فيتنازل النظام قليلا. وهذا ما يُساعد الجماعات المتهادنة على الحفاظ على شعبيتها، ويَنْفَضُّ الناس عن "القوة الدافعة المبدئية".

وتعود لعبة الأقدار إلى الخطوة الأولى ... وهكذا.

وقد شرحنا هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل 18 (القوة الدافعة المبدئية) والفصل 16 (تركيا وأوردغان) من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

ولهذا السبب فإن الجماعة المبدئية إذا أخذت تدعو لحُسن الاستماع ومهارات الإبداع والجودة والامتياز، وجلبت الكثير من اهتمام الناس؛ فكونوا على ثقة أنَّ الجماعات الإسلامية المتهادنة ستتبنى تلك المفاهيم من أجل أن يُحافظوا على أتباعهم. وهذا هو المطلوب، وهذا ما نُريده حقا.

ولهذا السبب فإن أوردغان قد يظهر عليه النية الصادقة (وذلك بحسب إنجازاته) ولكن لا يَحِقُّ لمن اتخذ "القوة الدافعة المبدئية" دورا له أن يتشارك مع أوردغان.

ولكن توجد هنا نقطة مفصلية ... فضمن الوعي السياسي فإننا نعلم تماما أن البرلمانات في العالم العربي هي ألعوبة لا سلطان فيها إلا اتباعا للنظام، وكذلك نعلم أن الانتخابات في العالم العربي ليس حقيقية وإنما تمثيلية ومسرحية لمساندة النظام، وبالتالي فمن الطبيعي قيام "القوة الدافعة المبدئية" بَحَضِّ الناس على الامتناع عن التصويت؛ فهذا أقل تصرف يُمكن للناس أن يقوموا به ضد هذه الأعمال المسرحية. وفي المقابل فإننا نعلم أن البرلمان في تركيا له قوة حقيقية وأن الانتخابات هناك حقيقية وفيها نزاهة عالية. وهنا يأتي السؤال: عندما تكون هناك انتخابات مع جماعات اسلامية متهادنة ضد جماعات علمانية في انتخابات نزيهة فهل تقوم "القوة الدافعة" بانتقاد الانتخابات أم تدعو الناس لانتخاب من يرونه الأصلح للإسلام؟

والأولى أن تقوم "القوة الدافعة" بدعوة الناس لانتخاب الجهة الأفضل، ولكن لا يَحِقُّ "للقوة الدافعة" أن تَمدح أو أن تَتشارك مع تلك الجماعات الإسلامية المتهادنة. ولا أرى هذا يَتناقض مع الطريقة النبهانية، فدعوة الناس لانتخاب الجهة الأفضل (دون أن يتم ذكر الأفضل وإنما يكون ذلك لاجتهاد الناس) ليس فيه مهادنة ولا ركون ولا مشاركة.

الآن ... ذكرنا عن ثلاثة أدوار وفيها ثواب وأجر: "القوة الدافعة المبدئية، والمقاومة، والجماعات التي تخطط (صدقا وليس حماقة) لإقامة الحكم الإسلامي في المجتمع الإسلامي العلماني. ولكلٍّ دَورٌ في لعبة الأقدار، ولكن أهم دور هو للقوة الدافعة المبدئية. وهنا يجب التنبيه أنه لا يَحِقُّ التذبذب في "القوة الدافعة المبدئية": فلا يَحِقُّ مثلا لعضو في "القوة الدافعة" أن يذهب للمقاومة ثم يُقرر بعدها العودة إلى "القوة الدافعة". فهذا التذبذب سَيَضُر "القوة الدافعة المبدئية" ويُفقدها المصداقية. ولهذا السبب فإنه إذا انضم عضو إلى "القوة الدافعة" ثم خرج منها إلى المقاومة (مثلا)، فإنه لا يحق له العودة إلى "القوة الدافعة" إلا بعد وقتٍ طويلٍ كافٍ (ربما خمس سنوات) من آخر مشاركة له مع المقاومة. ومع أنني أُقدر تماما الدور الذي تلعبه الجهات المقاومة للاحتلال إلا أن الحِفاظ على مصداقية "القوة الدافعة المبدئية" له الأولوية القصوى.

الآن ... هناك مشكلة جوهرية في جميع الجماعات الإسلامية قديما وحديثا: وهو أن كُلًّا منهم يظن أنهم "الطائفة المنصورة" وأنهم "أحباب رسول الله" خلافا للجماعات الأخرى. وليس من الحكمة ولا الصدق أن يأتي أحد من "القوة الدافعة المبدئية" ويقول زاهيا أنهم (أي جماعته) هم "أحباب رسول الله". فهذا من التعالي (وسنشرح التعالي لاحقا) وكذلك فإن هذا الإدعاء ليس صادقا. ولمناقشة هذا الأمر: دعونا نضع النموذج التالي الذي يُحَدِّدُ موقع المسلمين في سُلَّم الإسلام:

- المتنزهون.
- أهل المغفرة.
- مسلم ليبرالي (م.ل).
- ليبرالي مسلم (ل.م).
- ليبرالي صرف (ل.ص).

والمُتَنَزِّهُ هو من يتجنب الكبائر والفواحش واللَّمم، ويُقيم الفرائض، ويَأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في كل مواقف الحياة. أي أن المتنزه لا يقطع الخطوط الحمراء ولا الرمادية في الإسلام. وهؤلاء هم أندر من الكبريت الأحمر، ونستطيع عمليا أن نقول إنهم غير موجودين حاليا في مجتمعاتنا.

وأما أهل المغفرة (ويُمكن تسميتهم كذلك بأهل اللَّمم) فهؤلاء المقصودون في الآية: "الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ..." (32 – النجم). وقد ذكر أبو سعيد الخدري اللمم أنها القُبلة والنَّظرة إلخ. وربما هذا الوصف ينطبق على المجتمع الأول، وأما المجتمعات الحالية فإن وصف اللَّمم ربما قد تضخم:

- فعندما يكون لك صديق تُجالسه وتعلم أنه يضع أمواله في الربا ولا تَنهره ولا تَغضب عليه، فإن أقل ما يُقال عن هذا أنه "لمم".
- وعندما تعمل في شركة، ويكون مُديرها ظالما، ويكون عندك القدرة أن تَقف في وجهه، ولكنك تَصمت خوف العاقبة، فإن أقل ما يُقال عن هذا أنه "لمم" (وبالطبع إذا شاركتَ في الظلم فأنت آثم، ولكننا نتحدث هنا عن عدم مواجهة الظالمين).
- وإذا كنت في جلسة أصدقاء وأخذوا يَمزحون فيما بينهم بما لا يَليق عُرفا ودينًا، وصَمَتَّ خوف العاقبة، فأقل ما يُقال عن هذا أنه "لمم".

وتستطيع أن تضع على هذا المنوال الكثير من الأمثلة.

وأَظُنُّ (آملا) أنني من هذه الشريحة، وفي الحقيقة فإن كل الملتزمين دينيا (أي الذين يتجنبون الكبائر والفواحش ويقومون بالفرائض) هم من هذه الشريحة؛ وذلك لأن شريحة المتنزهين (كما ذكرنا سابقا) غير موجودة حاليا في مجتمعاتنا. وبالتالي فإن شريحة "أهل المغفرة" تتعلق بالأشخاص الذين لا يَقطعون الخطوط الحمر ولكنهم ربما يقطعون الخطوط الرمادية.

وأما "المسلم الليبرالي" (م.ل): فهو شخص مؤمن بالإسلام ولكنه مُبتَلَى بالمفاتن المحرمة (شُرب خمرة وأكل أموال الناس والكذب إلخ). وهو يَعلم في قرارة نفسه أن ما يفعله حرام، وإنما يقوم بوضع التبريرات ويتمنى أن يَأْتي اليوم الذي يستطيع فيه أن يستقيم. وبالتالي فإن المسلم الليبرالي هو شخص مؤمن بالإسلام وشريعته ولكنه يقطع بعض الخطوط الحمراء.

وأما "الليبرالي المسلم" (ل.م): فهو شخص يحترم الإسلام كفكرة تاريخية جميلة، ومقتنع أن القرآن هو كتاب الله، ولكنه على يقين أن تعليمات القرآن هي تعليمات خاصة لزمان قديم، وأنه من الضروري إعادة تفسير آيات القرآن لتتناسب مع مقتضيات العصر الحديث.

والفرق بين "المسلم الليبرالي" و"الليبرالي المسلم" أن الأول عندما يشرب الخمرة (مثلا) فهو يعلم أنه آثم، وأما الثاني فهو مقتنع تماما أن عمله صحيح لا جرم فيه.

وأما "الليبرالي الصَّرْف" (ل.ص): فهو (في هذا النموذج) شخص ذو أصول إسلامية ولكنه لم يَعُد ينظر للقرآن أنه كتاب الله وإنما هو كتاب تاريخي. وبعض هؤلاء ينظرون للإسلام أنه فكرة تاريخية جميلة، ولكنَّ أكثرهم يَنظرون إلى الإسلام نظرة عدائية ويرون ضرورة القيام بحذف وتعديل بعض آيات القرآن لتتوافق مع مقتضيات العصر الحديث. وهذا هو الفرق بين هذه الشريحة والتي تسبقها: فـ "الليبرالي المسلم" يطالب بإعادة تفسير الآيات، وأما "الليبرالي الصرف" (المُعادي) فيطالب بتعديل الآيات نفسها.

وبالنسبة للتَّدَيُّن فهو لا يتعلق بشريحة بعينها، فالتدين هو الزيادة في أعمال العبادة، وبالتالي من الممكن أن يجتهد الشخص في أعمال العبادات ولكنه يضع أمواله في الربا (أي أنه يقع في شريحة "المسلم الليبرالي")، ومن الممكن أن يقوم الشخص فقط بالعبادات المفروضة (أي لا يقوم بالنَّوافل) ولكنه يتجنب الكبائر والفواحش (أي أنه في شريحة "أهل المغفرة"). ومن المتوقع والطبيعي (عُموما) أن يكون التَّدَيُّن صفة ظاهرة في "أهل المغفرة"، ولكن هذا ليس شرطا لازما.

وهنا نأتي إلى ملاحظتين:

الدعوة في المجتمع مرتبطة (في وجدان المجتمع) بالتَّدَين؛ فعندما تسمع عن شخص أنه داعية فإن أول صورة تأتي إلى دماغك أنه شخص مُلتحٍ ويُسَبِّح كثيرا. ولكن عندما تجد شخصا يدعو إلى إقامة الخلافة وتراه حليق اللحية وفي يده "سيجارة"، فهذا قد يُثير فيك شيئا من الصدمة.

ولكن انتبه هنا ... الدعوة إلى رفع مهارات الأمة ورفع وعي الأمة والدعوة إلى إقامة الخلافة هي ليست دعوات في التَّدَيُّن وإنما هي دعوات ضرورة ومصير وإنقاذ. وإذا استطعْتَ أن تنظر إلى وجدان الشخص الذي يدعو إلى الخلافة فإنه من المستبعد أن ترى في وجدانه (في لحظة دعوته) الإدراك أن ما يقوم به هو لمرضاة الله وأن هذا

العمل سَيُقَرِّبُه إلى الجنة ويُبعده عن النار، وإنما غالب الظن أنك سترى في وجدانه (في تلك اللحظة) صورة لفلسطين وصبرا وشتيلا والبوسنة وكشمير وبورما والإيغور ... والمهانة والمذلة والقاع الذي وصل إليه العالم الإسلامي.

ولهذا السبب أقول إن هذه الدعوة ليست دعوة تَدَيُّن وإنما دعوة مصير،، وهذا أشبه بالسفينة التي تغرق فإن إنقاذها لا يقع على عاتق أصحاب السفينة فقط وإنما يقع على جميع الركاب بشتى أشكالهم وأصنافهم.

ولكن في المقابل .... فإنه لا يَحِقُّ لأصحاب "القوة الدافعة" أن يشعروا بالزهو والإعجاب ويقولوا إنهم "أحباب رسول الله" وإنهم "الطائفة المنصورة"؛ ولذلك لأن المعظم الأعظم من دعاة الضرورة والمصير هم من أهل اللَّمم... واللَّمم و"أحباب رسول الله" لا يستقيمان.

ومن المؤكد أن الذي يَجْتَهِد في دعوته ويُؤذى فيها فسيكون له أجر كبير، ولكن الأجر الكبير شيء و"أحباب رسول الله" شيء آخر. وإنَّ أولى الناس أنْ يكونوا "أحباب رسول الله" هم "المتنزهون"، ولكن هؤلاء (كما قلنا) أندر من الكبريت الأحمر ... وحتى هؤلاء لا يجرؤون أن يَصِفوا أنفسهم أنهم "أحباب رسول الله".

ولنكن هنا صادقين ... فمعظمنا الأعظم قد تربى التربية المتخلفة التي بدأت منذ أن قام معاوية بنقض العروة الأولى في الإسلام (عروة الحكم)، وبدأت تظهر في المجتمعات ومنذ ذلك الوقت آثار التربية المتخلفة وتناقضاتها وعُقَدِها: فبعضنا أكثر شجاعة من بعض، وبعضنا أكثر استنارة من بعض، وبعضنا أكثر مهارة من بعض، وبعضنا أكثر إحاطة من بعض،، وكلنا يسعى (في وجدانه وعقله الباطن) أن يكون المستقبل (لأجيالنا على الأقل) أفضل من حاضرنا،، ولكن بسبب العقد المتراكمة فإننا لا نستطيع الاتفاق على الأهداف والأساليب، بل إننا نقوم بإلقاء التُّهَم الجزاف والشتائم البغيضة على بعضنا البعض لمجرد اختلافنا في أمور ثانوية أو إدارية. ومثل هكذا جماعات لا يَحِقُّ لها أن تزهو وتقول: نحن "أحباب رسول الله".

ولا يوجد لأحد استثناء هنا؛ فجميع الجماعات الإسلامية الحالية تتصف بالقسوة في اللسان والجنان مع زملائهم الذين اختلفوا معهم. وهذه إحدى النقاط التي يجب أن تنتبهوا لها في أي جماعة تُريدون إنشاءها.

ولنتعمق أكثر في النموذج السابق ... فإذا استخدمنا نتائج الانتخابات في مصر عام 2011 والانتخابات التركية في السنوات السابقة فإنا نستطيع التخمين وبصورة ابتدائية جيدة لمستوى الشرائح في ذلك النموذج:

- المتنزهون: وكما قلنا فهؤلاء أندر من الكبريت الأحمر، ونستطيع من الناحية العملية أن نقول إن هذه الشريحة غير موجودة حاليا.
- أهل المغفرة، وتمثل حوالي 30% من المجتمع.
- المسلمون الليبراليون (م.ل)، ويمثلون حوالي 30% إلى 40%.
- الليبراليون المسلمون (ل.م)، ويمثلون حوالي 30%.
- الليبراليون الصرف (ل.ص)، ويمثلون حوالي 1% إلى 10%.

ومن الناحية العملية فإن شريحة أهل المغفرة لا تُمثل الغالبية في المجتمعات الإسلامية، ولكن هذه الشريحة تتميز أنها أكثر انضباطا وإرادة واستعدادا للتضحية بالوقت والمال والجهد من الشريحتين "م.ل" و "ل.م" واللتان

تتصفان بالتذبذب والتردد والتشقق. وإذا تُرِكَ الأمر على طبيعته فإنه من المؤكد قيام "أهل المغفرة" بقيادة المجتمع.

وانتبه أن كثيرا من م.ل ينتقلون فجأة إلى أهل المغفرة، ثم يرجعون إلى شريحتهم، وبعضهم ينتقل فجأة إلى ل.م ثم يرجعون إلى شريحتهم، وهذا ما قصدناه بالتردد والتذبذب.

ويشترك شريحتي "م.ل" و "ل.م" في خوفهم الحقيقي وحذرهم من الإسلاميين؛ فضمن نَظْرَتِهم (المستندة إلى عدة سوابق من بعض الإسلاميين) فإن "الإسلاميين يتمسكنون حتى يَتَمَكَّنون، وإذا تمكنوا فإنهم سيتسلطون عليهم في زينتهم وملابسهم وحياتهم وطريقة تفكيرهم وقناعاتهم". وهذه النظرة جاءت من ظهور الكثير من الإسلاميين بشكل مُتَلَوِّن وغامض وضبابي، وهذا يدفع الـ م.ل و ل.م لتعميم هذه الصورة ويقولون إن الإسلاميين جميعهم ضبابيون ومتَلَوِّنون.

ولكن هذه الصورة لا تُؤثر كثيرا على الديناميكية الإسلامية وذلك بسبب تشقق وتذبذب وعدم وضوح الرؤية عند الـ م.ل و ل.م. وسأقدم اقتراحا في نهاية هذه المقالة تتعلق بكيفية التعامل مع الـ م.ل و ل.م.

وبالنسبة لـ ل.ص فإن نسبتهم قليلة في المجتمعات الإسلامية؛ وذلك لأن الأفكار التي يحملونها تتعارض تماما مع القيم العامة الموجودة في شريحتي م.ل و ل.م. وللتدليل عن ذلك فإنك ترى الكثير من هاتين الشريحتين يَجتهدون ويَتَحَرَّون في المطاعم الأوروبية أن لا يكون في طعامهم أي أثر من لحم الخنزير، وبعد كل ذلك الجهد يقومون بطلب الخمرة! وهذه إحدى التناقضات التي تظهر في المجتمعات الإسلامية.

وكما قلنا سابقا فإن التناقضات الظاهرة في سلوكياتنا هي نتاج التربية المتخلفة التي زُرعت فينا منذ مئات السنين. وسأقوم هنا بشرح بعض هذه السلوكيات السلبية الرئيسية والتي سأعرضها ضمن العناوين التالية:
الأستذة وظاهرة البينج–بونج والتجمد النصي وتقديس الفرد والقضاء والقدر والكذب والتعالي والذوات المنفوخة.

وسأبدأ **بالأستذة** ..... والأستذة هي صفة ظاهرة في العالم الإسلامي عمومًا والمجتمعات العربية خصوصا؛ وهي تَصَرُّفُ الجميع أثناء النقاش أنهم أساتذة: فعندما يتناقش الناس فإن كل واحد منهم يتصرف وكأنه الأستاذ، ويتعامل مع الآخرين وكأنهم تلامذة. ويتصرف كل واحد منهم وكأنه الأعلم وأن رأيه هو الرأي الأصح الأفضل، وأن من واجبه أن يُعَلِّمَ ويُفَهِّمَ الأطراف الأخرى العنيدة التي لا تستطيع أن ترى ذلك.

وهنا سخرية الأقدار ... إذ كيف يُمكن لمجتمع أن يَتعلم ويَستمر في التعلم إذا كان الجميع أساتذة ولا يوجد فيه تلاميذ!!

والأستذة هي إحدى الدوافع الرئيسية لظاهرة المقاطعة في النقاش. ويمكن الحد من تأثير الأستذة باستخدام قواعد وأدوات حُسن الاستماع، حيث إن هذه الأدوات تفرض على الجميع الاستماع دون مقاطعة، وهذا ما يَكْفل تحويل النقاش من "أستذة" إلى "عرض الأفكار على الطاولة". وهذا هو الهدف في النقاش ... وهو أن يقوم الخبير بعرض أفكاره على الحضور، وأما إذا قام الخبير بعملية الأستذة فإن الجلسة لم تعد جلسة نقاش وإنما جلسة درس وتدريس.

وإحدى المشاكل التي تأتي من الأستذة هي ظاهرة سأسميها هنا: ظاهرة "**البينج بونج**" (وهي اسم لِلُعْبة طاولة التنس): فلنفترض وجود شخصين (زيد وجرير) ولنقل أن زيدا جاء لجرير يستشيره في مشكلة، وعندها قد تلاحظ أن جريرا (وقبل أن يفهم المشكلة من جوانبها) قد بدأ بتقديم التعليمات. وبالنسبة لجرير فإنه يظن نفسه أنه يُقدم لزيد "نصائح ثمينة"، ولكنَّ الصياغة في هذه "النصائح" هي صياغة "محاسبة وتعليمات": لماذا فعلت كذا، لقد أخطأت بكذا، كان عليك أن تفعل كذا، قم بكذا، إلخ.

وكل هذه "المحاسبة والتعليمات" قد جاءت وقبل أن يَفْهَم جرير المشكلة على حقيقتها. بمعنى آخر ... فإن جريرا لم يستطع أن يصبر ويمنع نفسه من المقاطعة، وإنما بدأ مباشرة بإعطاء زيد "نصائحه الثمينة". ولهذا سمينا هذه الظاهرة بـ "البينج بونج": لأنها تشبه من تأتيه الكرة فَيَرُدّها مباشرة إلى الطرف الآخر.

وهنا توجد مشكلة حقيقية في العالم العربي ... وهو أننا لا نُفَرِّقُ بين النصيحة والتعليمات. والنصيحة عموما لا لُحاح فيها، وتُعطى برضا الطرف الآخر وليس رغما عنه، وتُعطى عموما مرة واحدة، ويَحق للطرف الآخر (دون حرج أو لوم) أن يأخذها أو يَهْمِلَها.

ولكن ... هل هكذا نقوم بتقديم النصائح لبعضنا البعض في عالمنا العربي؟

بالطبع لا ... فصاحب النصيحة عندنا يكون لَحوحًا فيها، وذلك لأنه يظن نفسه الأستاذ وأن الطرف الآخر هو التلميذ. وعندما يجد الأستاذ أن التلميذ "رأسه يابس" فإنه يلجأ للِّحاح والتكرار. ويتدايق صاحب النصيحة إذا لم يتم الأخذ بنصيحته، بل سيعتبرها إهانة، ويقرر بعدها أنه لن يُقَدِّم النصيحة أبدا لذلك الشخص لأن ذلك الشخص لا يستحقها.

وما سبق ليست نصائحا وإنما تعليمات وأوامر يتم تقديمها بشكل نَصائح. ولهذا أقول إن المجتمعات العربية عموما لا تَعْرف الفرق بين النصائح والتعليمات.

وهناك مشكلة أخرى ناتجة عن الأستذة وهي الخوف من الاستشارات: فضمن الأقوال المحفوظة في صدورنا فإننا نعترف بأهمية النصائح والاستشارات من الآخرين. ولكن ضمن ما هو مدفون في الوجدان والعقل الباطن فإن الإستشارة وطلب النصيحة يكون ضَعْفًا (إلا إذا تم أخذها بشكل غير مباشر). وعندما يأتي زيد لجرير طالبا النصيحة فإنَّ جريرا (في وجدانه وعقله الباطن) يظن أن زيدا ضعيف ولهذا جاء يطلب النصيحة، وهذا يُؤَدِّي لظهور الأستذة عند جرير أثناء إعطائه للنصيحة.

وهذه هي مشكلة حقيقة في المجتمعات العربية: فطلب النصيحة لا يُعَبِّر بالضرورة عن الضعف، وإنما في كثير من الأحيان يُعَبِّر عن الرغبة في الإحاطة الشاملة للأمور. وهذه إحدى الفروق الرئيسية بين المجتمعات العربية والمجتمعات في شمال أوروبا: فلا مشكلة هناك على الإطلاق أن يُظْهِرَ الوجهاء والإدارات جَهْلَهُم في موضوع، ولا مشكلة هناك على الإطلاق أن يُظْهِرَ مدرس الجامعة جَهْلَهُ في موضوع، وخصوصا إذا كان ذلك المجال له تخصصات مختلفة. ولا مشكلة هناك على الإطلاق أن يكون مدير المستشفى إداريا وليس طبيبا، ولا مشكلة أن يكون مدير الجامعة إداريا وليس أكاديميا، إلخ.

لكن ما سبق هي مشاكل حقيقية عندنا في المجتمعات العربية. ولهذا السبب فإنك تجد الوجهاء يَتَحَرَّجون أن يَظْهَروا بمظهر الجاهل للموضوع المطروح، وربما يكون عندهم أسئلة ولكنهم يَتَحَرَّجون السؤال كي لا ينكشف جهلهم، ويُفَضِّلون هنا الصمت على التَّعلم وتطوير المعرفة.

وهذه الأستذة في المجتمع هي الصفة الرئيسية التي تُقَيِّد وتمنع العمل الجماعي المنسجم بين الناس. وفي هذه الحالة فإن القيادة الوحيدة القادرة على إدارة هذا المجتمع هي (مع الأسف الشديد) القيادة الفردية الطاغية مع ما فيها من عواقب وخيمة. وهذا الموضوع سأشرحه لاحقا بتفصيل.

وأما **التَّجَمُّد النَّصِّي** فهو إحدى الظواهر التي تأتي مع الأستذة ... فإن هناك أناسا يقرؤون المختصرات في العلم (وخصوصا العلوم الشرعية كالأصول والحديث وغيرها) فإذا بهم يَظُنُّون أنفسهم أنَّهم أصبحوا عباقرة متمكنين في هذه العلوم، وأصبحوا يُقدمون الفتوى يمينا يسارا اعتمادا على أدلة شرعية يحفظونها دون أن يكون عندهم الاهتمام (أو الاحتراف) للإحاطة بالنصوص الأخرى ذات العلاقة.

ولهذا سمينا هذه الظاهرة بـ "التجمد النصي"؛ حيث إن هؤلاء الناس يتجمدون في النص دون الاهتمام للإحاطة بالنصوص الأخرى ذات العلاقة. وهنا يجب التنبيه أن النصوص الشرعية تشرح بعضها البعض (وقد شرحنا ذلك بتفصيل في كتاب "تحليل الأدلة والقرائن"). وبالطبع فإن هناك أحكاما لها نص واحد (أو نص واحد رئيسي) ولكن هذا ما عَرَفَهُ العلماء بعد الإحاطة لجميع النصوص ذات العلاقة.

ونحن هنا لا نقول إن الرأي هو للمختصين فقط، وإنما العكس تماما، فمن المفيد جدا أن يكون لغير المختصين رأي ولكن بعد البحث والإحاطة. وقد تطورت التكنولوجيا في عصرنا الحديث فأصبح البحث عن المعلومات في غاية السهولة مقارنة بالقرن الماضي. ونستطيع حاليا أن نبحث الموضوع وننظر إلى آراء العلماء المختلفة فيه، ونُحدد كذلك أدلتهم عليه. وإذا كان في آراء العلماء استدلالات مجهولة لدينا فإننا نستطيع أن نسأل ونبحث عنها وتزداد هنا معرفتنا. ولوجود القدرة على مقارنة أدلة العلماء المختلفة للموضوع (وهذا ما نسميه هنا الإحاطة) فربما نستطيع أن ننتبه لأمور لم ينتبه لها السابقون: فمع أن العلماء السابقين كانوا عمالقة في الذكاء والبحث والمعرفة الشرعية إلا أن القزم الذي يستطيع أن يقف فوق أكتاف العمالقة فإنه سيرى أبعد منهم.

ولهذا السبب فإني لا أقول إنَّ على غير المختص أن لا يكون له رأي، وإنما عليه قبل الرأي أن يتعب ويجتهد في الإحاطة والمقارنة ... لا أن يتصرف بالتَّجمد النَّصِّي.

وأما **تقديس الفرد** .... فدعونا نبدأ هذا الموضوع بقصة من تاريخ روما القديمة: فإن فابيوس كان أحد الشخصيات الرئيسية ذات الفضل الكبير جدا في انقاذ روما من هانيبال؛ إذ استطاع مقاومته دون الدخول في مواجهات مباشرة. وكانت هذه التكتيكات جديدة جدا في الاستراتيجيات العسكرية، فهي لم تكن حرب عصابات وإنما حرب جيوش، وفي المقابل فهي تتعلق بمواجهات غير مباشرة. ولم تنسَ روما فضل فابيوس، وقَدَّرَتْهُ كثيرا في حياته وبعد مماته. ولكنَّ فابيوس قد فَقَدَ شعلة ذكائه في آخر حياته وأصبح يعترض على أي تغيير في الاستراتيجيات ويُقاوم كل إبداع. ولم تَفْقِدُ روما صبرها معه؛ فهي لا تزال تتذكر فَضْلَه عليها، ولكنهم كذلك لم يأخذوا باعتراضاته.

ما الهدف من هذه القصة؟

الناس قد تتغير لاحقا. الأبطال قد يتغيرون لاحقا. العباقرة قد يفقدون لاحقا شعلة ذكائهم. والمجاهدون قد يتعبون لاحقا فيستكينون ويستسلمون. والمخلصون قد يضعفون لاحقا ويتم شراؤهم.

ومع أن ظاهر التاريخ يدل أن الصادقين الأمينين سيبقون كذلك إلى القبر إلَّا أن هناك استثناءات: فـ "أيمن دين" كان أحد المجاهدين في البوسنة ثم انتقل إلى أفغانستان، وكان مجاهدا مخلصا إلا أنه تعب وربما جاءته خيبات الأمل فإذا به (في لحظة الضعف) تتلقفه المخابرات الإنجليزية وليصبح جاسوسا لها في قلب القاعدة ولعدة سنوات طويلة إلى أن انكشف أمره عام 2001 فتقاعد واستقر في إنجلترا. وقد قامت عدة قنوات (بما فيها الـ BBC) بعمل لقاءات صحفية معه (ضع في الجوجل: أيمن دين BBC).

وكذلك الحال مع "ماجد نواز" فقد انضم إلى حزب التحرير في إنجلترا وهو في الـ 17 من العمر، وتَرَقَّى ليصل إلى مستويات قيادية عالية فيه، وكان يتم انتدابه إلى مهمات مختلفة حول العالم وكان آخرها إلى مصر عام 2001 حيث اعتقله الأمن المصري وحُكِمَ عليه بالسجن وظل معتقلا هناك حتى عام 2006. وإذا به (بعد خروجه من السجن بعام واحد) ينقلب على حزب التحرير، بل وينقلب على الإسلام نفسه وليتبنى الليبرالية الصرفة، وليصبح أحد مستشاري الحكومة البريطانية في مواجهة "التطرف غير العنيف".

وهذه هي النقطة ... الأبطال قد تتغير نُفوسهم وعَقْلانيتهم مع الزمن.

ولهذا السبب فإننا يجب أن نُكْرِمَ أبطالنا ونَذْكُرَهم بالخير لإنجازاتهم، ولكن لا يَحِقُّ لنا أن نأخذ كلامهم وكأنه كتاب مقدس؛ وإنما نسمع كلامهم ونأخذ ما نَجِدُه حَسَنًا فيه. فالحق لا يُعْرَفُ من قائله وإنما يُعْرَفُ بالأدلة الدالة عليه، وكما قال الإمام مالك: الكل يُأخذ منه ويُرد عليه إلا صاحب هذا القبر (أي الرسول عليه السلام).

وبالتالي فإن نظرتنا لأبطالنا (قديما وحديثا) يجب أن تكون نظرة احترام وذِكْرًا للفضل، ولكن لا يحق لها أن تكون نظرة تقديس.

وقد يَصْعُبُ على البعض التفريق بين نظرة الاحترام ونظرة التقديس، فدعونا نضرب الأمثال: فنظرة الشيوعيين لماركس ولينين كانت نظرة تقديس، ونظرة الكثير من المسلمين في القرون المظلمة للأئمة الأربعة (أبي حنيفة وابن حنبل ومالك والشافعي) كانت نظرة تقديس، ونظرة السلفيين الآن لإبن تيمية هي نظرة تقديس، ونظرة كثير من التحريريين لتقي الدين النبهاني هي نظرة تقديس.

وفي المقابل فإن نظرة الصحابة لعمر بن الخطاب كانت نظرة احترام، ونظرة المسلمين لعمر بن عبد العزيز وطارق بن زياد هي نظرات احترام.

والفرق بين النظرتين أن نظرة التقديس تَجْعَلك ترى البطل (ضمن وجدانك) أنه هبة من الله وأنه عَلَمٌ لامع ساطع من أعلام الأمة، وأنه لا يجاريه أحد ولم يبلغ مداه أحد إلخ. وفي هذه النظرة فإن الشخص يَتَحَّرج أن يُناقش أقوال هذا البطل، ويَشعر بالضيق الشديد إذا قام أحد وانتقد أقوال هذا البطل حتى وإن كان هذا الانتقاد عِلْمِيًّا مؤدبا لبقا.

وأما نظرة الاحترام ففيها التقدير وذكر الفضل والثناء على البطل، ولكنَّ أقوال هذا البطل لا تَدخل إلى دائرة التقديس، وإنما يُؤخد منه ويُرد عليه، بالضبط كما فعلت روما مع فابيوس في القصة التي ذكرناها أول الموضوع.

وهناك قصة مع صديق لي في هذا الأمر: فقد كنا نتحدث في عموم الأمور وذَكَرْتُ فيها ابن باز فإذا بصديقي يقول "رحمه الله وأثابه" (على ذاكرتي وربما زاد في الثناء)، ثم تحدثنا في أمور أخرى وذَكَرْتُ فيها عمار بن ياسر وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي، ثم دخلت في موضوع آخر وذَكَرْتُ ابن باز مرة أخرى فقال قولته السابقة، وعندها قلت له: "شو حكايتك؟ ذَكَرْنا عمار بن ياسر وسَكَتَّ، وذَكَرْنا عمر بن عبد العزيز وسَكَتَّ، وذَكَرْنا صلاح الدين الأيوبي وسَكَتَّ، ولكن إذا ذكرنا ابن باز فإذا أنت تَتَرَضَّى عليه ... أنت شو حكايتك بالضبط؟". وفَهِمَ صديقي مقصدي وابتسم.

ومع انتشار التفكير المنطقي والنظرات العلمية فإن التقديس قد أخذ يضمحل في العالم الاسلامي شيئا فشيئا (على الأقل تجاه الأبطال الحاليين). ولكن من الضروري هنا التنبيه أن أوردغان (الرئيس التركي) يُحاول إرجاعه وإن كان بغير قصد، فالظاهر أن أوردغان يحاول استثمار شخصيته وإنجازاته في تركيا لكسب الشعبية لحزبه السياسي، ولهذا فهو لا يُمانع في انتشار صوره الضخمة في البلاد، ولا يُمانع في شدة المديح الذي يُكيله أتباعه له. ولكن الذي لم ينتبه إليه أوردغان أن هذه التصرفات تُعيد إلى وجدان الأمة ثقافة تقديس الفرد. وضرر هذه الثقافة أعلى بكثير جدا من أية مكاسب آنية. ولهذا وجب التنبيه والتقريع لأتباع أوردغان في هذا الشأن.

وقد يظن البعض أن هناك تعارضا بين الأستذة وتقديس الفرد، ولكن لا يوجد هنا تعارض؛ فالتقديس يكون من شخص يرى نفسه قزما أمام الآخر. وهذه النظرة تأتي بشكل رئيسي من التكرارات في التربية (تربية الأهل أو تربية الحزب أو تربية المجتمع). وأما الأستذة فتكون من الشخص للأنداد (مثل الزملاء أو الرفاق) أو من الشخص للدُّون (مثل المعلم للتلاميذ أو المدير للموظفين).

وأما **القضاء والقدر** ... فهو مفهوم عقائدي إلَّا أنه قد اسْتُثْمِرَ في عهد بني أمية لتثبيت دعائم ملكهم. وطريقتهم في ذلك كانت في التَّدليل أن وصول الأمير إلى الحُكْم إنما هو قضاء وقدر من الله، وأي معارض لذلك فإنما يكون معارضا لقضاء الله.

ودخل هذا المنطق إلى وجدان الأمة وعقلها الباطن، وما زال الظالمون في الأمة يستخدمون هذا المنطق في تبريراتهم، وما زال المُهْمِلون في أعمالهم يستخدمون هذا المنطق في أعذارهم: فإذا انكشف ظُلْمُ أحدهم للآخر فإنك قد تجد الظَّالِمَ يقول: "لم نقصد ما حدث ... وماذا نستطيع أن نفعل الآن؟ لا شيء وإنما هذا هو قضاء الله وقدره ولكنَّ فلان (أي المظلوم) لا يُريد أن يفهم ولا أن يتفهم هذا الأمر". ويقوم الظَّالم هنا بتدوير الأمور ليصبح الحق على المظلوم وليس الظَّالم.

ومن الطبيعي أن يبحث الظَّالِم عن التبريرات، ولكن المؤسف هو موقف بعض المُتَدَيِّنين المُتهادنين الذين يُحاولون المصالحة ولكن لحساب الظَّالِم القوي (وخصوصا إذا كان ظريفا وبه مَسْحَةٌ من دين): فبدل أن يقوم هؤلاء المتدينون بتوبيخ الظالم وتقريعه وتأنيبه والتبرأ من أعماله فإذا بهم يُعاتبونه ويكون أشد ما يقولونه له: سامحك الله، لماذا فعلت ذلك!

وعندما يتحدث أولئك المُتَدَيِّنون المتهادنون مع المظلوم فإذا بهم يُحْرِجونَه:

- عليك كمسلم مؤمن يخاف الله أن تُعطي لأخيك 99 عُذرا.
- عليك أن تُؤمن بقضاء الله وقدره، وأن تعلم أن هذه الدنيا نصيب، وإلا فما فائدة الصَّلاة والصَّوم.
- إن أهم شيء في الإسلام هو التسامح، ومن لا يُسامح فإن فيه خصلة جاهلية.

- إلخ.

وفي نهاية هذه المصالحة فإن الظَّالم لا يرتدع والمظلوم لا يَنْجَبِر، وهنا فإن هؤلاء المُتَدَيِّنين (بلا دين) يقومون بشراء وبيع آلام المُظْلومين لحساب الظالمين، وهذه قصة حياة في المجتمع عُمْرها مئات السنين في العالم الإسلامي. وتَميل هذه الأمة منذ مئات السنين إلى الظالم القوي الظريف وتَسْتَخِف (في طبعها) بالمظلوم المُسْتَغْفَل. وربما يكون هؤلاء المُتَدَيِّنون المتهادنون أشد إثما من الظَّالِم نفسه؛ فقد قال الرسول عليه السلام: "إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه" (رواه الترمذي).

لكن دعونا ندخل بتعمق إلى موضوع القضاء والقدر، فهناك كلمة جميلة جدًّا للإمام عبد القادر الجيلاني: "ليس الرجل من يستسلم للأقدار، وإنما الرجل من يدفع الأقدار بالأقدار".

وهذا صحيح؛ فالأقدار تأتي مُترابطة وليست مُنفردة. ولنأخذ حالة الظُّلم: يظلم أحدهم شخصا، وينكشف أمره، ويغضب المظلوم وينفر من الظَّالم. وهذه ثلاثة أقدار متربطة ببعضها:

القدر الأول: قيام أحدهم بالظلم.
القدر الثاني: انكشاف الظلم.
القدر الثالث: غضب المظلوم ونفوره من الظَّالم.

بالتالي فإن المُتَدَيِّنين المُتهادنين الذين يُحاولون اقناع المظلوم بالقناعة للقدر الأول فإن عليهم أولا أن يتصفوا بالقناعة للقدر الثالث؛ فهذه الأقدار مترابطة. وهذا الترابط هو ما يتم تسميته بـ "الأسباب والنتائج".

وكذلك إذا قرر جرير قتل زيد، ورفع المسدس إلى رأس زيد وأطلق النار وانطلقت الرصاصة إلى رأس زيد وأصابته ومات زيد جراء ذلك. فإن هذه أقدار مترابطة وليست منفردة: فموت زيد هو قدر، وقد ارتبط هذا القدر بقدر آخر (وهو دخول الرصاصة إلى رأس زيد)، والذي ارتبط بقدر آخر (وهو انطلاق الرصاصة من المسدس)، والذي ارتبط بقدر آخر (وهو قيام جرير بالضغط على الزناد)، إلخ.

والذي يريد هنا من الآخرين أن يَقْنَعوا بالقدر الأخير فإن عليه كذلك أن يَقْنَعَ هو بالقدر الأول (وهو رغبة جرير بقتل زيد).

وكذلك في موضوع الإهمال؛ فإذا قاد أحدهم سيارته بإهمال وأدى هذا إلى موت أحد المارة، فإن القدر الأخير (الموت) مرتبط ارتباطا تاما مع القدر الأول (الإهمال)، وهو كذلك مرتبط مع العقوبة التي سينالها المهمل نتيجة ذلك الإهمال.

وهذه هي النقطة ... الذي يريد أن يَقْنَعَ بالقدر الأخير عليه كذلك أن يَقْنَعَ بالقدر الأول، وأن يَقْنَعَ بكل الأقدار المرتبطة مع القدر الأول.

وجميع الأقدار مترابطة، إلا أننا (نحن البشر) قد لاحظنا أقدارا تأتينا عن طريق الصدفة. والصدفة هنا تعني حدوث أمر بلا أي تعمد أو إرادة من أي إنسان. وهذه الصُّدَف تحدث كثيرا في حياة البشر. وإذا أردنا أن نُصَنِّف أنواع الأقدار فإنها تكون على ستة أنواع:

1- قدر إيجابي (أي خير) أتاك وأنت تستحقه. ومثال ذلك اجتهادك في الدراسة ونجاحك في الامتحان. وأنت مثاب عليه، وبارك الله لك فيه.
2- قدر إيجابي (أي خير) وأنت لا تستحقه. ومثال ذلك ظُلْمُ الشخص للناس ولمَّا ينكشف بعد. وهذا الشخص آثم في عمله، وربما تدور عليه الدوائر في حياته وحياة المظلومين. وفي النهاية فإن عليه حِسْبَة يوم الدين.

3- قدر سلبي (أي شر) وأنت تستحقه. ومثال ذلك ظُلْمُ الشخص للناس، فينكشف الظلم، فتكرهه الناس وتَنْفُرُ منه. وهذا الشخص آثم في عمله ويستحق النتيجة التي آلت إليها الأمور. وعليه كذلك حِسْبَةٌ يوم الدين.
4- قدر سلبي (شر) وأنت لا تستحقه. ومثال ذلك اجتهادك في الدراسة وعدم نجاحك وذلك لمكيدة فعلها أحدهم. ولك الأجر من هذا القدر، وعليك الصبر. والصبر هنا هو صبر التَّيَقُّظ لا صبر الاستسلام والخنوع. وصبر التيقظ هو صبر المُتَيَقِّظ الذي يبحث وينتظر الفرصة كي يُعيد الكرة مرة أخرى وينتصر.

5- قدر إيجابي (أي خير) أتاك دون سعي منك ولا إرادة ولا ظلم. وبارك الله لك في هذا القدر. ومثال ذلك عثورك على كنز فجأة في الصحراء.
6- وقدر سلبي (أي شر) أتاك دون ظلم منك أو من غيرك. ومثال ذلك حالات المرض التي تأتي إلى الإنسان. ولك الأجر من هذا القدر، وعليك الصبر (صبر التَّيَقُّظ).

وهنا نرجع لكلمة عبد القادر الجيلاني: إنما الرجل الذي يدفع الأقدار بالأقدار.

وكذلك توجد في مجتمعاتنا ظاهرة **الكذب** ... وهنا أُريد أن أُخْرِجَ أمرًا من صدري؛ فأنا الآن في خضم مشاكل اجتماعية قد أرهقتني وأخذت طاقتي،، وهذه المشاكل لم تأتني من قسوة المجتمع وإنَّما أتتني من أقارب عقارب وأقارب أصنام وأقارب "حِبْرٍ على ورق".

والأقارب العقارب هم أقاربك الذين ينظرون إلى أنفسهم أنهم الأكابر أهل السيادة، ويُجِلُّون لأنفسهم الكذب والتخريب عليك واتخاذ القرارات عنك دون إذنك؛ لأنهم قَرَّروا أنهم الأعلم بمصلحتك منك.

وأما الأقارب الأصنام فهم أولئك الأقارب الذي ينظرون إلى أنفسهم أنهم الأكابر أهل السيادة، ويَنتقدونك إن أنت قَصَّرت في حقوقهم، وأمَّا واجباتهم تجاهك فَهُمْ عندها يَتناسونك ويَنْسونك.

وأما الأقارب "الحبر على الورق" فهم أقاربك الذين وجدوا مشاغلهم طاغية وظَنُّوا أنهم لا يقدرون على غيرها، فَهُمْ لا في عير ولا نفير، ولكنهم على الأقل لا ينظرون إلى أنفسهم أنهم أهل الدين والعلم والخير ولا يقومون بإيذائك.

والمشكلة الحقيقية هنا أن العقارب والأصنام يظنون أنفسهم أهل الدين والعلم والخير والتقوى والإيمان وما هم إلَّا ذوات منفوخة وقشور مزيفة فارغة، مظاهر تَدَيُّن بلا مضمون، وطلاء لامع على صدأ.

ولم أضع هذه الفقرات "قشة صدر" فقط وإنِّما في الأمر عبرة وربما تُنَبِّهُ وتُفيد غيري. وكذلك وضعتها لواقع كُلنا يَعيشه ويُدْرِكه، ولكنَّ قليلا منا من استطاع التعبير عنه: فعندما يأتيك شخص ويظهر عليه التدين والتواضع والعلم ويتصف بلباقة اللسان وعنده المال،، فإن هذه الخمسة أمور كافية تماما له للوصول إلى قلوب المحيطين،

وأن يَضَعوه في مستوى الأنبياء. وهذه الصفات الخمسة كانت دائما الطريق الذي سَلَكَه الكثيرون للوصول إلى قيادة الجماعات والمُجتمعات. وأهم عنصرين في هذه الصفات الخمسة هي مظاهر التدين والتواضع؛ فهي تَرْفَع كثيرا من هيبة الشخص أمام الآخرين. والمشكلة أن هذه المظاهر يُمكن تقليدها والتَّشَبُّه بها.

وعندما تجد شخصا غير متدين ولا متواضع وتراه يكذب فأنت تقوم (غريزيا) برفع دِرْعِ الحَذر بينك وبينه. ولكنَّك عندما ترى الكذب عند شخص يظهر عليه شدة التدين والتواضع فإننا نبدأ بوضع الأعذار له، وربما نرفع درع الحذر بيننا وبينه ولكن مع الأيام فإن هذا الدرع ينخفض (وذلك بسبب الهيبة التي تكون عند ذلك الشخص لِتَدَيُّنِهِ وتواضعه). ومثل هذا الشخص يستطيع أن يلدغك اللدغة القاسية والتي قد لا تنتبه لها إلا بعد فوات الوقت.

وهنا نصيحتي: إذا رأيت شخصا شديد التدين شديد التواضع ووجدته يكذب فارفعْ درع الحذر بينك وبينه ولا تُخفضه أبدا.

والكذب هي مشكلة حقيقية في المجتمع، وبدأت تظهر منذ عهد بني أمية؛ حيث إن القانون والقضاء وقتها لم يَعُدْ يكترث في محاسبة الكاذبين. والحقيقة فإن علاج الكذب الكامل لا يتم إلا بوجود نظام قضائي حازم يُحاسب الناس على كذبهم حتى وإن لم يظهر الضرر من هذا الكذب.

والبعض يستخدم الكذب اضطرارا كي يعيش في هذا المجتمع، والبعض الآخر يستخدم الكذب وسيلة للوصول إلى المصالح، وهناك مجموعة تستخدم الكذب وسيلة للتسلية في هذه الحياة.

ومن الممكن التخفيف من حدة الكذب باستخدام قواعد حُسن الاستماع: فالذي ينكشف كَذِبُه يُحاول التملص من تَبَعِيَّاتها عن طريق المقاطعة وتكتيكات النقاش. ولكنه لا يستطيع استخدام هذه التكتيكات بفعالية عندما يتم فرض حُسن الاستماع. وهذا يُقدم رسالة واضحة إلى الوجدان والعقل الباطن للناس أن الكذب ربما تكون له عواقب محرجة، وهذا ما قد يُخفف من هذه الظاهرة.

وهناك لعنتان منتشرتان في المجتمع، واللعنة الأولى تحدثنا عنها (وهي الكذب)، وأما اللعنة الثانية الأكثر خطورة فهي لعنة التعالي. والتعالي داء خطير ما أُصيب به مجتمع إلَّا شَرْذَمَتْه.

والتعالي أن ترى نفسك وأهلك وعائلتك وعشيرتك وقومك أفضل الناس وأذكى الناس وأشجع الناس وأكرم الناس وأنه يحق لهم ما لا يحق لغيرهم.

وقد شرحنا موضوع التعالي بتفصيل في كتاب "العبرة الكبرى" (الرابط في آخر المقالة)، وسنقوم هنا باختصاره.

والتكبر والتعالي أمران مختلفان، فالتكبر يتعلق بنظرة الاحتقار إلى الآخرين، والتواضع هو عكس التكبر. وأما التعالي فهو يتعلق برفعة مستوى قومك عن الآخرين. ولهذا السبب فليس مُستبعدا على الإطلاق أن تجد شخصا شديد التواضع وفي الوقت نفسه مصاب بداء التعالي.

والمشكلة في التعالي أنه مرض قادر على التسرب إلى الداخل، فمثلا: إذا ظهر التعالي في المجتمع فإن هذا المجتمع سينظر إلى نفسه أنه يحق له ما لا يحق للمجتمعات الأخرى. ولكن هذا التعالي سيتسرب إلى الداخل، فتصبح كل عشيرة داخل المجتمع تنظر لنفسها بتعالٍ وأنه يحق لها ما لا يحق لغيرها. ولكن هذا التعالي لا

يتوقف هنا، وإنما سيتسرب إلى داخل العشيرة، فيصبح كل فخذ فيها ينظر لنفسه بتعالٍ مقارنة بالآخرين، وهكذا وهكذا حتى يصل التعالي إلى مستوى العائلة الواحدة.

وهذا ما حدث مع العرب؛ فقد بدأ بعضهم (ومنذ عهد بني أمية) ينظرون إلى أنفسهم أنهم أفضل الناس وأعلم الناس وأذكى الناس وأشجع الناس، وأن لغتهم هي أشرف اللغات وأفضل اللغات، بل لقد بدأ بعضهم يظن أنه يحق لهم الزواج من غيرهم ولا يحق لغيرهم الزواج منهم!

ولكن بدأ هذا التعالي يتسرب إلى داخل البيت العربي؛ وظهرت الفتنة المضرية اليمانية والتي نهشت كثيرا من موارد هذه الأمة. ولم يتوقف التعالي هنا، وإنما ترسب إلى داخل القبائل اليمانية والمضرية. وهكذا لم يمض إلا 200 سنة وأصبح العرب قطيعا لا يستطيع حُكْمَ نفسه وإنما كان محكوما دائما من الأمم الأخرى (فرس وأتراك وبربر إلخ) وحتى القرن الماضي.

الآن ... التعالي لا يظهر عند كثير من الناس إلا لِلَحظات وفي مواقف خاصة؛ فربما تجد عائلة لا يظهر فيها التعالي ولكن عندما يأتي أحد ويطلب ابنتهم فربما يرفضونه. ولا يرفضونه لدين أو خلق أو كفاءة أو سن وإنما رفضوه لأنه من مجتمع مجاور. وهذه إحدى المواقف التي يظهر فيها التعالي بشكل واضح.

وهناك بعض الناس من يظهر عليه التعالي بشكل واضح ومستمر وهم ذوو الذَّوات المنفوخة. وصاحب الذات المنفوخة هو شخص يظن نفسه الأعلم الأجل الأقدر الأشجع الأكرم ، وأنه (في وجدانه وعقله الباطن) يحق له ما لا يحق للآخرين.

وقد تجد هذا الشخص ينتقد الآخرين لِكَذِبهم .... ولكن ربما تجده يكذب.
وقد تجده ينتقد الآخرين لعدم تقيدهم بقوانين السير ... ولكن ربما تجده لا يتقيد بهذه القوانين.
وقد تجده ينتقد الآخرين لنسيانهم الوعود ... ولكن ربما تجده يتناسى وعوده.

وهذا ما قصدناه أنه يُعطي لنفسه حقوقا لا يُعطيها للآخرين. وهذه النوعيات من الناس تجدهم في معظم الأحيان في مزاجين: الأول وهو التعالي، وهو هنا يتصرف ويتحدث وكأنه الأفضل الأعلم الأجل الأقدر إلخ. وفي المزاج الثاني فإنه يَأْخذ موقف الضحية مُبَرِّرًا الفشل والضيق الذي يَلِمُّ به: فتراه ينتقد الناس على استغلالهم لطيبته ومعدنه الكريم إلخ.

ولا يشعر هذا الشخص بهذه التناقضات: فذاته المنفوخة تُقدم له دائما الأعذار اللازمة لتبرير أعماله. ويجب هنا التذكير أن التعالي (وكذلك نفخ الذات) لا يتعارض مع التواضع، فمن الممكن جدا أن تجد شخصا ذا ذات منفوخة (أي يظن نفسه أعلم وأشجع الناس) وتجده كذلك يتصف بالتواضع،، ولكن الظاهر الغالب أنك تجد أصحاب الذوات المنفوخة بعيدين عن التواضع.

وهناك صفات قد تجدها واضحة مع صاحب الذات المنفوخة غير المتواضع: وهو شدة المحاسبة لموظفيه على السخائف، ويحاول أثناء هذه المحاسبة أن يَخْلِقَ في نفوسهم الشعور بالذنب والتقصير. وهو بهذه الحالة يتصرف بما يتم تسميته بالمايكرومانجمنت (Micro-Management)، وفيه يتصرف المدير مع موظفيه وكأنهم روبورتات آلية، ويتوقع منهم أن يكونوا روبورتات آلية.

وكذلك قد تجد واضحا أن صاحب الذات المنفوخة غير المتواضع يقوم بمواجهة الانتقادات بالشتائم وسوء الإتهام. وتستطيع التحقق من ذلك بالنظر إلى الأشخاص الذين يستخدمون الشتائم في مواجهة الانتقاد والنظر إذا كانوا يتصفون بالتعالي ونفخ الذات.

لكنك ستجد كِلا النوعين من أصحاب الذَّوات المنفوخة (المتواضعين وغير المتواضعين) يجتهدون في فلسفة الأمور وهندستها كي تكون متوافقة مع آرائهم، ويُناقشون الناس عموما بأسلوب: "عنزة ولو طارت".

الآن ... الأستذة والتعالي ونَفْخُ الذات قد خَلقوا مجموعة من السلوكيات السلبية جدا في المجتمعات الإسلامية عموما والمجتمعات العربية خصوصا:

فانتبه عندما تأتي القصص بين الحضور عن "الظالم الظريف" (مثلًا لص ذكي ظريف) فإنك ستجد الكثير من الحضور يتعجبون مدحًا لذكائه، وقلما تجد أحدا منهم يغضب أو ينزعج لقيام ذلك الظالم باستغفال الآخرين. وهذا يُعيدنا إلى ما ذكرناه سابقا في موضوع القضاء والقدر أن الناس تميل (ومنذ زمن بعيد) إلى الظالم الظريف ضد المظلوم المُسْتَغْفَل.

وانظر إلى الكاميرا الخفية في انجلترا (مثلا) فستجد أن مستوى الاستفزازات فيها قليل جدا، ولكن إذا قارنتها بالكاميرا الخفية في العالم العربي فستجدها ذات استفزازات عالية. وهذه النوعية من المسلسلات هي مما "يَطلبها الجمهور"؛ فالعالم العربي يستمتع جدا بهذه الإحراجات والاستفزازات في الكاميرا الخفية (ما دامت هذه الاستفزازات ليست موجه له ولا لعائلته)، ومن النادر أن تجد شخصا من الجمهور قد غَضِبَ من هذه الاستغفالات التي تحدث في الكاميرا الخفية.

وهذا أهم دليل على داء التعالي الموجود في المجتمع: وهو أن الناس ترضى لغيرها ما لا ترضاه لنفسها، وتَقْبَل لغيرها ما لا تقبله لنفسها.

وانتبه أن هناك الحاجة الملحة (الغريزية غير الواعية) عند الكثير من مُدَقِّقي الجودة ومُقَيِّمي التَّميز في العالم العربي أن يُظْهِروا للحضور عبقريتهم في مجال عملهم، وهذا في الحقيقة تضارب في المصالح (Conflict of Interest). وضمن الثقافات الإدارية الغربية فإنه لا يَحِقُّ للمدقق والمُقَيِّم أن يُحاضر أثناء عمله ولا حتى أن يُقَدِّم النصائح؛ لأن ذلك قد يكون فيه شبهة الاستغلال للسلطة. فمثلًا في عالمنا العربي الحالي فإنك تجد المدقق يُحاول جهده اصطياد الخطأ أمامه (وهذا عمل المحقق وليس المدقق) ثم يَبدأ بإلقاء المحاضرات على الحضور ويُقَدِّم لهم "النصائح الثمينة" يمينا ويسارا، والحضور يطأطئون له رؤوسهم، وليس لعبقريته ونصائحه الثمينة وإنما اتقاء لغضبه وخوفا من تقريره (وهذا استغلال سيء للسلطة).

وهذه هي مشكلة حقيقية ... فإن أكثر المدققين والمقيمين الإداريين في الجودة والإبداع والامتياز في العالم العربي هم من الأردن وفلسطين، ولكن لا يَظهر على الكثير منهم سلوكيات الجودة والإبداع والامتياز؛ وذلك لأن مواضيع الجودة والامتياز لم تَتَحَوَّل عندهم إلى مفاهيم وإنما هي معلومات قد حفظوها ويقومون بتدريسها. وكثير من هؤلاء يُحاولون جهدهم (وبشكل غريزي غير واعٍ) إثبات عبقريتهم في مجال أعمالهم.

والسبب في تركيزنا على التدقيق والتقييم أنهما ضروريان جدا في رفع الجودة والامتياز في المؤسسات الإدارية والتجارية وعموم المجتمع. ولهذا فإن الدعوة إلى الجودة والامتياز (والتي ذكرناها سابقا) يتطلب كذلك دعوة المدققين والمُقَيِّمين للأمانة في أعمالهم.

والأمانة في التدقيق والتقييم تتعلق بالتالي:

- ليس من الحكمة للمدقق (أو المُقَيِّم) القيام بِتَصَيُّد الخطأ (إلا إذا طُلِبَ منه ذلك صراحة) وإنما الحكمة أن ينظر إلى الأخطاء الظاهرة ضمن البحث والتدقيق الطبيعي. وأما تصيد الخطأ فهو من وظيفة المحققين.
- وليس من الحكمة على الإطلاق للمدققين (والمقيمين) القيام (أثناء عملهم) بإلقاء المحاضرات وإعطاء النصائح، وإلا فإن هناك شبهة واضحة لاستغلال السلطة وفرض الأستذة.

والنقطة الرئيسية هنا أن ثقافة الجودة والامتياز لا يمكنها أن ترتفع إلا إذا توفر الحجم الكافي المناسب من المدققين والمُقَيِّمين ذوي الأمانة في أعمالهم، ولهذا وجبت الدعوة والتنبيه إلى ذلك.

وكذلك فإنه من النادر جدا أن تجد الشخص يمدح الند (والنِّدُّ هو الشخص الذي تراه مكافئا لك) مدحا صادقا. ومن النادر كذلك أن تجد الشخص يمدح الدُّون مدحا صادقا. وإنما الذي تجده عُمومًا هو الذم والتنقيص من الشخص للأنداد، ومن الشخص للدُّون.

والمدح الصادق هو المدح الذي يتعلق بعمل الآخر دون أن يهدف ذلك المدح لأي مصلحة. وأما ما تجده من مدح فهو عموما مدح الرياء والمصلحة والوصولية، وهذا المدح تجده من الدُّون إلى الأعلى (للمصلحة) وتجده بين الأنداد (للمصلحة) وتجده من الأعلى للدُّون (للمصلحة).

وأحد الأسباب في كل ذلك أن الذكاء في عالمنا العربي هو جزء من الهوية، في حين أن الذكاء في انجلترا (مثلا) هو صفة مِثْلَ الطول والعرض. ولهذا فليس مستغربا في انجلترا أن تجد الشخص يقول عن الآخر أنه (أي الآخر) أذكى منه، ولكنك لا تجد أحدا في العالم العربي يقول عن الآخر أنه (أي الآخر) أذكى منه؛ وذلك لأن الذكاء هو جزء من الهوية (أي أن كل واحد في العالم العربي يظن نفسه أنه الأذكى .... لولا الظروف). وحيث إن المَدْحَ الصادق للآخر قد يوحي أن الآخر أذكى من الشخص، فإن الشخص يتجنب (وبشكل غريزي) هذا المدح.

ويُستثنى من ذلك مديح المصلحة والوصولية، وخصوصًا أن المادح يظن نفسه أذكى من الممدوح. وإذا حصل المادح على المصلحة فإنه يمدح نفسه ويقول إنه استطاع "تزبيط" الممدوح.

وإذا أبدع شخص (ولنسميه زيدا) في موضوع فإن الأنداد له سَيُحاولون جهدهم الإثبات (ولأنفسهم على الأقل) أنهم كانوا يعرفون فكرة ذلك الشخص (ولكنهم لم يستمروا بها)، وسَيُحاولون التدليل أن فكرة ذلك الشخص ليست جديدة تماما، وسيحاولون جهدهم التقليل من إبداعه والتَّنقيص من جُهده.

وما سبق لا يتعلق بالغيرة والحسد وإنما هو أمر مختلف تماما عنهما، فهذا الأمر يتعلق بالتعالي:

فالغيرة هي رغبة الشخص أن تكون له نعمة مثل نعمة زميله أو الند له. والحسد هي رغبة الشخص في زوال النعمة عن زميله أو الند له. وما سبق من تنقيص لإبداع زيد لا يتعلق بالغيرة ولا الحسد وإنما يتعلق بالدفاع عن

الهوية: فجرير (وليكن أحد أنداد زيد) يرى نفسه أنه الأذكى، وهذا التعالي يكون جزءا من هوية جرير. وعندما يأتي شخص بفكرة مبدعة فإن هذا سيجعل جريرا يشعر (وبشكل غريزي غير واع) أن هويته أصبحت مهددة. ولتخفيف هذا التهديد للهوية فإن جريرا يقوم (وبشكل غريزي وغير واع) بالتنقيص والتقليل من جهد وإبداع زيد. وهذا من أعراض التعالي الموجود في ثنايا المجتمعات العربية.

وهذه نقطة مهمة ... الشخص الذي يظن نفسه أنه عالم فإن هذا الأمر لا يدخل إلى مجال الهوية وإنما يكون (غالبا) في مجال القدرات والمهارات. ولكن الشخص الذي يظن نفسه أنه الأعلم، فإن هذا الأمر يدخل إلى مجال الهوية. وأي تهديد للهوية يؤدي لدفاع الشخص (وبشكل غريزي غير واع) عنها.

ولكن انتبه .... فإن الأمور تُعرف بالمقارنات. وإذا أردنا الصدق فإن السلوكيات السلبية السابق ذكرها كانت طاغية جدا في المجتمعات العربية في القرن الماضي وبأعلى كثيرا جدا من الوقت الحالي. ومن الضروري التنويه أن المجتمعات العربية تتحسن يوما بعد يوم. وإذا نظرنا إلى مستوى سعة الصدر والجدية والأمانة في الأمة فإنها تتصاعد باستمرار. ولكن ما زالت هذه السلوكيات ظاهرة (ولو على السطح) ومن الضروري التنبيه لها.

الآن ... هل ما هي الفائدة من التعمق في شرح الصفات السابقة؟

إن كثيرا من العلاجات النفسية تقوم بإخراج المشكلة المدفونة في الوجدان إلى الوعي، وعندها فإن العقل نفسه يكون قادرا (وفي كثير من الأحيان) بمعالجة نفسه بنفسه. وهذا أشبه بذبابة صغيرة قد دخلت صدفة في أذن الشخص، وفي هذه الحالة فإن الذبابة تَطِنُّ في الأذن وهي تبحث عن المخرج ولا تجده، والحل هو تسليط ضوء على الأذن، فتنتبه الذبابة للمخرج وتخرج بنفسها. وكذلك الحال للكثير من المشاكل النفسية والسلوكية المدفونة في أعماق الوجدان والعقل الباطن؛ فإذا تم إخراج هذه المشاكل إلى الوعي فإن العقل ولوحده (في كثير من الأحيان) يقوم بعلاج نفسه بنفسه. وهذا هو السبب في التعمق في شرح المشاكل السلوكية في هذه المقالة.

ولكن دعونا هنا نناقش أسلوبا آخر في معالجة التعالي:

قال الله تعالى: "وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (63 – الأنفال).

وللتذكير فقد كانت يثرب منقسمة إلى قبيلتين متنافستين متنافرتين: الأوس والخزرج، وجاء الإسلام وأَلَّفَ بينهما. والسؤال الآن ... هل التأليف هنا جاء من خلال معجزة من الله، أم أن هذا التأليف سببه الإسلام؟

وغلبة الظن هنا أن التأليف بين القبيلتين جاء من خلال جزئية (أو جُزْئِيَّات) في الإسلام. ولكن هنا تأتي مشكلة: فهناك الكثير والكثير من الجماعات الإسلامية الذين يكونون رحماء على الغريب وأشداء على بعضهم البعض؛ أي أن الخلافات بين بعضهم البعض تؤدي إلى العداوات والاتهامات والشتائم وبشكل خارج تماما عن المعقول. ومن هذه الجماعات حزب التحرير والسلوكيات التي حدثت فيه بعد الانشقاق عام 1997، وكذلك في الجماعات الإسلامية الأخرى.

فما هي الجزئية في الإسلام التي سببت التآلف بين الأوس والخزرج والتي هي ناقصة في هذه الجماعات الإسلامية؟

وضمن غلبة التخمين فإن أحد الأجزاء الرئيسية التي ساعدت على تأليف الأوس والخزرج هي القرآن، وذلك لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ (57 – يونس)".

لكن يوجد هنا سؤال ... لقد كانت قراءة الخوارج (قديما وحديثا) للقرآن أفضل وأعلى وأجمل من قراءتنا، ولكنَّ قلوبهم كانت قاسية،، فإذا كان القرآن هو السبب في تأليف الأوس والخزرج، وإذا كان القرآن يشفي الصدور فلماذا لم يَشْف قلوب الخوارج؟

والتخمين عندي أن القرآن يزيد في الشخص ما فيه: فإذا كان الشخص متواضعا فإن القرآن يزيده تواضعا، وإذا كان متكبرا فإن القرآن يزيده تكبرا، وهكذا. ولا يوجد عندي دليل واضح على ذلك ولكن المقارنات التي وضعناها تضع الاحتمالية لذلك، ونستطيع الانتباه لهذا الأمر من خلال التجربة التالية والتي سنقترحها أسلوبا شخصيا في معالجة التعالي، وهذه التجربة تحتاج إلى شهر واحد ضمن الترتيب التالي:

- اختر سورة من القرآن لا تكون كبيرة ولا قصيرة، ونقترح سورة ياسين أو سورة صاد، فهي ليست بالكبيرة ولا القصيرة وآياتها كذلك وسطا ليست بالطويلة ولا القصيرة.
- قم بقراءة هذه السورة مرة واحدة في اليوم على الأقل ولمدة شهر واحد (وإذا استطعت أن تقرأها أكثر من مرة فهذا أفضل)، ولتكن القراءة بصوت منخفض (أي ليست قراءة صامتة ولا قراءة همس).
- وربما تشعر في الأيام العشر الأولى بالملل من قراءة سورة واحدة كل يوم. وهذا الشعور سيتغير خلال أيام، ولكن إذا شعرت بالملل فلا أقل من تشجيع نفسك بالقراءة ثم الدُّعاء بعدها؛ فاحتمالية الاستجابة بعد عبادة تطوعية تكون مرتفعة.
- وعندما تقرأ القرآن بصوت فأنت تقوم بشهيق (إدخال الهواء) بشكل سريع، وزفير (إخراج الهواء) بشكل بطيء. وضمن غلبة الظن فإن هذه العملية من الشهيق والزفير تُؤدي إلى إرخاء النفس وإراحة الأعصاب وتعديل المزاج. وهذه العملية من الشهيق والزفير تُشْبه (قليلا) الشهيق والزفير في رياضات اليوجا. ولا تُحاول المبالغة في التَّنفس (الشهيق والزفير) وإنما دع الأمر ضمن طبيعة الترتيل فهي التي ستتكفل بموضوع التَّنفس.
- وخلال حوالي 15 يوما من القراءة المتواصلة لنفس السورة، فستجد نفسك قد أصبحت تستمتع بالقراءة. وغلبة الظن أن هذا الاستمتاع جاء من عمليات التَّنفس المُصاحِبَة للقراءة. ومن المفيد هنا التنبيه لفائدة المد في التجويد قبل الهمزة (وإذا كنت لا تعرف عنها فاسأل أهل التجويد)، فعندما تتواصل بقراءة السورة فإن قراءتك لها تصبح تلقائية، ومن الممكن هنا أن تبدأ السرحان وأنت تقرأ السورة،، ولكن ميزة المد قبل الهمزة أنها تُساعد على كسر السرحان وإرجاعك لواقع القراءة.

وهنا النقطة الرئيسية في التجربة: فعندما تبدأ الاستمتاع بالقراءة، وتستمتع بشكل خاص بصوتك في القراءة، فإنه من الممكن جدا أن يأتيك الزهو والإعجاب بالنفس وتقول: إن صوتك جميل جدا، وربما "تزيد العيار" وتقول إن صوتك هو أجمل الأصوات.

وهنا تكتشف بالضبط "بصمة التعالي". وعلاج التعالي هنا سهل جدا: فقط قل لنفسك في تلك اللحظة من الزهو والاعجاب بالنفس "أن صوتك جميل لك، ولكن ربما لا يكون صوتك جميل للآخرين"، أو قل للنفس: "ربما يكون للآخرين أصوات أجمل من صوتك".

ولا داعي أبدا لمقاومة الشعور بالزهو والإعجاب بالنفس، وإنما دع هذه المشاعر تنتهي لوحدها، وإنما المهم أن تكون واعيا لها. وإن بعض العلاجات النفسية يكون بتعليم الشخص كيفية التحدث مع نفسه في المواقف المختلفة: فإذا كان الشخص في موقف الارتباك أو "ضعف الثقة بالنفس" فإنه يقوم بتذكير نفسه للأوقات والمواقف التي أنجز وأبدع فيها. وكذلك الحال في لحظات الزهو والإعجاب فإنَّ علاج التعالي فيها أن تكون صادقا مع نفسك.

وميزة هذه التجربة أنها تسمح لك بالإنتباه لِلَحظات الزهو والإعجاب، وتسمح لك أن تتحدث مع نفسك، وكذلك تسمح لك بأن ترى الأمور من خارجك وليس من ذاتك فقط؛ إذ إن إحدى الصفات الواضحة في الشخص ذي الذات المنفوخة أنه لا يستطيع أن يرى العالم إلا من خلال ذاته، فلا يستطيع مثلا أن يرى العالم من خلال عيني شخص آخر.

والتخمين عندي أن التجربة السابقة ربما تُخفف وبشكل سريع من صفات التعالى المدفونة في الوجدان والعقل الباطن، ولكن نظرا لعدم وجود أدلة كافية فلابد من القول إن ما سبق لا يعدو كونه إلا تخمينا ليس غير،، ولكنه تخمين مفيد.

وإذا نجحت التجربة السابقة فلا تتوقف فيها وإنما استمر بها؛ فإنك تستطيع أن تجعل منها "رابط ذِكرى" (Trigger). وروابط الذكرى هي عمليات ربط متكررة بين شيء ومشاعر إيجابية إلى الدَّرَجة أنه عندما يظهر الشيء فإن تلك المشاعر تأتي بشكل تلقائي. وإذا نجحت التجربة السابقة فإنك تكون قد ربطت سورة من القرآن بمشاعر الراحة (وذلك من خلال عمليات التَّنفس، والدعاء الذي يأتي بعد القراءة، وأسباب روحانية)، وبالتالي إذا شعرت بالضيق يوما وقرأت تلك السورة فإن مشاعر الراحة المرتبطة بهذه السورة ستأتي تلقائيا وتخفف من ذلك الضيق. وهذا هو السبب في قولنا إن السورة في هذه التجربة يجب أن لا تكون طويلة؛ وذلك كي لا تكون مُجهدة في القراءة يوميا،، وأن لا تكون قصيرة؛ وذلك لإعطاء الوقت الكافي لعمليات الشهيق والزفير أن تُعَمِّقَ الشعور بالراحة.

ورجوعا إلى موضوع التعالي ... فإن تنبيه المجتمع لعواقب وآثار التعالى سيساعده على الانتباه له والشفاء منه، ولكنَّ الشفاء الكامل من التعالي والكذب في المجتمع لا يكون إلا بوجود نظام قضائي حازم وحاسم.

وهنا يجب التنبيه أنه لا يحق (وليس من الحكمة) استخدام التحليلات السابقة المتعلقة بالذوات المنفوخة في النيل من القيادات الحالية لحزب التحرير. وأتمنى أنِّي قد استطعت اقناعكم أن التصرف الحكيم في الوقت الحاضر هو أن تتركوا الحزب وشأنه، وأن لا تناقشوهم إلا إذا طرقوا بابكم للنقاش. فالخلاف بينكم لا يتعلق بالمنكرات وإنما يتعلق بأمور سلوكية وإدارية. وبما أنهم لا يزالون على الطريق فالأولى أن تدعوهم وشأنهم.

وكذلك فإننا لا نُلَمِّح على الإطلاق أن تقي الدين النبهاني كان منفوخ الذات، وإنما الحق أنه كان عالمًا علَّامة عِمْلاقًا،، وشَتَّان بين من شحمه ورم (وهم من يظنون أنفسهم أعلامًا علَّامة وما هم بعلماء وإنما حافظوا علم)

ومن شحمه لحم (وهم من وصلوا إلى درجة الاحتراف في العلم). والذي يصل إلى درجة الاحتراف في العلم فإنه (وبسبب احترافه) لا يَتَصابى بالفخر والزهو أنه عالمٌ علَّامة.

وضمن ما نعلمه من الأخبار عن الشيخ النبهاني فإنه لم يكن شتَّامًا ولا سريعًا في الاتهام، ولم يكن يكذب (لا كذبا صريحا ولا خفيا)، ولم يكن نقاشه تَقَلْسُفًا أو انجرافًا تجاه "عنزة ولو طارت".

ولكن الشيخ النبهاني اتصف بالنزعة العالية للسيطرة الفردية على الأمور. وانتبه هنا أن كل ذات منفوخة تكون ذات نزعة فردية، ولكن ليس كل ذي نزعة فردية يكون منفوخ الذات.

وهناك صفتان في النبهاني مشابهة لسيدنا موسى عليه السلام؛ فقد كان النبهاني ذا كريزما عالية تفرض على الحضور المحبة والاحترام له، وكان كذلك ذا نزعة للسيطرة الفردية على الأمور. وكذلك كان سيدنا موسى عليه السلام؛ فقد قال الله تعالى "... وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي" (39 – طه)، وكذلك كان موسى ذا نزعة للسيطرة الفردية على الأمور.

ولكن ... هل هذا صحيح؟ هل كان سيدنا موسى ذا نزعة للسيطرة الفردية على الأمور؟

لنرى:

- بطش بخصمه فقتله خطئا.
- مَسَكَ بلحية أخيه هارون ورأسه عندما وجده لم يمنع بني إسرائيل من عبادة العجل.
- ظن موسى أنه أعلم الناس (وهذا صحيح بالنسبة لبني إسرائيل) ولكن الله أخبره عن شخص أعلم منه (وهو ما تم تسميته عرفا بـ الخضر).
- لم يستطع موسى أن يصبر مع الخضر، وكانت اعتراضاته انتقادات، وكان ينسى أنه التلميذ ويتصرف فجأة وكأنه الآمر الناهي.

هل ما سبق يكفي أن يعطينا غلبة الظن أن موسى كان ذا نزعة للسيطرة الفردية على الأمور؟

لكن هنا يأتي السؤال الأهم ..... هل كان بالإمكان إدارة بني إسرائيل وقتها من غير وجود سيطرة قيادية كاملة؟

لقد كان بنو إسرائيل (وما زالوا) جماعة متشرذمة تقودهم الأمزجة والأهواء. وأي محاولة لهم لأخذ الرأي والرأي الآخر وتقليب الأفكار وأخذ الشورى فإنها ستؤدي إلى التشقق فيما بينهم. وبمعنى آخر فإن المجتمع في بني إسرائيل وقتها كان طفوليا إلى الدرجة أن الاختلاف في الآراء بينهم سيؤدي إلى التشقق والمشاكل الشخصية. وأفضل دليل على ذلك هو موقف سيدنا هارون معهم: فقد كان أَلْيَنَ من سيدنا موسى، ولم يَغِبْ عنهم موسى إلا عدة أيام فقط، ومع ذلك فقد عصوا هارون وعبدوا العجل، ولم يستقم أمرهم بعدها إلا بقوة القيادة الفردية الكاملة لموسى عليه السلام.

وكذلك الحال في المجتمعات العربية وقت الشيخ النبهاني (والوقت الحاضر كذلك)؛ فالمجتمعات العربية كانت (وما زالت) طفولية إلى الدرجة أن الخلافات في الرأي تُؤدي (عموما) إلى الانشقاقات والمشاكل الشخصية.

لهذا السبب فإنه لم يكن بالإمكان إدارة حزب التحرير (قديما وحديثا) إلا بقيادة فردية كاملة؛ وذلك لأن المجتمعات العربية عموما (وأعضاء حزب التحرير خصوصا) لم يكن عندهم الذكاء الجماعي المرتفع (سعة

الصدر وحُسن الاستماع والجدية) ولا مهارات العمل الجماعية اللازمة لعدم تحويل الاختلافات في الآراء إلى انشقاقات.

وهذا هو الموضوع الذي كان يجب على النبهاني أن ينتبه له، وكان يجب أثناء قيادته للحزب قيادة فردية كاملة أن يقوم كذلك برفع الذكاء الجماعي في الحزب والمجتمع كي تُصبح الشورى وتقليب الأفكار دون انشقاق جزء من ثقافة الحزب، وبالتالي يتحول الحزب تدريجيا من القيادة الفردية الكاملة إلى الإدارة الفردية تحت إشراف مجلس.

ولكن انتبه هنا .... الجملة: "كان عليه أن يقوم برفع الذكاء الجماعي للحزب" هي جملة غير واقعية وإذا تُرِكَت مفردة تُصبح حشوا.

لماذا؟

لأن المعلومات المتعلقة بالذكاء الجماعي لم تكن متوفرة عند النبهاني ولم تكن معروفة في المجتمعات العربية. وقد تطورت في أوروبا وأمريكا ومنذ عام 1800 العلوم والمهارات المتعلقة بالإدارة الإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الجماهير وتحليل الشخصيات وإدارة الجودة وإدارات التدريب والتطوير (إلخ) في الأجهزة العليا (الجيش والمخابرات ووزارة الخارجية والمصانع الكبرى)، ولم ينتبه العالم الإسلامي وقتها لهذه المعلومات والمهارات. وفي عام 1970 ظهر عيانًا تَفَوّق الصناعات اليابانية على الصناعات الغربية، وعندها قررت الحكومات الغربية نقل المهارات المتوفرة في الجيش والأجهزة العليا إلى عموم القطاعات التجارية والصناعية، وبدأت عموم الجامعات الغربية تدريس الإدارة الإستراتيجية وغيرها من العلوم الإدارية كمواد رئيسية في المناهج الدراسية المختلفة (راجع كتاب "إدارة التميز")،، ومع ذلك فإن عموم المجتمعات العربية لم تسمع بهذه العلوم (الإدارة الإستراتيجة وإدارة الجودة وتحليل الشخصيات إلخ) إلا بعد عام 2000 ميلادية.

وهنا النقطة الرئيسية ... تقي الدين النبهاني كان ذا مهارة قيادية غريزية عبقرية في عصر لم تعد فيه المهارة الغريزية كافية لنجاح الجماعات والمجتمعات، وإنما يتطلب الأمر حاليا التمازج بين المهارات الغريزية والعلوم الإدارية.

ولهذا فنحن نقول إن النبهاني لم ينتبه لأثر التربية المتخلفة المدفونه في وجدان الناس منذ مئات السنين، ولم ينتبه كذلك لأثر السلوكيات السلبية على الجماعة؛ وذلك لأن المعلومات والعلوم المتعلقة بهذه الأمور لم تكن متوفرة للنبهاني ذلك الوقت.

وكذلك نقول إن النبهاني قد أدار الحزب ضمن قدراته ومهاراته المتميزة وضمن المعلومات والعلوم المتوفرة لديه ودون إهمال، لكن كان هناك حجم كبير ضروري مفقود من العلوم اللازمة لنجاح الحزب والتي لم تكن متوفرة للنبهاني ذلك الوقت.

وعلى أية حال فإن هناك السوابق الكثيرة (في تاريخنا وتاريخ غيرنا) تُثبت أن القيادة الفردية الكاملة هي بلاء للجماعات والمجتمعات (إلا في حالات الطوارئ وضمن فترة قصيرة كما سنشرح لاحقا). والسبب في ذلك أن القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يتم اتخاذها بناء على قرار عقل واحد تكون احتمالية الخطأ فيها عالية، والأخطاء في القرارات الإستراتيجية المصيرية تؤدي إلى الهلاك. وبالطبع فإن هناك احتمالية للخطأ في قرارات

المجلس (مجلس الحكم)، ولكن هذه الاحتمالية تقل كثيرا إذا كان المجلس ذا ذكاء جماعي مرتفع (سعة الصدر وحُسن الاستماع والجدية).

ولهذا السبب نقول إنه في الظروف العادية فإن أفضل شكل في الحكم هو إدارة فردية تحت إشراف وقيادة مجلس (وهذا سنشرحه لاحقا بتفصيل).

ورجوعا للطبيعة القيادية للنبهاني فإن "عمر صالح" قد ذكر في كتابه (قصة حزب التحرير) عن الخلاف بين النبهاني وجماعة "داود حمدان" في شكل القيادة عام 1956، وقد ذكر "عمر صالح" أدلة الطرفين بإجمال. لكن توجد عندي معلومة ولا أذكر حقيقةً من قالها لي، ولكن قيل لي أن الطرفين (النبهاني وجماعة داود) قد اتفقوا على تحكيم "أحمد الداعور" في خِلافهم، وحَكَمَ الشيخ الداعور للنبهاني، وكان دليله الأساسي (حسب ما قيل لي) هو حديث السفر ("إذا خرج ثلاثة فليؤمروا أحدهم"). ويا حبذا لو يقوم أحد بتأكيد أو نفي هذه المعلومة، ويا حبذا كذلك لو يقوم أحد بوضع القصة كاملة (الأدلة التفصيلية لكل الأطراف، والأدلة الكاملة للشيخ الداعور) وذلك شهادة للتاريخ.

وإذا ثبتت هذه المعلومة فإنه من سخريات الأقدار أن الحديث الذي اعتمد عليه الشيخ الداعور في إثبات القيادة الفردية للنبهاني كان نفسه أحد الأحاديث التي اعْتَمَدْتُ عليها في إثبات أن الحُكُم هو "إدارة فردية" تحت إشراف وقيادة مجلس. وهذا ما بَحثتُه ووَضعتُه في أول كتاب لي ("فلسفات الحكم والدستور") في مارس 1997.

وقد اعتمدت وقتها على ثلاثة استدلالات رئيسية:

- حديث السفر. وإذا نظرنا نظرة واقعية لحالة السفر في العهد الجاهلي أو الصحابة أو وقتنا الحاضر فإننا نستطيع أن نستنتج أن الإمارة حق لجماعة السفر وأن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسفر هي كذلك حق لهم؛ وللدلالة على ذلك فلننظر إلى السيناريو التالي:

  لنفترض أننا كنا جماعة وقررنا السفر استجماما و"شمة هوا" ولمدة أسبوع، واخترنا أميرا لنا. ولنفترض أننا في سفرنا قررنا قضاء يوم بجانب سيل أعجبنا مكانه، ولكن الأمير رأى أن الضفة اليمنى للسيل هي المكان الأفضل للتخييم وقرر ذلك، في حين أننا وجدنا جميعنا (نحن الجماعة) أن الضفة اليسرى هي المكان الأفضل للخييم، ولكن الأمير رفض ذلك بحزم وشدة وقال: أنا الأمير هنا، وعليكم السمع والطاعة.

  والسؤال ... ما هو الرد الطبيعي الواقعي المتوقع من جماعة السفر هذه؟

  والجواب أظنه واضحا ضمن مقتضيات الأمور، وهي أن الإمارة حق للجماعة، فهي التي أمَّرت، وبالتالي يحق لها استرجاع الإمارة واعطاؤها لشخص آخر؛ فالإمارة هي عقد بين جهتين (الأمير والجماعة) وتقوم الجماعة باستئجار (أو استعارة) خدمات الأمير لمصلحتها ضمن شروط العقد. وهذه الشروط تكون مُحددة أو تكون مما يقتضيه العُرف. ويحق للجماعة (كوحدة واحدة) فسخ هذا العقد (بالضبط كما يتم فسخ عقود الإجارة أو الإستعارة). وضمن الإمارة في السفر فإنه لا يوجد عقد مكتوب أو محدد، ولكن العقد موجود ضمن ما يقتضيه العُرف،، ولهذا سألناكم عن الرد الطبيعي والمتوقع من جماعة السفر في السيناريو السابق.

- حديث السفينة ... وهو قول الرسول عليه السلام: " مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا» (رواه البخاري).

والخليفة ليس مستثنى من هذا الحديث، والموضوع هنا لا يتعلق بأعمال شرعية، وإنما يتعلق بالأعمال الأولى في التنفيذ. ومن الممكن أن يتخذ الخليفة قرارا جائزا شرعا ولكنه مخالف للأولى ويؤدي إلى الهلاك. ولتطبيق مفهوم حديث السفينة على الخليفة فلا بد من وجود مجلس يُراقب قرارات الخليفة، وخصوصا القرارات التي يجب أن تبقى سرية عن العموم،، والتأكد أن هذه القرارات لن تُؤدي إلى الهلاك والضرر. وهذا المجلس يجب أن يكون ذا صلاحيات حقيقية وليست نظرية خيالية.

- وكما ذكرنا سابقا فإن الإمارة هي عقد بين الأمير والجماعة، ويجوز في العقود وضع الشروط. ولا يوجد أي دليل يدل أنه لا يجوز وضع الأجل في العقد (أي أن تكون بيعة الخليفة إلى أجل، وبعد انتهاء الأجل يتم بيعة شخص آخر، وذلك لضمان عدم تسلط الخلفاء على السلطة). وأما موافقة الصحابة في البيعة بلا أجل فهذا ليس دليلا على تحريم الشرط وإنَّما دليل على أن البيعة بلا أجل جائزة.

وهناك استدلالات أخرى وضعتها في ذلك الكتاب ولكن أهمها ما سبق ذكره.

وقد زادت معلوماتي ومهاراتي في التحليل بعد كتابة ذلك الكتاب. وما زِلْتُ مُقتنعا أن الحُكْمَ في الإسلام (في الظروف الطبيعية) هو إدارة فردية تحت إشراف وقيادة مجلس، ولكني انتبهت إلى جوانب أخرى في الموضوع ولا بد من الإشارة إليها، ولكن علينا أولا أن نبدأ من أول الخلل في منظومة الحُكُم عند المسلمين:

وقد يظن البعض أن أول الخلل هو ما فعله معاوية وهذا غير صحيح؛ فما فعله معاوية كان أول نقض لمنظومة الحكم في الإسلام، وأما أول الخلل فقد حدث في الأيام الثلاثة الأخيرة من حياة سيدنا عمر بن الخطاب. وفي هذه الأيام كان عمر يُعاني من أوجاع الطعنات وسكرات الموت، وطَلَبَ منه الصحابة أن يستخلف ولكنه رفض، ومع لُحاحهم فقد وضع لهم منظومة استخلاف تتحدد بتوافق الستة (ساداتُنا علي وعثمان وسعد والزبير وطلحة وعبد الرحمن). وضمن ما آلت إليه الأمور فإننا نستطيع أن نقول إن هذه المنظومة لم تكن مناسبة ولا شديدة الفعالية:

- فهذه المنظومة قد وضعت الستة في موقف حرج جدا. ونحن نُسمي هذا الموقف الآن بـ "تضارب المصالح" (Conflict of Interest). ولم يستطع أحد منهم أن يتصرف أو يتحدث بحرية، بِاستثناء عبد الرحمن الذي أخرج نفسه من الترشيح مُقابل أن يكون له الرأي الفصل في الأمر. ووافق الخمسة على ذلك لأنهم وجدوا أن اقتراح عبد الرحمن يُخرجهم من الحرج الذي هم فيه. وتحول نظام الستة إلى قرار رجل واحد يتخذه عبد الرحمن فقط، ولم ينتبه سيدنا عمر إلى احتمال حدوث ذلك.
- وكان هناك رجلان فقط من الستة المرشحين الذين يملكون خبرات إدارية وقيادية وهما علي وسعد، وأما باقي الستة فلم يكن عندهم هذه الخبرات.
- وكان واحد من الستة المرشحين طاعنا في السن (سيدنا عثمان) والسن له اعتباراته وقيوده. وكذلك كان سيدنا عثمان شديد الحياء وهي صفة ممدوحة جدا ولكنها غير مناسبة لقيادة الدولة.

وانتقل نظام الستة الذي اقترحه عمر إلى قرار اتخذه سيدنا عبد الرحمن وبمزاجية منه (إذ لم يعجبه جواب علي له في رده على بيعته فَفَضَّها وذهب يُبايع عثمان)، وانتهى الأمر ببيعة رجل طاعن في السن شديد الحياء.

وقد كان يمكن لسيدنا عمر أن يختار نظاما أشد فعالية ومستندا إلى نصوص شرعية، وهو أن يختار عشرة من الأنصار (أو يطلب من الأنصار أن يختاروا عشرة منهم)، ثم يقوم هؤلاء بمناقشة الأمر بينهم لاختيار واحد من المهاجرين.

وأما النصوص الشرعية: فقد وصف الله الأنصار أنهم المفلحون (في 9–الحشر) ووصف المهاجرين أنهم الصادقون (في 8–الحشر)، وقال في آية أخرى "... وكونوا مع الصادقين" (التوبة–118). ولو تداول الأنصار الأمر لأفلح اختيارهم، ولأصبحت سنة في الاستخلاف، ولكان تَمَيَّز هذا النظام في الاستخلاف أنه ليس تَعْيينا ولا انتخابا وإنّما هجينا بينهما.

ولكن يجب أن نتذكر أن سيدنا عمر لم يكن نبيا يأتيه الوحي، وأنَّه كان يُعاني وقتها من آلام الطعنات وسكرات الموت. ومن طرائف الأقدار أن عمر قد رفض مثيلًا لهذا الموقف يوم كان الرسول عليه السلام على فراش الموت: فَعَنْ ابن عباس قال: "لَمَّا اشْتَدَّ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وجَعُهُ قَالَ: ائْتُونِي بكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لا تَضِلُّوا بَعْدَهُ قَالَ عُمَرُ إِنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ غَلَبَهُ الوَجَعُ، وعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: قُومُوا عَنِّي، ولَا يَنْبَغِي عِندِي التَّنَازُعُ فَخَرَجَ ابنُ عَبَّاسٍ يقولُ: إنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ، ما حَالَ بيْنَ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وبيْنَ كِتَابِهِ" (رواه البخاري).

وضمن غلبة الظن فإن عمر وجد الرسول عليه السلام في حالة وجع، وبالتالي فالوقت ليس وقت كتاب، والظاهر أن عمر قد نسي أن الرسول عليه السلام لا ينطق عن الهوى: لا في سلامة ولا وجع. ولكنَّ هذه الصفة لسيدنا عمر رائعة جدا وما أحوجنا لها الآن: فسيدنا عمر ينظر إلى الأمور نظرة شاملة دون أن يتأثر بمقتضيات الاحترام والتقديس. وكدليل على ذلك موقفه من صلاة الرسول عليه السلام على عبد الله بن أبي (رأس المنافقين): فَعَنْ ابن عمر قال: "لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكَفِّنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَتُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللهُ فَقَالَ: اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً، وَسَأَزِيدُهُ عَلَى سَبْعِينَ قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ فَأَنْزَلَ اللهُ: وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ"(رواه مسلم).

وقال عمر وقتها: "فعجبتُ لي وجُرْأتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ورسوله أعلم. فوالله ما كان إلا يسيرا حتى نزلت هاتان الآيتان: (ولا تصلِّ على أحد منهم مات أبدًا)، فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدَه على منافق, ولا قام على قبره، حتى قبضه الله" (تفسير الطبري).

وضمن غلبة الظن فإن النظرة الشاملة التي تميز بها عمر لم تكن معه في أيامه الأخيرة وذلك بسبب وجع الطعنات وسكرات الموت.

ولكن هناك سؤال مُحَيِّرٌ جدا ... لقد حكم سيدنا عمر حوالي 10 سنوات، فماذا لم ينتبه إلى ضرورة وضع نظام استخلاف؟ بل إن عمر قد انتبه أن بيعة أبي بكر كانت فلتة وخطب خطبة طويلة في هذا الشأن وكان مما فيها: "إنَّما كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وتَمَّتْ، أَلَا وإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذلكَ، ولَكِنَّ اللَّهَ وقَى شَرَّهَا، وليسَ مِنكُم مَن تُقْطَعُ الأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، مَن بَايَعَ رَجُلًا عن غيرِ مَشُورَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ فلا يُبَايَعُ هو ولَا الذي بَايَعَهُ، تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلَا" (رواه البخاري).

ومع هذا فإنه لا عمر ولا الصحابة حوله قد انتبهوا لضرورة وضع نظام استخلاف!

لماذا؟

ولكن السؤال الأهم من ذلك: لماذا لم يقم الرسول عليه السلام بوضع نظام استخلاف؟

والسؤال الأهم من كل ما سبق: لماذا لا يوجد في الإسلام تفصيلات في نظام الحكم تُحدد آليات المحاسبة والاستخلاف؟

وانتبه أن الإسلام قد وضع التفصيلات الكثيرة في الصلاة والزكاة والحج والصوم والعقوبات والتجارة والقضاء، وأما في نظام الحكم فإنه لم يضع فيها إلا خطوطا عريضة غير صريحة.

لماذا؟

وهناك وجهة نظر عند المستشرقين أنهم يقولون إن سبب الحروب الأهلية التي حدثت بين المسلمين بعد وفاة الرسول تعود لعدم قيام الرسول بوضع نظام استخلاف أو حتى تعيين خليفة له. والمستشرقون لا يتصرفون بخبث وعداوة هنا لأن وصفهم هذا قد اعتمد على منهجية يتم استخدامها على حضارات أخرى: فعلماء التاريخ يقولون إن الحرب الأهلية اليونانية التي حدثت بعد وفاة الاسكندر المقدوني سببها الرئيسي هو رفض الاسكندر استخلاف أحد بعده، ويقول علماء التاريخ إن سبب انهيار امبراطورية الهون أن أتيلا لم يستخلف شخصا بعده.

ولكننا (نحن المسلمين) نؤمن أن الرسول عليه السلام لا ينطق عن الهوى، وأن الإسلام قد اكتملت أحكامه. وهنا نرجع إلى السؤالين... لماذا لم يستخلف الرسول عليه السلام أحدا؟ ولماذا لم يضع الإسلام التفصيلات في نظام الحكم كما وضعها في الأنظمة الأخرى؟

والجواب الوحيد الممكن هو أن الرسول عليه السلام قد تَعَمَّدَ أن لا يستخلف، وأن الله قد تَعَمَدَّ أن لا يضع التفصيلات في نظام الحكم.

ولكن ... لماذا؟

وهذا الموضوع قد شرحته بتفصيل في الباب السابع الفصل 30 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار"، وسأختصره هنا: فالعلاقة بين السماء والعباد في الهداية والأعمال هي علاقة تجارة وجدول حسابات.

ولنبدأ بجدول الحسابات ... فكل مثقال ذرة من خير له حسنة (وقد تُضاعف)، وكل مثقال ذرة من شر له سيئة. ويتم تسجيل أعمال الإنسان كلها وتفريغها في جدول الحسابات. وهناك أعمال منفردة يتم المحاسبة عليها منفردة عن الأعمال الأخرى (مثل الصلاة)، وباقي الأعمال يتم حسابها مناقصة: أي يتم طرح السيئات من الحسنات لأخذ النتيجة العامة لهذه الأعمال.

ولهذا نقول إن الأعمال في النهاية هي جدول حسابات؛ فالشخص الذي يُقيم الصلاة ويَشرب الخمرة فإنه يُثاب على صلاته ويُحاسب على شربه الخمرة، ولا يُؤثِّر أحدهما على الآخر. وكذلك الشخص الذي لا يُصَلِّي ولكنه يتعفف عن الخمرة فإنه يُثاب على تعففه عن الخمرة ولكنه يُحاسب على تركه الصلاة. وهناك أعمال قليلة ربما لا تظهر ذات بال (مثل أكل الربا) ولكن سيئاتها تكون طاغية إلى الدرجة أن جميع الحسنات المتوفرة لا تستطيع أن تُغَطِّيها، وهذه هي الأعمال التي تمحق الحسنات المتوفرة. وهذا مقصدنا أن العلاقة بين السماء وأعمال العباد هي جدول حسابات.

وأما الهداية فإنها لا تأتي مجانا من السماء، وإنما تكون ضمن علاقة تجارية يتم فيها تقديم الهداية مقابل حجم مكافئ من العبادات. فانظر مثلا إلى بني إسرائيل: فالهداية التي أُنزلت عليهم أُقل مما أُنزل علينا، ولكن في المقابل فإن عباداتهم المفروضة أقل من عباداتنا؛ فالصلاة عندهم ثلاث مرات في اليوم، والصوم المفروض عليهم يوما واحدا فقط في السنة، والزكاة المفروضة عليهم أقل من زكاتنا. كذلك فقد حَرَّم الإسلام علينا أشياء لم تُحرم على اليهود؛ مثل الذهب والحرير.

وما سبق يُمكن الانتباه له في الآية: "فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ" (239 – البقرة).

وهنا من الضروري التنبيه أن كثير من المحرمات التي وُضِعَت على بني إسرائيل كانت عقوبة لهم على أعمالهم وليست بالضرورة مقابلا للهداية التي أُنزلت عليهم، ولكن من حيث العبادة نفسها فإن حجم عباداتنا أكبر من حجم عباداتهم، وفي المقابل فإن حجم الهداية التي أُنزلت علينا أعلى من الهداية التي أُنزلت عليهم.

ومن أصعب المنظومات في الحضارة البشرية هي منظومة الحكم؛ فجميع الحضارات السابقة التي عَمَّرت طويلا كانت تتميز بمنظومة حكم ذات استقرار، وانهيارها يرجع وبشكل كبير لفساد هذه المنظومة.

وهنا يأتي السؤال ... إذا قامت السماء بإعطائِنا منظومة كاملة متكاملة للحكم (والتي هي من أصعب المنظومات التي تعاملت معها جميع الحضارات السابقة) فما ستكون العبادات المكافئة لهذه الهداية؟

والجواب واضح ... العبادات المكافئة للهداية المتعلقة بهذه المنظومة سيكون حجما هائلا غير واقعي. ولهذا السبب فإني على اقتناع أن الإسلام قد تَعَمَّدَ أن لا يُفَصِّلَ في منظومة الحكم وإنما تم وضعها لعقول المسلمين، وكل ما تم وَضْعُهُ في منظومة الحكم هو خطوط عريضة غير صريحة. ولهذا السبب فإني على اقتناع أن الحضارة الإسلامية لم تبدأ بَعْد، وكل ما سبق هو تسخين وتحريك عضلات. وأما الحضارة الإسلامية الحقيقية فهي التي ستبدأ مع الخلافة الراشدة الثانية التي على منهاج النبوة كما في الحديث.

وستأتي هنا اعتراضات: سيقول البعض أن ما سبق يُخالف القرآن في قول الله تعالى: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ" (جزء من 89–النحل)، " مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ (جزء من 38 – الأنعام) ، "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ" (جزء من 3 - المائدة) وبالتالي فإن التفصيلات المتعلقة بمنظومة الحكم موجودة في ثنايا النصوص ولكننا ربما لم ننتبه لها.

ولكن ما سبق غير دقيق: فالآيات السابقة لم تكن ضمن نصوص الأحكام وإنما ضمن الوعظ والأخبار، والصياغة المستخدمة في الأحكام تكون صياغة قانونية، والصياغة المستخدمة في الوعظ والأخبار تكون (عموما) صياغة قصصية، ويكون في الصِّياغة القصصية الكثير من المجاز والتشبيه والاستعارات إلخ.

وعبارة "كل شيء" في الصياغة القصصية عند العرب لا تعني بالضرورة المعنى الحرفي وإنما تعني عموما الكثرة، والدليل على ذلك هو الآية القرآنية عن بلقيس: " وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ" (جزء من 23–النمل)، وعن ذي القرنين: "وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا" (جزء من 84–الكهف). و"كل شيء" في هذه الآيات لا يعني المعنى الحرفي وإنما يعني الكثرة. وللتذكير فإن العرب في بلاغتهم واختصاراتهم في الحديث كانوا يَذكرون الجزء ويقصدون الكل، ويذكرون الكل ويقصدون الجزء. وقد شرحنا هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الأول من كتاب "الأدلة والقرائن".

وأما الآية "أكملت لكم دينكم" فإن الآية تُوَضِّحُ أن الله ذلك اليوم قد أكمل تنزيل الفرائض المطلوبة والمحرمات المنهاة عنها والهداية المنزلة إلينا. وتوجد بين الفرائض والمحرمات مساحة كبيرة (المستحبات والمباحات والمكروهات) وقد تم وضع هذه المساحة لعقول المسلمين كي يُنَظِّموا أمورها، والظاهر أن منظومة الحكم قد تم وضعها كذلك في هذه المساحة.

والدليل على ذلك أنه لا توجد تفصيلات واضحة في الإسلام فيما يتعلق بمنظومة الحكم: لا منظومة استخلاف ولا منظومة محاسبة ولا آليات متابعة. وكل ما هو موجود في النصوص لا يتعدى خطوط عريضة غير صريحة.

ولتوضيح ما سبق فإني سأعود للتذكير بالقواعد الأصولية التي شرحناها سابقا، ثم سَأُسْقِطُها على أدلة منظومة الحكم: فقد قلنا سابقا إن هناك مدرستين فيما يتعلق بصيغة الأمر (افعل كذا)، والمدرسة الأولى تقول إن الأمر يفيد الطلب الجازم ما لم تكن هناك قرينة تدل على غير ذلك، وأما المدرسة الثانية فتقول إن الأمر يفيد الطلب غير الجازم ما لم تكن هناك قرينة تدل على غير ذلك. وإذا نظرنا إلى الأدلة المتوفرة فلا نجد أي دليل صريح يفصل بينهما وإنما جميعها أدلة ظنية الدلالة، وقامت المدرسة الأولى بتبني مجموعة من الأدلة وقامت بتفسير الأدلة المعارضة. وكذلك فعلت المدرسة الثانية. ولهذا نقول إن الأدلة في هذا الموضوع متكافئة، وإنما المدرسة الأولى هي الأحوط والمدرسة الثانية هي الأيسر.

كذلك الحال في موضوع القيادة في الإسلام؛ فهناك ثلاثة آراء رئيسية في هذا الأمر:

- الحكم هو قيادة فردية كاملة.

- الحكم هو قيادة جماعية. والمقصود بالقيادة الجماعية أن الإدارة والقيادة جميعها تقع داخل قيادة المجلس (مثلا: مجلس الوزراء).
- الحكم هو إدارة فردية تحت إشراف وقيادة مجلس (أو مجالس). والإدارة الفردية هي التنسيق والتوجيه وعمليات التنظيم. وأما القرارات الإستراتيجية فتكون منوطة بمجلس (أو مجالس).

وإذا نظرنا إلى الأدلة المتعلقة بكُلٍّ هذه الآراء فلن نجد دليلا صريحا يُحَدِّد أَحَدُها. ولوضع المثال فإن أحد الأدلة للرأي الأول هو قول الله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (159 – آل عمران).

ولكن هل هذا حقا دليل صريح للرأي الأول؟؟

لنرى:

"في الأمر" قد تم تفسيره أنه يتعلق بالقرارات الرئيسية المتعلقة بالحرب، وذلك استنادا إلى سبب النزول. والنقطة أن عبارة "في الأمر" ليست عامة وإنما خاصة بـ "الأمر" الذي قصدته الآية.

"وشاورهم" والمقصود بها عموم الناس وليس الوزراء أو مجالس الحكم. والرأي الثاني والثالث لا يجعل القيادة لعموم الناس وإنما خاصة لمجالس محددة (مجلس الوزراء، المجلس العالي، البرلمان، إلخ). وبالتالي فإن هذه الأية لا تَفصل الخلاف بين الآراء لأنها تتعلق بواقع يختلف عن واقع الخلاف.

"فإذا عزمت" وهذا توجيه للرسول عليه السلام، ولكن هل هذا التوجيه يُمكن إعطاؤه لعامة الحُكَّام؟ أي هل هذا التوجيه للرسول يُمكن أن يكون دليلا صريحا لمصلحة الحاكم؟

وفي النهاية فإن هناك أدلة واضحة أخرى لجميع هذه الآراء الثلاثة، ولهذا نقول إن الأدلة متكافئة وأنها ليست صريحة. ولذلك نقول إن الإسلام قد وضع منظومة الحكم لعقول المسلمين وضمن خطوط عريضة قد تم ذكرها في النصوص.

وإذا نظرنا إلى سطور التاريخ فسنجد أن الثلاثة أنواع من القيادات كانت لها أوقاتها المناسبة، وسنضرب المثال في الجمهورية الرومانية (قبل قيام الإمبراطورية) فقد تم استخدام عدة أنواع من القيادات في مسيرتها: فمنظومة الحكم في الظروف الطبيعية كانت ثنائية الإدارة تحت إشراف وقيادة مجلس الشيوخ. وثنائية الإدارة بمعنى أن إدارة الدولة تقع على عاتق قنصلين يتم انتخابهما كل سنة. وأمَّا القرارات الإستراتيجية فكان يتم إقرارها بعد تداول وتغليب من مجلس الشيوخ. ولكن كان للرومان الذكاء المرتفع كي يعلموا أنه في بعض الظروف الطارئة فلا بد من جمع القيادة كلها في يد رجل واحد. وكان مجلس الشيوخ في ظروف الطوارئ يقوم بانتخاب دكتاتور وإعطاؤه كامل الصلاحيات ولكن لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. ولأن المدة قصيرة فإنه لا يوجد خوف من قيام هذا الدكتاتور بالاستئثار بالحكم والتسلط به.

وهذه هي النقطة هنا ... الثلاثة أنواع من القيادات لها أوقاتها المناسبة. ولكني على اقتناع (بسبب الأدلة التي أوردتها سابقا، وبسبب العِبَر من التاريخ) أن الحكم في الظروف العادية هو إدارة فردية مُتَجَدِّدَة (ضمن شروط العقد) وتحت إشراف وقيادة مجلس (أو مجالس).

ولم تكن القيادة الفردية الكاملة جزءا من ثقافة العرب الجاهليين، ولم تكن كذلك عند المسلمين في عهد الخلافة الراشدة، ولكنها ترسخت في الوجدان والعقل الباطن في الأمة منذ أن فرض معاوية ثقافة الحكم الواحد (القيادة الفردية الكاملة). وجميع أبطالنا والشخصيات القيادية التي ترعرعنا في ذكرها كانوا يتصرفون ضمن ثقافة الحكم الواحد. بل إن الشخصيات القيادية من الصحابة في عهد الخلافة الراشدة قد تم ذِكْر بطولاتهم وقصصهم من خلال ثقافة الحكم الواحد. وأطْلُبُ منكم أن تتذكروا هذه القصص التي كنا نستمتع في سماعها في طفولتنا: صلابة أبي بكر وقوة عمر وعبقرية خالد ودهاء معاوية وذكاء عبد الملك وأبو جعفر المنصور وقطز وبيبرس وقيادات كثيرة غيرها. وكثير منا في طفولتنا من تخيل نفسه مثل هذه القيادات: فمن منكم لم يتخيل نفسه مثل عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي ووامعتصماه المعتصم وواسلامه قطز.

ولكل ما سبق فإننا قد تشربنا ومنذ طفولتنا ثقافة القيادة الفردية الكاملة. واختفت هذه التَّخَيُّلات عندما كبرنا في السن، ولكنها لم تنتهِ، وإنما دُفنت في أعماق وجداننا، وتظهر ظلالها بين الفينية والأخرى. وأذكر أنني كنت في جلسة عند أصدقاء، وكان في الجلسة أم وابنها ذو الثلاثة أعوام. وكان ابنها ذكيا نشيط الحركة دون نكد، فأخبرتها أن ابنها ذكي جدا، فأجابتني بافتخار: صحيح فهذا خليفة المسلمين!

وهنا أعود مرة أخرى لكلمة دريد لحام في إحدى مسرحياته: شعب كله ملوك ... فكيف بِدَّك تحكمه!

وإذا كنتم تذكرون هذه القصص في الطفولة فإنها كانت تُصاغ بطريقة تجعلنا نعتقد (في وجداننا وعقلنا الباطن) أن صلاح الدين هو الذي حَرَّرَ القدس (دون التنبيه أن تحرير القدس كان عملا جماعيا واستمر فترة طويلة)، وأن طارق بن زياد هو الذي فتح الأندلس، وكذلك باقي قصص الأطفال الأخرى عن أبطالنا. بل إن الناس في الوقت الحاضر يَدْعون ربهم أن يُيَسِّرَ لهم رجلا مثل صلاح الدين كي يُحَرِّرَ القدس!! أليس هذا دليلا على التجذر في ثقافة "تقديس الفرد" والنظرات المتعلقة بـ "القيادة الفردية المطلقة"!!

وللأسف فإنه لا توجد قصص كثيرة للأطفال تتعلق بالعمل الجماعي. ولهذا فإنه من الضروري القيام بوضع هذه القصص وبالتوازي مع قصص أبطالنا المتوفرة. وإذا لم نجد ما يكفي من قصص العمل الجماعي في تاريخنا، فعلينا أن نَستعين بالقصص من تاريخ غيرنا؛ لأنه من الضروري أن يتم زراعة أهمية العمل الجماعي في الوجدان وخصوصا في مرحلة الطفولة.

وضمن غلبة التخمين فإن الكثير من الإسلاميين عندما تَسألهم عن القيادة في الإسلام فإنهم (وبشكل غريزي) ينظرون إلى أنفسهم أولًا وكأنهم هم الخليفة، ثم يسألون أنفسهم: ما حكم الإسلام في القيادة؟ ومباشرة سيقولون لأنفسهم إن حكم الإسلام في القيادة أنها فردية. ولكن لنحاول تغيير الصورة في أدمغتهم ولنجعلهم يتخيلون أن

الخليفة هو شخص يكرهونه، أو زميل لهم كانت بينهم وبينه منافسة مريرة. وهنا نسألهم ... ما هو حكم الإسلام في القيادة!

وقد كُنْتُ شغوفا جدا بقراءة التاريخ، واستمتعت كثيرا (كما استمتعتم أنتم) في بطولات قاداتنا عبر التاريخ، وكُنْتُ مقتنعا أن القيادة الصحيحة هي القيادة الفردية الكاملة، بل إني لم اقتنع على الإطلاق بمنظومة الحكم عند تقي الدين النبهاني لأنني وجدت فيها شيء من الديمقراطية وحكم الجماعة وخصوصا فيما يتعلق بصلاحيات مجلس الأمة ورأيها الملزم للخليفة.

واستمرت هذه النظرة حتى وقع في يدي كتاب لأسد الأشقر بعنوان "الخطوط الكبرى في تاريخ سوريا ونشوء العالم العربي (الجزء الأول– القسم الثاني: الحضارة الكنعانية السورية في حوض المتوسط)" عام 1987، وكان يتحدث عن الحروب بين هانيبال والرومان. وللتعريف فإن "أسد الأشقر" هو أحد مؤسسي الحزب القومي السوري الاجتماعي، وهي حركة قومية لا دينية تسعى لوحدة ما تُسَمِّيه: "سوريا الكبرى". ويُعتبر هانيبال أحد الرموز الرئيسية لهم؛ فهو عندهم البطل السُّوري الذي حارب الطغيان الروماني بذكاء شديد ولكنَّ نهايته كانت حزينة، وبالتالي فهو يُمَثِّل ملحمة تاريخية سورية. وقد كان عندي اطلاع مسبق لحياة هانيبال وصراعه مع الرومان، ولكنَّ كتاب الأشقر لم يكن كأي الكتب الأخرى التي قرأتها قبل ذلك؛ فالظاهر أن الأشقر كان متمكنا جدا من العلوم السياسية والاجتماعية، وكان محترفا جدا في تحليله؛ فمع أنه كان يعتبر هانيبال رمزا سوريًّا إلا أنه كان شديد الأمانة في تحليل نقاط القوة للرومان ونقاط الضعف في قرطاجة. وهو في كتابه استطاع وبطريقة رائعة أن يُحدد القوة الحقيقية لروما والسبب الحقيقي لصمودهم وانتصارهم الكامل على قرطاجة؛ وهو منظومة الحكم عندهم في ذلك الوقت.

وهذه كانت المرة الأولى والوحيدة في حياتي والتي تتحطم فيها فكرة راسخة متجذرة تماما في وجداني وخلال ثلاثة أيام فقط (وهي الفترة التي استغرقتُها في قراءة ذلك الكتاب). وبالطبع فإن جميعنا قد خَبِرَ تَغَيُّر الأفكار الراسخة في وجداننا ولكن هذا الأمر يتم عموما بالتدريج وقد يأخذ الأسابيع، ولكن القيادة الفردية قد أخذت عندي ثلاثة أيام فقط.

وكانت النتيجة الأساسية التي خَلصت منها في ذلك الكتاب أن صعود الدولة قد يأتي من عبقرية الأفراد ولكنَّ الذي يمنع الدولة من السقوط هو قوة ووعي مجالس الحكم. ومنع السقوط أولى من الارتفاع؛ لأننا إذا لم نستطع أن نرتفع اليوم فربما تأتينا الفرصة غدًا، ولكن إذا سقطنا اليوم فلن تكون هناك أي فرصة لاحقة بعده. أي أن وعي وقوة مجالس الحكم هي أولى بكثير من عبقرية الأفراد.

وقد بدأت وقتها أنتبه لأمور لم أكن قادرا على تفسيرها: فقد كنت أعزو انكسار نابليون إلى الحظ السيء وحماقة قاداته، ولكن بعد النظرة الجديدة فقد انتبهت تماما للسبب في انكسار نابليون وانهيار امبراطوريته: فقد كان البطل الأوحد الذي لا يُهْزَم، وقام بِفَرْضِ إرادة الحكم الواحد، وجمع حوله الأقزام. وعندما بدأ يُخْطئ (كما هي عادة البشر وقت التوتر والغضب) فإنه لم يجد أحدا يقول له قف. وعندما بدأت عواقب الأخطاء تظهر وتستفحل فإنه لم يجد أحدا يفرض عليه المراجعة والتغيير.

وهذا الذي أقصده تماما ... ارتفاع الدولة قد يأتي من عبقرية الأفراد ولكن الذي يمنع الدولة من السقوط هو وعي وقوة مجالس الحكم.

ولم يكن عندي وقتها الأدلة الشرعية لدعم وجهتي في النظر، ولكني انتبهت للأدلة ذات العلاقة حوالي عام 1996، وفضلت أن أكتب كتابا فيه، فكان كتابي الأول: "فلسفات الحكم والدستور" في مارس 1997.

وفي اسم هذا الكتاب قصة: ففي حوالي عام 1996 كُنْتُ مستمعًا في جلسة نقاش عن مصانع السيارات، وكان الخلاف في النقاش يتعلق بالاختلافات في مُمَيِّزات السيارات: وكان رأي أحدهم أن هناك اتفاقا بين مصانع السيارات في تحديد المميزات، وضمن هذا الاتفاق فإنه لا يحق لمصنع أن يُقَلِّد الآخر. وكان رأي الآخر (ولنسميه هنا للتسهيل زيدا) أن مصانع السيارات لا تستطيع تقليد بعضهم حتى وإن أرادوا ذلك. ولكن صوت الأول كان أعلى وأكثر مقاطعة فسكت زيد وانتهى النقاش. وبعدها سألت زيدا: لماذا لا تستطيع مصانع السيارات تقليد الآخرين، فأجابني (بتصرف): عندما تتأسس مصانع السيارات الكبيرة فإننا تتأسس على فلسفات صناعية مُحَدَّدَة، وليس من السهولة تعديل هذه الفلسفات.

وهذه العبارة من زيد قد فتحت لي بابا كبيرا في الإدراك. فقد كان هناك الكثير من المعلومات المتوفرة في عقلي، ولكنها لم تكن مرتبة ولا منسجمة، وكان ينقصها شيء. وجاءت عبارة زيد لترتب هذه المعلومات بشكل منسجم واضح. فمثلا ... كنت أتساءل دائما كيف يتغير الحُكَّام في الدول الغربية ومع ذلك لا تتغير سياسات هذه الدول واستراتيجياتها ... لماذا؟

والجواب الكلاسيكي الحاضر عند البعض أن هناك حكومات خفية هي التي تَحْكم الدول الغربية ... ولكن هكذا جواب لم يكن منطقي على الإطلاق. وجاءت عبارة زيد ووضعت لي الجواب بشكل واضح: لقد تأسست الأجهزة الإدارية في الغرب (الوزارات والوكالات والهيئات إلخ) على فلسفات تم بناءها وتطويرها عبر الأجيال. وليس من السهل على الإطلاق للرئيس أو المدير العام القيام وبجرة قلم منه أن يمسح هذه الفلسفات وإلا فإنه سَيُواجه بمقاومة بيروقراطية هائلة تُعَسِّر عليه إدارته. ولهذا السبب فإن أي تغيير جذري في الفلسفات والإستراتيجيات في هذه المؤسسات لا يتم ضمن مزاج رجل واحد وإنما ضمن النقاش والتداول والتشاور. وهذا التفسير كان أبسط وأوضح وأسهل من تفسير الحكومة الخفية.

وهنا انتبهت للخطورة الحقيقية في "القيادة الفردية الكاملة" في مسار الدولة؛ وهو أن القائد الفردي يستطيع وبمزاجية وبجرة قلم منه أن يَنْسِفَ الفلسفات والإستراتيجيات التي قضت الأجيال السابقة وقتا طويلا في بَلْوَرَتِها. وهذا ليس تَخَيُّلًا وإنما حقيقة. ولنضرب المثال: فإن الصين كانت متقدمة جدا من الناحية التكنولوجية من جميع العالم في القرن الرابع عشر، وكانت عندهم التكنولوجيا المتقدمة لصناعة السفن الضخمة جدا والتي لم يكن لها مثيل على الإطلاق، وكان باستطاعة الصينيين أن يحكموا العالم، وقد فَكَّروا في ذلك بشكل جدي، فأرسلت الصين عدة أساطيل استكشافية تجارية لأفريقيا بقيادة شنغ خه (Zheng He) . ولكن جاء أحد الأباطرة الصينيين اللاحقين واعتبر أن هذه الاستكشافات هي مضيعة للوقت والجهد (إذ تطلبت هذه الاستكشافات القيام بصناعة السفن الضخمة) وقام بإلغائها، وأدى هذا لاحقا إلى ضياع المهارات المتعلقة ببناء السفن الكبرى.

وهذه هي الخطورة الحقيقية من وجود "القيادة الفردية الكاملة" في منظومة الحكم، إذ لا يوجد من يمنع هذه القيادة أن تقوم وبمزاجية بِنَسْفِ الفلسفات والإستراتيجيات والمهارات التي بَنَتْها وطَوَّرَتْها الأجيال السابقة. ومن هنا جاء الاسم في الكتاب: "فلسفات الحكم"، وكانت هناك عبارة في الغلاف الخلفي للكتاب تقول:

"إن أثمن شيء في الدولة هي الفلسفات التي تمتلكها الأجهزة الإدارية فيها، هذه الفلسفات التي تطورت بفضل جهود رجال عظام وخبرات لكبار الموظفين فيها، هذه الفلسفات التي تجعل جهود السلف تثمر عند الخلف، هذه الفلسفات التي تجعل خطط الماضي تستمر في الحاضر وتبقى إلى المستقبل. ولا يُمكن أن نسمح لأي رجل (حتى ولو كان الخليفة) أن يقوم وبجرة قلم منه أن يمسح هذه الفلسفات ويضع فلسفته الخاصة، وأن يقوم بتبديد جهود العظماء ممن كانوا قبله".

وهذا كان الجزء الأساسي في الكتاب وهو خطورة "القيادة الفردية الكاملة" على مسار الدولة (مع الإدراك لوجود ظروف تحتاج فيه الدولة إلى هكذا منظومة ولكنها يجب أن تكون لمدة قصيرة جدا).

وبعد سنوات من هذا الكتاب قمتُ بدراسة العلوم الإدارية بشكل تخصصي، واكتشفت أن ما سماه زيد: "فلسفات" موجود في العلوم الإدارية باسم "ثقافات"، بل يوجد تخصص هام في العلوم الإدارية اسمه "إدارة التغيير" ويتعلق بكيفية زرع وتثبيت الثقافات المطلوبة في المؤسسات. وكان هذا التخصص يبحث (وبشكل رئيسي) عن الإستراتيجيات والأساليب اللازمة لزرع ثقافة الجودة والتميز في ثنايا المؤسسات التجارية والصناعية في العالم الغربي في القرن الماضي لمواجهة ما تم تسميته وقتها بـ "المعجزة اليابانية" (راجع كتاب "إدارة التميز").
والإستراتيجية العامة للتغيير تتطلب التفاعل، والتنبيهات اللطيفة، والمشاركة، وتحقيق العوائد الآنية الظاهرة للعيان (Quick Wins). والطريقة التي اقترحناها في تعديل السلوكيات السلبية في العالم العربي (التنبيهات والنصائح اللطيفة غير المباشرة قدر الإمكان) تتوافق مع هذه الإستراتيجيات العامة في إدارة التغيير.

الآن ... قد يظن البعض أنني متشائم تماما، وهذا غير دقيق: والحقيقة فإني متشائم من المسلمين في العالم العربي (واعتذر عن ذلك وأرجو أن أكون مخطئا)، بل لو لِيَ القدرة على الكتابة بسلاسة بغير العربية لكتبت بها فلربما حَقَّقْتُ تأثيرا أكبر. ولكني متفائل جدا من المسلمين في الجوار. وإذا نظرنا إلى مواقع القوة الحقيقية في العالم الإسلامي فستجدها في المنحنى: تركيا إيران باكستان. ونستطيع القول إن المؤسسات الإدارية في تركيا وإيران قد وصلت إلى مستوًى مرتفع من الاحترافية في استثمار وتطوير القدرات الذاتية لمجتمعاتهم. وأما باكستان فما زالت تزرح (على غلبة الظن عندي) في بيروقراطيات غير فَعَّالة، ولكن الأمور هناك تتحسن يوما بعد يوم.

وسيأتي من يقول إن تركيا وإيران عملاء لأمريكا (أو غيرها). وليس من السهل الإثبات والنفي في نتائج التحليل السياسي وذلك لأن التحليل السياسي يتعلق بمحاولة استخدام فتات المعلومات المتوفرة للخروج بصورة متكاملة عن الوضع السياسي في العالم. ولهذا السبب فإن التحليلات السياسية في معظمها هي مجموعة من الاحتمالات وغلبة تخمينات. وبالتالي ليس من المستغرب أن يختلف الناس في التحليلات السياسية. وفي هذه الحالة فإنه من المفيد جدا أن نُحَدِّد أولا المواضيع والأمور التي نتفق فيها ثم نبدأ النقاش منها إلى مواضيع الخلاف.

ولِنُطَبِّق ما سبق على تركيا وإيران ... ونسأل: هل المؤسسات الإدارية (الوزارات والهيئات والإدارات) في تركيا وإيران قد وصلت إلى مستوى الاحتراف والجهد في استثمار وتطوير القدرات الذاتية في المجتمع؟

وأظن أن جميعنا يتفق على ما سبق (وإن كان بعضنا سيضع التبريرات والأسباب على ذلك وهذا ليس سُؤالنا). وإذا اتفقنا على ذلك فانتبه أن هذا الواقع هو جديد جدا في العالم الإسلامي ولم يسبق له مثيل منذ حوالي 300 سنة؛ فإن مؤسسات الدولة العثمانية (والعالم الإسلامي عموما) قد دخلت إلى حالة انهيار متسارعة منذ عام 1700 ميلادية، ولم تظهر الاحترافية في هذه المؤسسات إلا في حوالي عام 2000.

ويجب أن نُوَضِّحَ هنا مفهوم الانهيار... فإذا افترضنا أن مستوى مؤسساتنا الإدارية هذه السنة لم يختلف عن السنة الماضية، ولكن مستوى مؤسسات الأعداء تزداد تصاعدا بالنسبة لنا، فإن هذه الفجوة المتصاعدة بيننا وبين أعدائنا تُمثل انهيارا في مؤسساتنا الإدارية.

وفي الحقيقة فإن مستوى المؤسسات الإدارية في العالم الإسلامي كان في نزول بالنسبة للسنوات السابقة، وفي الوقت نفسه فإن مستوى المؤسسات الإدارية في العالم الغربي كان في تصاعد. وهذا يُمَثِّلُ انهيارا حقيقيا في المؤسسات الإدارية في العالم الإسلامي. وبالتالي فإن ما يحدث في تركيا وإيران الآن هو ظاهرة جديدة لم نألفها في العالم الإسلامي منذ حوالي 300 سنة.

وللأسف فإن البشر عمومًا لا ينتبهون إذا جاءت التغييرات بشكل بطيء. ولهذا السبب أريد أن أذكركم جميعا ما كان يقوله آباؤنا وأساتذتُنا في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي عن قاعدة أساسية في التحليل السياسي عندهم، وأستطيع أن أصف هذه القاعدة أنها الدرس 101 (أي الأول) في التحليل السياسي: أن المستعمر والدول الكبرى لن يسمحوا للمسلمين أن يكون لهم ذكاء وقُدرات ذاتية.

هل تتذكرون ذلك؟

هل كان آباؤنا وأساتذتنا يقولون ذلك؟ أم أن هذا الأمر قد تشابه علي؟

وإذا كانت هذه القاعدة صحيحة فإنها قد انكسرت ومنذ حوالي 20 سنة (في تركيا وإيران على الأقل) رغما عن المستعمرين والدول الغربية الكبرى. وهذه النقطة يجب وضعها في معادلات التحليل السياسي.

وبالنسبة للقول إن إيران هي عميلة لأمريكا وأن كل ما يَحدث هو تمثيل بينهما، فإني أعيد القول إن التحليل السياسي يتعلق بجمع الفتات من المعلومات وتحويلها إلى صورة متكاملة للوضع السياسي في العالم. ولهذا فإن التحليل السياسي يكون مجموعة من الاحتمالات وغلبة تخمينات. والطريقة التي نقوم فيها بالترجيح بين الاحتمالات الممكنة هي باستخدام المفاهيم السياسية الحالية المتعلقة باستراتيجيات وأهداف الدول المتورطة بالأحداث ومهاراتهم والقيود المحيطة بهم. وهذه المفاهيم تتعدل باستمرار بِتَغَيُّر موازين القوى والموارد للدول المتورطة بالأحداث، ولهذا نرى أحلاف الأمس هم أعداء اليوم، وأعداء الأمس هم حلفاء اليوم. وأحد المصادر الأساسية في تحديد المفاهيم السياسية للعصر الحالي هو الانتباه للسوابق التاريخية.

وهنا دعوني أسأل عن سابقة في التاريخ بين دولتين (ولنسميهما ألفا وبيتا)، بحيث تكون ألفا أقوى بكثير من بيتا، ويظهر العداء بينهما ولمدة 40 سنة، وتكون العلاقات الدبلوماسية مقطوعة تماما بينهما، وتقوم ألفا بشكل رسمي وفَعَّال بمنع الدول الأخرى من استخدام عملتها (الدولار) في التعامل مع بيتا، وتقوم ألفا بعمل الأحلاف لحصار بيتا ومنعها من التجارة مع العالم،، وبعد كل هذا يتبين أن بيتا كانت عميلة لألفا وأن كل هذه الخصومة كانت تمثيلا بينهما. فهل يوجد أي سابقة تاريخية لهذا الوضع؟

وضمن علمي فإنه لا يوجد أي سابقة تاريخية لمثل هذا الوضع، ولهذا السبب فإن منطق الأمور يجعل عمالة إيران لأمريكا مستبعدة جدا. وللتشبيه فإنني على اقتناع بوجود علاقة واضحة بين عبد الناصر وأمريكا (مع الشتائم التي قد تظهر بينهما بين الحين والآخر) ولكن العلاقات الدبلوماسية كانت قائمة بينهما، والعلاقات التجارية كانت قائمة بينهما، ولم يكن هناك حصار على مصر، بل إن الحكومة المصرية كانت تتداين باستمرار من البنك الدولي،، ولهذا نستطيع أن نقول إن الشتائم بين عبد الناصر وأمريكا كانت تمثيلا. ولكنَّ الوضع في إيران مختلف تماما.

ولقد شرحنا موضوع إيران بشكل مفصل في الفصول الأولى من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار"، وخصوصا فيما يتعلق بالمقاومة العراقية تجاه قوات التحالف الغربية، ونَبَّهْنا فيها أنه ما كان يمكن للمقاومة أن تكون فَعَّالة لولا تهريب الأسلحة من إيران إلى المقاومة.

وما سبق كان يتعلق بشعور التفائل تجاه وصول المؤسسات في تركيا وإيران إلى مستوى الاحترافية. ولكن هناك أمر آخر يستحق التفاؤل فيه، وهو أنني على اقتناع كبير أن عموم العالم الإسلامي قد وصل إلى نقطة التوازن مع العالم الغربي عام 2006. ومنذ ذلك العام والعالم الإسلامي من انتصارات إلى انتصارات. وبالطبع فإن كلفة هذه الانتصارات كانت باهظة، وهناك بعض الانكسارات، ولكنه في العموم فإننا منذ ذلك التاريخ ونحن من انتصارات إلى انتصارات: جنوب لبنان غزة العراق أفغانستان تركيا إيران باكستان.

وهناك من سيعترض على كلمة توازن. ولكنَّ التوازن لا يعتمد فقط على القدرات المادية والتكنولوجية والعسكرية، وإنما التوازن هي محصلة تعتمد على الفرق بين القوتين فيما يتعلق بالذكاء والانضباط والإرادة والقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وتكاتف الجبهات الداخلية إلخ. وإذا أخذنا المحصلة لما سبق فإن غلبة الظن أن العالم الإسلامي والعالم الغربي قد وصلا إلى نقطة التوازن عام 2006. وقد شرحت هذه النقطة بتفصيل في الفصل 28 (المسلمون والمستقبل) من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

وما سبق جميل جدا، ولكن علينا أن ننظر إلى الأمور على حقيقتها:

فالصعود الذي يحدث في تركيا ليس صعود الأمة الإسلامية، وإنما صعود القومية التركية، ولكن هذه القومية قد تم نَسْجُها بحماسة دينية إسلامية عالية. وكذلك الحال في إيران؛ فليست الأمة الإسلامية في صعود في إيران وإنما القومية الإيرانية، ولكن هذه القومية قد تم نَسْجُها بحماسة دينية إسلامية عالية.

والحاصل في تركيا وإيران هو وصول الشعبين عموما (والمؤسسات الإدارية خصوصا) إلى مستوى "الوعي الحرج". و"الوعي الحرج" يتعلق بالمعرفة اللازمة لتحديد الصديق من العدو، والقدرة والذكاء في استثمار وتطوير القدرات الذاتية للمجتمع.

ولكن إقامة الخلافة واستئناف الحياة الإسلامية على المنهاج العادل لجميع الأصول البشرية ما زال بعيدا (نسبيا) لأن هذه الأمور تتطلب "الوعي الكافي"؛ وهو الوعي الأمة لضرورة وجود دولة واحدة تجمع جميع الأمة في مُحيطها، وضرورة بناء وتثبيت الذكاء الجماعي (سعة الصدر وحُسن الاستماع والجدية)، وضرورة الانتباه لخطورة القيادة الفردية الكاملة على مسار الدولة، وضرورة وجود الآليات في منظومة الحكم التي تسمح بالإدارة العبقرية ولكنها تمنع الاستئثار بالسلطة والتَّسَلُّط على العباد.

بمعنى آخر فإنه لا بد من وجود "الوعي الكافي" الذي يَمْنَع العالم الإسلامي من إعادة نفس الأخطاء السابقة؛ فالخطأ المتعلق بـ "القيادة الفردية الكاملة" قد دفعت الأمة الإسلامية ثمنه كاملا ولمدة تزيد عن 1400 سنة. وهذا "الوعي الكافي" غير موجود حاليا في العالم الإسلامي، وإنما الموجود الآن هو "الوعي الحرج".

وكذلك قولنا إن العالم الإسلامي قد وصل إلى نقطة التوازن مع العالم الغربي فإن هذا لا يعود إلى "الوعي الكافي" وإنما يعود إلى "الوعي الحرج". وللتوضيح فإن تحرير الجزائر جاء بسبب وصول الجزائريين إلى الحد الحرج من الوعي اللَّازم لتكاتفهم وتعاضدهم واتحادهم ضد الفرنسيين. ولكن لم يصل الوعي في الجزائر إلى الحد اللازم كي يستطيعوا إقامة دولة تمنع تَسَلُّط الحاكم.

وفي المقابل فإن تحرير إيرلندا قد جاء لوصول الآيرلنديين إلى "الوعي الحرج" اللازم للتكاتف ضد الإنجليز، وكذلك كان عندهم "الوعي الكافي" لإقامة الدولة بشكل يمنع تسلط الحاكم فيها (مع التنبيه أن هذا "الوعي الكافي" قد نَتَجَ بسبب تفاعل الآيرلنديين مع الأوروبيين وليس بسبب الوعي الذاتي الداخلي).

وهذا هو الفرق بين "الوعي الحرج" و"الوعي الكافي". وحيث إن ديانتنا في هذه الأرض هي الإسلام، فإنه لا يُمكن أن تتم وحدتنا بشكل منسجم وفعال إلا على مبادئ إسلامية (لأن الإسلام هو الجزء المشترك بيننا)، ومن هنا جاءت الضرورة للدعوة إلى الخلافة الإسلامية (كَفِكْرٍ وشرع وليس شرعًا فقط). وبسبب التربية المتخلفة التي زُرعت فينا منذ مئات السنين فإن "الوعي الكافي" يتطلب الدعوة إلى الذكاء الجماعي (سعة الصدر وحُسن الاستماع والجدية) والتنبيه اللطيف المتواصل المستمر للعواقب السيئة للسلوكيات السلبية في المجتمع ... ولمنع العالم الإسلامي من إعادة الأخطاء السابقة فإنه لا بد من التنبيه لخطورة القيادة الفردية المطلقة والضرورة إلى خلق آليات في منظومة الحكم تسمح للفرد بعبقرية الإدارة وتمنعه من الاستئثار بالسلطة والتسلط على العباد. و**ما سبق هي المحاور الضرورية لخلق "الوعي الكافي" في الأمة**، وهذا ما أدعوكم أن تقوموا به جميعا فرادى وجماعات، وهو الدعوة إلى "الوعي الكافي" في الأمة.

ولا أستبعد على الإطلاق (ضمن موازين القوى الحالية) أن يتم تحرير القدس قبل إقامة الخلافة؛ فـ "الوعي الحرج" يزداد تعمقا وثباتا في العالم الإسلامي، وبالضبط كما أدى "الوعي الحرج" عند المسلمين إلى تحرير القدس من الصليبيين في عهد صلاح الدين، وإلى تحرير كامل التراب الفلسطيني من الصليبيين في عهد المماليك.

ولكن انتبه أن مستوى الوعي في العالم الإسلامي أيام صلاح الدين والمماليك لم يصل إلى "الوعي الكافي"؛ فمثلا لم يكن عند صلاح الدين "الوعي الكافي" على الإطلاق عندما قَسَّمَ مملكته على أولاده الأربعة. وقد أدَّى هذا العمل غير الحكيم إلى الملاحم من الحروب الأهلية في تاريخ العائلة الأيُّوبية.

وهذه هي النقطة ... "الوعي الحرج" يُساعد الأمة على تحديد العدو ويُساعدها على التكاتف وتنمية القدرات الذاتية، ولكن "الوعي الحرج" لا يَمْنع الأمة من إعادة الأخطاء نفسها التي وقعت فيها مرَّات ومرَّات عدة؛ فـ "الوعي الحرج" لم يمنع العائلة الأيوبية من التصارع على الحكم وأدى هذا إلى سلسلة من الحروب الأهلية بين أعضاء هذه العائلة.

وهنا السؤال ... لماذا لم يتطور "الوعي الحرج" في العالم الإسلامي أيام صلاح الدين إلى "الوعي الكافي"؟

والجواب بسيط ... فمنذ عهد معاوية وحتى الآن فإن ثقافة الحكم الوحيدة في الوجدان والعقل الباطن للأمة هي "القيادة الفردية الكاملة"، ولم يكن في ذهنهم أي بديل آخر لها. فانظر مثلا لتركيا: فإن منظومة الحكم هناك هي منظومة مؤسسية جاءت من سنوات التقليد للحضارة الأوروبية، ولكن السلوكيات التي تظهر الآن على أوردغان تدل (حاليا على الأقل) على ثقافة الحكم الواحد: وأوردغان شخص ذكي جدا، وله انجازات لا جدال فيها، ولكن سلوكياته تقع ضمن "الوعي الحرج" ولم يصل إلى "الوعي الكافي" كي ينتبه أن قُبوله المجاملات والمديح غير الطبيعي من أتباعه إنما تُؤسس في الشعب التركي ثقافة "تقديس الفرد"، وهي إحدى الثقافات التي تسببت في هلاك الأمة منذ عهد معاوية.

ورجوعا إلى السؤال السابق فإننا نقول إن المعلومات المتعلقة بـ "الوعي الكافي" لم تكن متوفرة على الإطلاق للعالم الإسلامي ذلك الوقت. ويجب هنا أن نكون صادقين ونقول إن المعلومات المتعلقة بمنظومات الحكم والسلوكيات المجتمعية قد حصلنا عليها من جهود العلماء الغربيين، وصدق تعالي إذ يقول: "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ" (جزء من 251 – البقرة) ، وقال: "وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ" (جزء من 30 – الأنفال).

لهذا السبب فإن المعلومات المتعلقة بـ "الوعي الكافي" لم تكن متوفرة للعالم الإسلامي في العهود السابقة. ونستطيع هنا أن نشرح وباختصار قصة الحضارة الإسلامية منذ عهد معاوية:

أدَّت سلسلة فاشلة من "القيادات الفردية الكاملة" إلى الانهيار في تماسك المجتمع الإسلامي وظهور الإسراف من جهة والفقر الشديد من الجهة الأخرى، وهذا أدَّى إلى فتن داخلية وضَعْفٍ في الجبهات الخارجية. واستغل الأعداء هذه الحالة فقاموا بغزو البلاد واحتلالها، وهذا أدى إلى الصدمة في العالم الإسلامي وظهرت قيادات مُجْتَمَعِيَّة ذكية ساعدت على رفع الوعي إلى "المستوى الحرج"، وأدَّى هذا إلى

تكاتف المسلمين واتحادهم ضد أعدائهم وانتصارهم عليهم. ولكن "الوعي الحرج" لم يتطور إلى "الوعي الكافي" واستمرت منظومة الحكم ضمن ثقافة "القيادة الفردية الكاملة" والتي أدت (بعد سلسلة فاشلة أخرى منها) إلى الانهيار في تماسك المجتمع الإسلامي وظهور الإسراف من جهة والفقر الشديد من جديد. وهكذا هكذا تكررت هذه القصة ولعدة مرات كثيرة متعاقبة ومنذ عهد معاوية إلى الآن.

ولكننا نستطيع الآن (في هذا القرن) الخروج من هذه الدائرة المُفْرَغَة، وذلك لتوفر المعلومات والمهارات المتعلقة بـ "الوعي الكافي" (والتي لم تكن متوفرة لسابقينا). وهذا بالضبط ما أدعوكم إليه جميعا (فرادى وجماعات) وهو الدعوة إلى "الوعي الكافي" الذي يتضمن: الدعوة إلى الخلافة، والدعوة إلى الذكاء الجماعي (سعة الصدر وحُسن الاستماع والجدية)، والتنبيه لعواقب السلوكيات السلبية، والتنبيه لخطورة ثقافة الحكم الواحد (ثقافة القيادة الفردية الكاملة) والدعوة إلى وضع آليات واضحة في منظومة الحكم تسمح للأفراد بالإدارة ولكنها تمنعهم من الاستئثار بالسلطة والتسلط على العباد.

وكما ذكرنا سابقا فإن منظومة الحكم قد تم تَرْكُها (ضمن غلبة الظن) لعقول المسلمين. ومن المفيد أن ندرس أخطاءنا وأخطاء غيرنا؛ وذلك لوضع المنظومة الأكثر فعالية (ثم نستمر وبشكل متواصل في تحسينها). ولهذا فإنه من المفيد جدا النظر إلى محاسن ومساوئ المنظومات المتوفرة.

فمثلا ... منهج الانتخابات في أمريكا قد سَمَحَ للكثيرين من غير الكفاءة أن يَصِلوا إلى المناصب العليا في الدولة. والطريف أن الآباء الأوَّلين لأمريكا قد انتبهوا لتأثير غوغاء الديموقراطية (وهي النظرات السطحية والرغبات الآنية التي قد تأتي من عموم الشعب) في اختيار الرئيس، فوضعوا نظاما يتم فيه انتخاب الرئيس من الشعب بشكل غير مباشر؛ وهو نظام المُجَمَّع الإنتخابي، وفيه يقوم الشعب بانتخاب ممثلين عنه، ومن ثم يقوم الممثلين بانتخاب الرئيس. ولكنَّ الذي لم ينتبه له هؤلاء الآباء هو قدرة الأحزاب السياسية لتجاوز هذا النظام وليتحول "المجمع الإنتخابي" في أمريكا إلى شكل دستوري لا قيمة فيه.

ومع ذلك فإننا إذا دَقَّقْنا النظر في انتخابات أمريكا فسنجد أن المشكلة ليست في الانتخابات نفسها، وإنما المشكلة أن القانون والقَضاء هناك لا يستطيع محاسبة الكذب والتعميمات الباطلة التي تحدث في المنافسات الانتخابية. وهذه هي المشكلة الحقيقية التي أراها في النظام الانتخابي في أمريكا. وضمن هذا الكذب والتعميمات الباطلة (والتي تزداد حِدَّتُها سنة بعد سنة) فإن الذي ينتصر في الانتخابات هو الطرف الأكثر مهارة في الكذب والتعميم الباطل.

وهذا أول درس نستطيع الاستفادة منه: وهو ضرورة وجود نظام قضائي حازم وحاسم تجاه الكذب والتعميمات الباطلة، وقد تحدثنا سابقا عن هذا الأمر.

وهناك ملاحظة جيدة في نظام مجلس الشيوخ وهو أن العضوية فيه تكون لمدة ستة سنوات، ولكن يتم انتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين، وهذا النظام يَضْمَن تواصل الأجيال في مجلس الشيوخ. ولكن المشكلة في هذا النظام أنه يتطلب توزيع الولايات بحيث تتم الانتخابات لِثُلُثِ الولايات كل سنتين.

وقد قمنا بتقديم مقترح لمنظومة الحكم في كتاب "فلسفات الحكم والدستور" عام 1997، ومن المؤكد أن بعض النقاط بحاجة للتعديل إلا أن الأفكار الرئيسية والإطار العام والأدلة الشرعية ما زالت قائمة وقيِّمَة. وقد قُمنا

بإضافة بعض الأفكار الأخرى في هذه المنظومة في الباب الأول ("نظام الانتخاب والشورى") الفصل 31 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار" عام 2010. وأريد هنا أن أضع كذلك بعض الإضافات في منظومة الحكم؛ وهي أن أي منظومة للحكم ستكون ناجحة إذا تضمنت العناصر الخمسة التالية:

أ- وجود جِهَة في منظومة الحكم (وقد قمنا بتسميتها: "المجلس العالي" في كتاب "فلسفات الحكم") ذات صلاحيات حقيقية لتطبيق حديث السفينة (السابق ذكره) على الخليفة. وانتبه أن حديث السفينة لا يتعلق بالأحكام الشرعية وإنما يتعلق كذلك بالقرارات الاستراتيجية والتي قد تكون مهلكة للدولة. وبالتالي إذا ظهر للأجهزة الإدارية أن قرارات الخليفة الإدارية لها احتمالية الهلاك فعندها يكون المجلس العالي هو الحَكَمُ في هذا الأمر. وكذلك يُشرف المجلس العالي على القرارات الاستراتيجية في الدولة ذات الطابع السِرِّي (مثل الخطط المتعلقة في الصراع والانتصار).

ب- يجب أن تكون هناك منظومة قضائية حازمة وحاسمة فيما يتعلق بالكذب والتعميمات الباطلة والتَّعالي.

ت- يجب أن يكون هناك مجهود مستمر ومتواصل في نشر الذكاء الجماعي (مُثَلَّث النهضة) في الأجهزة الإدارية وعموم الأمة.

ث- يجب انتخاب الخليفة من الشعب إما بشكل مباشر (انتخابات مباشرة) أو بشكل غير مباشر (عبر مجالس منتخبة).

ج- يجب التجديد في منصب الخلافة كل فترة دورية معقولة؛ وذلك لمنع ظاهرة تقديس الفرد، ولمنع احتمالية الاستئثار بالسلطة أو الرغبة فيها.

وضمن العناصر السابقة فإننا نستطيع وضع الإضافات التالية في منظومة الحكم:

1- تكون منظومة الحكم في الخلافة إدارة فردية (للخليفة) تحت إشراف وقيادة مجالس الحكم (المجلس العالي والبرلمان).

2- يُشْرِفُ المجلس العالي على القرارات الإستراتيجية العليا ذات السرية (مثل خطط الصراع والانتصار)، وذلك بالتعاون مع الخليفة والأجهزة الإدارية.

3- يكون المجلس العالي الحَكَمَ الأخير بين الخليفة والأجهزة الإدارية في أي موضوع وَجَدَتْهُ الأجهزة الإدارية مصيريا للدولة.

4- منصب الخلافة يكون عقدا لمدة ست سنوات، ولا يحق للخليفة التَّرشح للمنصب إلا بعد انقضاء ستة سنوات أخرى.

5- إذا انتهت ولاية الخليفة أو قدم استقالته فإنه يُصبح وبشكل تلقائي عضوا في المجلس العالي. ويكون له حق التصويت إذا أراد التفرغ للمجلس. وإذا أراد عدم التفرغ فيكون له حق المناقشة وإبداء الرأي دون التصويت.

6- يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشعب ومجلس الخبراء، ويكون عددهما متساويا.

7- يتكون مجلس الخبراء من "خبراء" قد حصلوا على شهادات إدارية محددة ذات مصداقية (أي أن الشهادة تكون فيها المصداقية أن الحاصل عليها قد توفرت فيه المهارات الإدارية اللازمة لهذه الشهادة) والخبرة الإدارية ذات المصداقية. وحق الإنتخاب لهذا المجلس يكون كذلك للخبراء؛ أي

أن الخبراء هم الذين ينتخبون الخبراء لهذا المجلس(مع ضرورة وجود نظام يضمن العدالة في عدد الخبراء في كل ولاية).

8- ويتم انتخاب مجلس الشعب من عموم الشعب، ويحق للأحزاب السياسية التنافس في هذا المجلس.

والهدف من البند 6 و7 و8 هو حماية الدولة من السطحية الممكنة من عموم الناس: فوجود مجلسين في البرلمان بهذا الشكل يضمن وجود النظرتين: النظرة الآنية السطحية للأمور (والذي قد تظهر في مجلس الشعب)، والنظرة العميقة بعيدة المدى (والتي تظهر في مجلس الخبراء). ويتم اتخاذ القرارات في البرلمان عن طريق الحوار والتشاور بين المجلسين. ويَحْكُم المجلس العالي بينهما إن لم يتفقا.

9- مدة البرلمان هو ست سنوات، ولكن يتم انتخاب ثلث البرلمان كل سنتين، ويكون الانتخاب في جميع الولايات (أي أن كل ولاية تقوم بانتخاب ثُلُث أعضائها).

10- يتم انتخاب الخليفة من الشعب بشكل غير مباشر وذلك من خلال مجلس الشعب ومجلس الخبراء والمجلس العالي، وبالتالي فإن عزل الخليفة يكون كذلك من خلال المجالس السابقة، وبالتالي لا يُكون وجود الخليفة رهينة بيد مجلس واحد.

11- يحق للخليفة الاستقالة إذا وَجَدَ أن الظروف تتطلب شخصا آخر لقيادة الدولة. ولكن يحق له في فرصة الانتخابات التالية أن يَرْجِعَ إلى الخلافة لإكمال مدته، ويكون له الأولوية في ذلك ضمن نظام يتم تحديده لاحقا.

12- في حالة الطوارئ فإنه يَحق لمجالس الحكم (المجلس العالي والشعب والخبراء) أن يُعَيِّنوا قائدا عاما ذا صلاحيات فردية كاملة ولمدة لا تزيد عن أربعة أشهر غير قابلة للتجديد. وإذا استمرت حالة الطوارئ فإنه يتم تعيين قائد آخر. وهذه المدة لا يتم تنقيصها من مدة الخليفة وإنما يتم تعويض مدة الخليفة بزمن مكافئ.

13- يُدير الخليفة الجيش، ولكن التعيينات والترقيات والتقاعد والتحقيق والعزل يكون تحت إشراف المجلس العالي، ومشورتُه ملزمة في ذلك.

14- يُدير الخليفة الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، ولكن التعيينات والترقيات والتقاعد والتحقيق والعزل يكون تحت إشراف البرلمان، ومشورته ملزمة في ذلك.

15- المجلس العالي والبرلمان هما الجهتان الأخيرتان المكلفتان بالإشراف والتدقيق على مهارات الجودة والامتياز في الأجهزة الإدارية للدولة. ويتم وضع نِظام يُحدد الصلاحيات والواجبات لكل منهما فيما يتعلق بهذا الأمر.

16- المجلس العالي والبرلمان هما الجهتان الأخيرتان المكلفتان بمتابعة مستوى الأمة في الذكاء الجماعي (مثلث النهضة) وضمان أن هذا المستوى يرتفع باستمرار. ويتم وضع نِظام يُحدد الصلاحيات والواجبات لكل منهما فيما يتعلق بهذا الأمر.

17- يتم تعيين مجلس للقضاء من قضاة محترفين، وذلك عن طريق الخليفة والمجلس العالي والبرلمان وبنظام يتم تحديده لاحقا.

وفي هذه المنظومة المقترحة توجد أربعة مراكز واضحة:

- الخليفة والأجهزة الإدارية التابعة له.
- المجلس العالي وهو الذي يُشرف على تعيينات الجيش.
- البرلمان وهو الذي يُشرف على تعينات الشرطة.
- مجلس القضاء.

ونتيجة لتوزيع السلطات في هذه المراكز فإننا نستطيع الاطمئنان أنه لا توجد الفرصة لأي جهة من الاستفراد بالسلطة والتَّسَلُّط على العباد. ولكن من أجل تسهيل التواصل والتشاور والتعاون بين هذه الجهات المختلفة فلا بد من نشر ورفع مستوى الذكاء الجماعي (مُثَلَّثُ النهضة) في الأجهزة الإدارية وعموم الأمة الإسلامية.

ولنضع مثالا على ذلك ... فعلبة التروس (Gear Box) تتكون من عدة تروس (مسننات) متقابلة تقوم بنقل الطاقة والسرعة من جهة إلى أخرى. ولكن ضغط الأسنان على بعضها البعض في هذه التروس يؤدي إلى رفع درجة حرارتها بشكل كبير جدا، مما يؤدي في النهاية إلى تَكَسُّرها. ويتم حل هذه المشكلة بوضع زيت خاص (زيت التروس) طويل العمر داخل العلبة، ويقوم هذا الزيت بتسهيل تلاقي الأسنان بعضها ببعض.

وإذا فرضنا أن الإسلام هو النظام الذي يجمع التروس بشكل مناسب أمام بعضها البعض، فإن الزيت في العلبة يُمَثِّل الذكاء الجماعي اللَّازم لتسهيل التواصل والتقابل بين هذه التروس.

وهذه هي النقطة هنا ... الذكاء الجماعي هو الزَّيت اللَّازم وجوده لتسهيل التواصل والتشاور والتعاون بين الأجهزة الإدارية ومراكز السلطة في الدولة، ويضمن أن اختلافات الرأي بين الأجهزة الإدارية لن يتحول إلى صراعات شخصية وانشقاقات إدارية.

وبالنسبة للصلاحيات الأخرى لمجالس الحكم والخليفة فقد وضعناها في كتاب "فلسفات الحكم والدستور". ويجب التنبيه لوجود "مجلس الفقهاء" في الكتاب، وقد وجدنا أنه من الممكن إعطاء صلاحيات هذا المجلس لـ "مجلس القضاء".

ويجب التنبيه كذلك أن كل ما سبق هي أفكار مقترحة، وربما نتفق عليها أو نختلف. ولكن الذي أراه ضروريا هي المبادئ الخمسة (أ إلى ج) والتي ذكرناها سابقا.

ومن المناسب هنا التحدث عن منظومة الحكم الحالية في تركيا ... فالنظام الرئاسي أكثر استقرارا من النظام البرلماني؛ فالحكومة في النظام البرلماني مُهَدَّدَة بتقلبات المزاج في البرلمان، بعكس النظام الرئاسي الذي لا يتأثر بهذه التَّقلبات. وفي المقابل فإن سلطة رئيس الوزراء في البرلمان لا تكون سلطة مطلقة ؛ إذ تُوازِنُها السلطة العامة للوزراء، وتُوازِنُها كذلك سلطة رئيس الدولة في النظام البرلماني، وهذا يضع الحدود القادرة على منع رئيس الوزراء من التَّسلط.

وأما في النظام الرئاسي في أمريكا فإن سلطة الرئيس تتم مُوازَنَتُها بالسلطة الممنوحة لمجلس الشيوخ؛ حيث إن لمجلس الشيوخ حق الإطلاع على الكثير من المعلومات السرية، ويحق لهم مناقشة الرئيس والوزراء فيها، ولهم سلطة تنفيذية في ذلك. وهذا يوازن سلطة الرئيس ويمنعه من التسلط.

ولكنَّ الأمر مختلف الآن في تركيا، فلا توجد (حسب علمي) جهة دستورية موازنة لسلطة الرئيس، فالبرلمان لا يَحِقُّ له الاطلاع على المعلومات الاستراتيجية ذات الطَّابع السرِّي، ولا يوجد لمجلس الوزراء الصلاحية الدستورية لمعارضة الرئيس، ولا يوجد في تركيا مجلس للشيوخ يكون لهم حق الاطلاع على المعلومات الاستراتيجية ومناقشة الرئيس فيها. وبالتالي فإن سلطة الرئيس في هذا النظام تكاد تكون كاملة، وهذا معناه أن مستقبل تركيا قد أصبح يعتمد على عقل رجل واحد.

وقد يقول البعض إن أوردغان عنده العبقرية الكافية لعدم إدخال تركيا إلى الخطر. ولنفترض جدلا أن هذا صحيح (مع أنه غير دقيق حيث إن العباقرة قد يفقدون مع الزمن شعلة الذكاء عندهم كما ذكرنا ذلك سابقا) فإن الأمر لا يتعلق بأوردغان وحده وإنما يتعلق كذلك بالرؤساء الذين سَيَخْلِفونَه. فهل هناك من يضمن العبقرية في هؤلاء؟!! وإنَّ جميع المنظومات في الإدارة توضَعُ لمهارات الإنسان الطبيعية وليس لمهاراته الاستثنائية.

ولكل ما سبق فإنه من الضروري جدا القيام بتنبيه الأتراك إلى ذلك (وذلك من باب النصيحة والوعي السياسي)؛ إذ إن النظام الرئاسي التركي الحالي يضع سلطات ضخمة جدا في يد الرئيس. وبإمكان الرئيس الحالي أو الرؤساء اللَّاحقين أن يستخدموا هذه السلطات بشكل مُضِرٍّ حتى وإن لم يقصدوا ذلك.

وتوجد هنا نقطة أخرى من المفيد التعرض لها ... فقناعتي أن الخلافة لن تأتي انقلابا وإنما ستأتي بالتدريج. وكذلك فإن قناعتي أنه لا توجد أي دولة اسلامية حاليا عندها الإمكانيات الكافية لإقامة الخلافة (لا تركيا ولا إيران ولا باكستان)؛ فالنظام الدولي في غاية اليقظة في هذا الشأن. ولكن من الممكن إقامة الخلافة الإسلامية في حالة اتحاد تركيا وإيران (وربما باكستان)، فالقدرات المجتمعة في هذه الدول كافية (ولوحدها) لمواجهة النظام الدولي بأكمله.

وهناك من سيقول إنه من المستحيل قيام الإتحاد بين تركيا وإيران أو حتى بين تركيا وباكستان، ولكن ما حدث بين 2006 والآن قد تم اعتباره مستحيلا عام 1980، وقد قطع العالم الإسلامي في هذه الفترة عدة خطوط كانت تُرى أنها مستحيلة عليه.

وانتبه أن هناك علاقات تعاون عالية بين تركيا وإيران وباكستان، وهذه العلاقات هي نتيجة "للوعي الحرج" وليس "للوعي الكافي" في الأمة. وانتبه كذلك أن الأمة الإسلامية قد استغرقت حوالي 40 سنة من لحظة الاستيقاظ (عام 1967) إلى ظهور "الوعي الحرج" (عام 2006). والمتوقع أن تكون المرحلة الثانية (من الحَرِجِ إلى الكافي) أقصر وأسهل من المرحلة الأولى.

وما سبق هو تخمينات مستقبلية ويحق للجميع الاختلاف فيها. ولكن دعونا نتفق على ضرورة رفع مستوى الوعي في الأمة من الحَرِجِ إلى الكافي. وبعدها سننظر إلى الخطوط المستحيلة التي ستقطعها الأمة من خلال "الوعي الكافي".

ومع اقتناعي أن الخلافة ستأتي بالتدريج، إلا أن الدافع لهذا التدريج هو الكفاح بين "القوة الدافعة المبدئية" والجماعات الإسلامية المتهادنة (كما شرحنا سابقا). ولهذا السبب فإن على "القوة الدافعة المبدئية" أن تكون شديدة العناد على المبدأ: إمَّا لأنها مدركة تماما ضرورة العناد عليه، وإما لأنها عنيدة جدا إلى درجة الحماقة. وكِلا الأمرين سِيَّان في هذه المرحلة من لعبة الأقدار.

وهنا نرجع لموضوع حزب التحرير وأنه من غير الحكمة على الإطلاق القيام بالتعرض له وانتقاده والمساعدة في شَقِّه؛ فالحزب قد أثبت خلال الـ 70 سنة الماضية أنه شديد العناد على المبدأ الذي نشأ لها، وهذا كسب كبير جدا للعبة الأقدار.

وكما ذكرت سابقا فإن وجهة النظر عندي أن تركيا في وضعها الحالي لا تملك المقومات الكافية لإقامة الخلافة ومواجهة النظام الدولي، وهذه وجهة نظر تخمينية ويحق للآخرين الاختلاف فيها. ولكن يوجد هناك الأشخاص الذين يَظُنُّون أنه إذا قامت الخلافة في أي مكان في الأرض فإن الله سيحميها وسيرسل لها الملائكة لمساندتها.

وضمن غلبة الظن فإن اليوم الذي أنزل الله تعالى قوله: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا" (ج/3 – المائدة) هو اليوم الذي توقفت فيه الملائكة من التَّدَخُّل في الحروب؛ فالمسلمون ذلك اليوم قد أصبحوا قوة حقيقية. وقام المسلمون بعد حوالي السنتين من ذلك اليوم بفتح فارس وبلاد الشام ولم تأت أية ملائكة للمساعدة في تلك الحروب (مع وجود بعض المعارك التي هُزِموا فيها).

وهزائم المسلمين بعد ذلك اليوم هو نتيجة لسوء في التخطيط أو لتشقق المسلمين ومحاربتهم لبعضهم البعض. ومن المؤكد أن الملائكة لا تأتي لنصرة القيادات التي لم تُحْسِن التخطيط، ومن المؤكد أكثر أن الملائكة لا يُمْكِنُها أن تأتي لمساعدة الأمم المتشققة التي تُحارب بعضها بعضا. وأما إذا أحسن المسلمون التخطيط وكانوا يدا واحدة على عدوهم فإنهم لن يكونوا بحاجة إلى الملائكة.

والأدلة على ما سبق كثيرة ... فالملائكة لم تنزل لمساندة سيدنا الحسين بن علي (وهو حفيد الرسول عليه السلام وقرة عينه) ولم تنزل لمساندة عبد الله بن الزبير (وهو ابن حواري رسول الله والخليفة الشرعي وقتها) ولم تنزل لمساندة محمد النفس الزكية (وقد بايعه كُلًّا من الإمام مالك والإمام أبي حنيفة على الخلافة). بل إن الملائكة لم تنزل لحماية الكعبة من القرامطة الذين دخلوها وقتلوا حُجَّاجها وخلعوا الحجر الأسود من مكانه (وقد بقى هناك ما يزيد عن 2000 سنة). وقد كان القرامطة أثناء خلعهم للحجر الأسود يقولون: أين الطير الأبابيل أين الحجارة من سجيل!

وهذه هي النقطة هنا .... المسلمون بعد آية "وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي" قد أصبحوا قوة حقيقية ولم يَعودوا بحاجة لمساندة الملائكة في انتصاراتهم، ولم يُغْلبوا أبدًا من قِلَّة، وإنما غُلبوا من سوء التخطيط والتشقق بينهم. والملائكة لا تأتي للمساعدة في ذلك.

وهذا الموضوع قد شرحناه بتفصيل في الملحق الرابع ("تفسير جديد لآية النصر") من كتاب "النهضة والذكاء الجماعي".

وانتبه هنا ... نحن لا نقول أبدا إنَّ علينا أن نُخَطِّطَ تماما قبل التنفيذ، وإنما حجم التخطيط يكون حسب سوابق النجاح في تاريخنا وتاريخ غيرنا. وفي بعض المواقف فإننا يجب أن ندخل إلى المعركة حتى وإن كنا نَعْلَم تماما أننا سنخسر فيها، وذلك من أجل العبرة وتثبيت الاتِّجاه للأجيال اللاحقة. وضمن سوابق التاريخ في العلوم الإدارية فإن حجم التخطيط يعتمد على المخاطر، ولكن في العموم فإن 40–60% من التخطيط يضع احتمالية عالية للنجاح في التنفيذ.

ولكن انتقادنا هو للقيادات التي تضع 1% فقط من التخطيط ثم يُقْسِمون الأيْمان أن النَّصْرَ لهم، وهذا عبث. أو للقيادات الذين يضعون في مخططاتهم أن الملائكة ستأتي لِنُصْرَتِهم في المعركة التالية، وهذه حماقة؛ فالملائكة لم تأتِ لقيادات أشرف منهم فلماذا تأتي إليهم!

وفي المقابل ... فالعموم من الناس الذين يقولون إن الملائكة ستأتي لنصرتهم، فإن هذه ليست بالمشكلة الضخمة؛ فهناك الكثير من الأفكار الخاطئة عند العموم وهذه إحداها. ولا يستحق الأمر الكفاح والضغط عليهم لاقناعهم بغير ذلك وإنما تُعْرَضُ عليهم الأفكار الصحيحة، ويُتركون لها إن اقتنعوا بها أو لم يقتنعوا،، وضمن التواصل الصحيح المستمر فإن العموم (مع الوقت) سينتبهون لأخطائهم. والسبب في ذلك أن هذه الأفكار الخاطئة ليست كفرا ولا فسقا، ولأن اقتناع العموم بهذه الأفكار لا يُؤثر كثيرا في المسيرة، وبالتالي فإن الضغط الشديد عليها (وعلى أمثالها من الأفكار) ليس حكيما، وإنما العَرْضُ ثم التَّرك مع تقديم الفرصة للتواصل الصحيح المستمر. وانتبه أن قيادة الأمم تكون للحجم الحرج فيها (أي للمثقفين القياديين المُتَعَلِّمين من الأمة)، وهؤلاء يكونون حوالي 20% من الأمة وأكثر.

وكذلك الحال مثلا للعموم من الناس الذين يُؤمنون أن الأرض مسطحة تماما وأن الشمس تدور حولها، فهذه الفكرة ليست كفرا ولا فسقا، واقتناع بعض العموم من الناس بها لا يؤثر كثيرا في المسيرة، وبالتالي فإن الواجب هنا يقضي بعرض الأفكار الصحيحة (وربما المناقشة القصيرة فيها) ثم يُتْرَكُ هؤلاء الناس إن اقتنعوا بها أم لا.

ولكن تحدث المشكلة الحقيقية عندما يأتي قائد مُؤَثِّر في الأمة ويقتنع تماما أن الملائكة ستأتيه لنصرته، أو عندما يتولى وزارة التربية والتعليم شخص يؤمن تماما أن الشمس تدور حول الأرض. وهنا وجبت المواجهة والكفاح الفكري معهما.

وهناك موضوع آخر يتعلق بالخلافة ... وهو نظرة البعض أن الخلافة يجب أن تكون في قريش (وذلك لأحاديث أهمها: "الناس تبع لقريش"). وقد قُمْتُ بدراسة تفصيلية لهذه الأحاديث وأسانيدها والأدلة المعارضة لها ووجدت ما يكفي من القرائن للقول بإمكانية رد هذه الأحاديث، وقد وضعت هذه الدراسة في الباب 13 (الناس تبع لقريش) في الفصل 30 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار". وأستطيع أن أضع هنا بعض الأدلة على ذلك: فقد اختلف الأنصار والمهاجرون في أمر الخلافة ولم تظهر هذه الأحاديث بينهم، وقد رفض سعد بن عبادة (وهو أنصاري شهد العقبة وبدرًا والشجرة) بيعة أبي بكر وبيعة عمر وذلك لأنه كان يظن أن الأنصار أولى بالخلافة من المهاجرين، ورحل إلى الشام ومات فيها دون بيعة،، ولم تظهر هذه الأحاديث لفض الخلاف بينه وبين أبي بكر. وكذلك فإن سيدنا علي بن أبي طالب قد رفض بيعة أبي بكر ولمدة ستة أشهر (على أثبت الأقوال) ولم يُبايع إلا بعد وفاة فاطمة الزهراء، وقد أظهرت الأخبار أن عليا كان يظن أنه الأولى بالخلافة من أبي بكر، ولم تظهر هذه الأحاديث لفض الخلاف بينهما.

وهناك شبهة سياسية واضحة في أحاديث الخلافة في قريش: فقد بدأ معاوية الفتنة بين المُضرية واليمانية؛ إذ أخذ يُقَرِّب إليه المضرية ويُبعد اليمانية. وبدأت اليمانية التململ وانتشر عندهم حديثا للرسول عليه السلام عن مَلِكٍ سيأتي من قحطان، وهنا ظهرت أحاديث الخلافة في قريش.

ولسنا هنا بصدد اتهام معاوية (وربما يكون لأتباعه دور في ذلك)، ولكن النقطة الرئيسية المتعلقة بمعاوية أنه لم يرتدع لمقتل عمار بن ياسر واستمر يُجيز لنفسه رفع السلاح في وجه على بن أبي طالب. وهناك الكثير من رواة الحديث الذين فقدوا العدالة بسبب أعمال أقل من ذلك بكثير جدا.

وهناك شبهة سياسية أخرى يجب الانتباه لها وهي تتعلق بأحاديث فضائل الشام. والشبهة تتعلق بالصراع بين عبد الملك بن مروان وسيدنا عبد الله بن الزبير. وقد اهْتَمَّ عبد الملك بزينة المسجد الأقصى وبناء قبة الصخرة وذلك (على غلبة الظن) لتخفيف ذهاب الناس إلى مكة (والتي كانت تحت حكم عبد الله بن الزبير).

وانتبه هنا ... الشبهات السياسية ليست عُذرا ولا تَبريرا على الإطلاق لرد أي حديث، وإنما الشبهة السياسية تدفع للبحث وسهر الليالي في تدقيق الأحاديث. وأمَّا رد الحديث فيتطلب الدخول إلى منهج مُلزم في البحث والتدقيق. وهذه نقطة من الضروري التطرق إليها ... فهناك الكثير من الجهات التي تسعى للتشكيك في صِحاح البخاري ومسلم وغيرهما. وربما يكون التشكيك كما في الحوار التالي:

زيد: هذا الحديث رواه البخاري.
جرير: ولكنه ثَبَتَ أن هناك أخطاء في صحيح البخاري،، فما الذي يمنع أن يكون هذا الحديث خاطئا كذلك!

وهذا الحوار ليس تَخيليا، فقد كُنتُ في حوار مع صديق لي وذكرت له حديثا للترمذي فقال لي: أكيد كان الترمذي وقتها "مأَفْيِن"،، وهي سخرية يريد فيها صديقي أن يقول إن الترمذي كان مُخَدَّرا بالأفيون عندما نَقَل هذا الحديث. فالحوار السابق بين زيد وجرير هو حوار شائع (بأشكاله مختلفة).

ومنطق جرير هو منطق مَنْ لا دليل له، وهو منطق يتعارض مع بديهية أساسية في المرجعية لجميع العلوم البشرية (الفيزياء والرياضيات والأحياء والجيولوجيا والطب والفلك إلخ) وليس فقط علوم الحديث، ولنضع المثال في علم النباتات:

فلنفترض أن شخصا (ولنسميه جورج) كان مشهودا له بالثقة والاحتراف وأنه وضع مسوعة كبيرة في أنواع النباتات، وقد أخذ منه هذا العمل السنوات الطوال.

الآن ... هل كتاب جورج معصوم عن الخطأ؟

بالتأكيد لا. فمن المؤكد أنه سيحوي بعض الأخطاء، وهذه الأخطاء ستنتبه لها الأجيال اللاحقة. ولكن كتاب جورج سيبقى مرجعا في علم النباتات إلى أن يأتي شخص آخر ويضع مرجعا يكون أشمل وأفضل من كتاب جورج.

ولنفترض النقاش التالي قد حدث بين زيد وسعيد في موضوع النباتات:

زيد: هكذا وَصَفَ جورج هذه النبتة.
سعيد: ولكن ظهرت أخطاء في كتاب جورج، فما المانع أن يكون جورج قد أخطأ كذلك في هذه النبتة!

فكيف تُجيب سعيدا؟!!

إن منطق جرير وسعيد يصلح لهدم المراجع في جميع العلوم البشرية ودون أي تعب أو تدقيق أو دليل.

ولكن النظرة البديهية أن العالِمَ المحترف ذا الثقة عندما يتعب السنوات الطوال في وضع موسوعته فإن هذه الموسوعة تُصبح مرجعا لأنها جاءت "من ثقة بعد تعب". ومع أن هذا المرجع يتضمن الأخطاء بلا شك، إلا أن الأخطاء لا تَتَحَدَّد إلا بعد التدقيق، "فالتعب لا يرده إلا تعب مثله". ويبقى الكتاب مرجعا إلى يأتي مرجع آخر يكون أكثر شمولية ودقة. وهذا ما حدث (مثلًا) لكتاب "القانون في الطب" لإبن سينا؛ فقد كان مرجعا في الطب لعدة قرون في أوروبا إلى جاءت مراجع أكثر شمولية منه.

وكذلك الحال في صحيح البخاري؛ فقد تم وَصْفُ البخاري بالثقة والورع والاحترافية العالية، وقد اجتهد في جَمْعِ الأحاديث التي رآها صحيحة ضمن منهجية واضحة. وبالتأكيد فإن عمله ليس معصوما عن الخطأ، ولكن تحديد الأخطاء يتطلب بذل الجهد في التدقيق؛ فالتعب لا يرده إلا تعب مثله.

ورجوعا إلى نقاش زيد وجرير السابق فإننا نستطيع أن نُجيب على جرير أن البخاري كان ثقة ومحترفا وهو ربما أعلى ثقة واحترافية من جرير، وقد تعب البخاري في جَمْعِ صحيحه، ولم يتعب جرير في إثبات خطأ البخاري، وبالتالي فإن الأولوية هي أخذ كلام البخاري وإهمال كلام جرير إلى أن يأتي جرير بالأدلة الكافية لخطأ البخاري.

ولقد فتح التشكيك في الأحاديث (دون تعب في تدقيق الأخطاء) الباب للكثير من الناس أن يقوموا برد الأحاديث على أمزجتهم وهواهم وبتبريرات سطحية ناقصة دون وضع أي جهد في البحث والتدقيق. وهذا عيب كبير في حق الثِّقات السابقين الذين تعبوا في جَمْعِ هذه الأحاديث.

ويجب التنبيه أن هناك منهجا واضحا في تدقيق الأحاديث، ولكنه منهج يحتاج إلى الجهد في جمع القرائن وتدقيق الأسانيد. ولا يُمكن تطبيق هذا المنهج بالمزاجية والارتجال. وكما قُلتُ سابقا فإني قد قُمْتُ بدراسة أحاديث "الخلافة في قريش" وبشكل تفصيلي ووجدت القرائن الكافية للقول إن هذه الأحاديث يُمكن ردها. وقُمتُ كذلك بدراسة حديث في البخاري عن الحسن عليه السلام أنه سَيُصْلِح بين طائفتين عظيمتين من المسلمين، وقد استطعت جمع ما يكفي من القرائن الكافية للقول إن هذا الحديث يمكن رَدُّهُ، وشرحت هذا في الفصل 30 من كتاب "سياسات الأمم" وكذلك شرحته في الفصل الثالث (علم السند) من كتاب "تحليل الأدلة والقرائن".

ومقتضى ما سبق هو: وجود منهج يتعلق بالتدقيق في صحة الأحاديث. وهو منهج واضح ولكنه بحاجة للجهد في التحليل. ويجب الالتزام بهذا المنهج وإلا فإنكم ستفتحون الباب أمام جميع الجُهَّال الذين سيرفضون الأحاديث التي لا يَسْتَمْزِجُونها،، وهذا لا يليق بأحاديث الرسول عليه السلام.

وهناك أمر آخر في موضوع الأحاديث من المفيد التطرق إليه ... فعلماء الحديث السابقون كانوا يَتَحَرَّجون دراسة موضوع الإرسال عند الصحابة. وموضوع الإرسال لا يَجْرَح عدالة الراوي ولا يؤثر في ثقته، وإنما قد يجرح الرواية. وعندما يسمع زيد عن جرير عن سعيد أنه قال كذا، ويقول زيد: إن سعيدا قال كذا، فإن هذا يُسَمَّى إرسالا (أي أن زيد لم يذكر أنه أخذ القصة من جرير). وهذا أمر طبيعي وكان يحدث قديما وما زال يحدث حاليا

في نقل الأخبار، فقد وُصِفَ الحسن البصري (مثلا) أنه كان يُرسل، وكان الحسن عدلا ثقة. ولهذا قلنا إن الإرسال لا يجرح العدالة. ولكن إذا تعارضت الأدلة مع بعضها فإن الإرسال قد يجرح الرواية.

وقد ثبت في صحيح مسلم أن أبا هريرة كان يُرْسِل؛ فقدة رَوى حديثا عن الرسول عليه السلام، وسُئلَت عائشة عليها السلام في ذلك فأخبرتهم بغير ذلك فسألوا أبا هريرة فاعتذر وقال أنه قد أخبره مخبر. وهذا الموضوع قد شرحناه بتفصيل في الفصل الثالث (علم السند) من كتاب "تحليل الأدلة والقرائن".

وما سبق لا يُؤثر في أحاديث أبي هريرة إلا إذا ظهرت تعارضات بين أحاديثه ونصوصا أخرى مكافئة في الثبوت، وعندها فإن الإرسال قد يُرَجِّحُ تلك النصوص الأخرى.

ورجوعا إلى "الوعي الكافي" ... فإنه توجد عندنا الفرصة (نحن المسلمين) للخروج من الدائرة المفرغة التي عشنا فيها مرات ومرات عدة خلال الـ 1400 سنة الماضية. وكما ذكرنا سابقا، فإن غلبة الظن عندي أن الحضارة الإسلامية لم تبدأ بعد؛ فكل ما سبق كان "تسخينًا"، وأما الحضارة الإسلامية فستبدأ مع الخلافة الإسلامية الثانية والتي ستكون على منهاج النبوة.

وقد يظن البعض أن العُمق في "التحليل السياسي" هو جزء من "الوعي الكافي"، وهذا لا أظنه دقيقا، وإنما العُمق في التحليل السياسي هو نتيجة من نتائج "الوعي الكافي". وانتبه أنه لا توجد أي مشكلة على الإطلاق أن تبدأ البحث والتحليل السياسي من الأفكار الخاطئة ما دام عندك الطريقة الصحيحة في التفكير؛ فإن هذه الطريقة هي التي ستجعلك تقترب يوما بعد يوم من الأفكار الصحيحة.

بالطبع فإن الفقرة السابقة تبدو رائعة جميلة دقيقة، ولكنك إذا دققت النظر فيها فستجد أنها ليست ذات فائدة كبيرة؛ إذ إننا سنختلف في تعريف وتحديد "الطريقة الصحيحة في التفكير".

وإذا أردنا أن نُحَوِّلَ تلك الفقرة إلى شيء شديدة الفائدة فإني أقول: لا توجد مشكلة أبدا أن تبدأ التحليل السياسي من الأفكار الخاطئة ما دام عندك حُسن الاستماع؛ فإن حُسن الاستماع سيجعلك تقترب يوما بعد يوم من الأفكار الصحيحة. وحُسن الإستماع هو عنصر رئيسي أساسي في "الطريقة الصحيحة في التفكير".

وأريد هنا في موضوع التحليل السياسي أن انتقد التحريريين (الحاليين والمنشقين والمتقاعدين والتاركين والمتروكين) في طريقة تحليلاتهم للوقائع السياسية. وسأقوم هنا بالتركيز على الموضوعات التالية: التجمد النصي ومسرح الدُّمى والصراع الإنجليزي الأمريكي.

وقد شرحنا سابقا "التجمد النصي" في التحليل الفقهي، وهو منطق ينطبق كذلك على التحليل السياسي، وهو موجود عند الكثير من العموم، ومستفحل عند التحريريين: فَهُمْ لا ينتبهون إلا للمعلومات التي تُوافق وجهة نظرهم السياسية. فمثلا ينتبه أحدهم إلى تصريح مسؤول سابق في إحدى الدول الغربية ويقول لك بابتهاج وفرح: انظر ما قاله فُلان، ألم أقل لك، ألم أشرح لك ذلك سابقا! لكنه لا ينتبه ولا يهتم للأقوال التي قالها مسؤولون سابقون مكافئون لـ فُلان.

وما سبق هو "التجمد النصي"، وهو مستحفل في وجدان معظم التحريريين. وكما ذكرنا سابقا أن النصوص الشرعية تشرح بعضها البعض، وكذلك فإن المعلومات السياسية المتوفرة تُوضح بعضها البعض. ومن الضروري في التحليل السياسي جمع المعلومات السياسية المتوفرة وتصنيفها وترتيبها (مرة حسب صراحة دلالتها ومرة حسب ثُبوتها)، ومن ثم ربط هذه المعلومات للخروج بالاستنتاجات. وقد شرحنا هذا الموضوع بتفصيل في الملحق الثاني والثالث من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

وانتبه هنا ... نحن لا ننتقد القيام بالاستدلال وتغليب التخمين من خلال الأقوال المُنفردة ما دمنا لا نُهْمِل الأقوال الأخرى. وأما انتقادنا فهو التركيز على القول الواحد واعتباره الحجة والدليل الأكبر دون انتباه أو اهتمام للأقوال الأخرى المكافئة.

وأمَّا "مسرح الدمى" (Pappet show) فهو الأسلوب الذي يستخدمه معظم التحريريين في التحليل والوصف السياسي، وهو أسلوب النبهاني في التحليل. وقد كان هذا الأسلوب فَعَّالا في وقت النبهاني، وأما الآن فهو أسلوب عقيم جدا وذلك لتغير الظروف الحالية عن الظروف في وقت النبهاني.

و"مسرح الدمى" يتعلق بدمى (عرائس) مربوطة بالحبال مع أشخاص، وهذه الدُّمى لا تتحرك إلا بإرادة هؤلاء الأشخاص. وهكذا كان أسلوب النبهاني في التحليل والوصف السياسي، فكان يرى الأنظمة "دُمًى" تُحركها الدول الكبرى (إنجلترا وأمريكا).

ولكن انتبه أن العالم العربي وقتها كان قليل العدد (فالأردن مثلا كان لا يزيد في عام 1950 عن عدة مئات من الألوف، وهو الآن حوالي 10 ملايين)، وكذلك فقد كان الناس وموظفوا الإدارات في جهل في المعرفة والمهارات. ومن الطبيعي وهذه الحالة أن تكون القوة الغالبة الطاغية في المجتمع هي قوة النظام والذي يرتبط مع الدول الكبرى. ولهذا السبب فإن أسلوب النبهاني في التحليل والوصف السياسي كان فَعَّالا.

ولكن الظروف السابقة قد اختلفت الآن؛ فالمعرفة عند الناس قد ازدادت والمهارات قد ارتفعت. وكذلك فقد ازدادت الثقة لرجالات النظام، بل إن بعضهم قد ازداد غرورا. ولنضع المثال لما سبق: لنفترض أنك المدير العام لشركة كبرى في المنطقة، وقمت بتوظيف شخصٍ جاهلٍ عندك. هذا الشخص سَيُقَدِّرك كثيرا؛ فلولاك لما وَظَّفَهُ أحد ولربما بقي في الشارع. ولكن خلال السنوات المتعاقبة فإن الشهادات والمعرفة والمهارات ستزداد عند هذا الشخص، وبالتالي تزداد ثقته بنفسه (بل ربما يزداد غرورا) ويُصبح يُناقشك في قراراتك، بل ربما يعترض على بعضها. وقد تَخْشى الحزم تجاهه كي لا يُفَكِّر بالاستقالة وتأسيس شركة خاصة له والتعاون مع الشركات الكبرى الأخرى في المنطقة.

وانتبه هنا أننا لا نتحدث عن فرد، وإنما نتحدث عن النظام بأكمله، فالأنظمة في الشرق الأوسط قد زادت مهاراتها ومعرفتها، وبعضها زادت ثقته بنفسه. وفي هذه الظروف فإنَّ أسلوب "مسرح الدمى" لا يعود صالحا في التحليل والوصف السياسي.

وليس الأمر فقط على ما سبق، فإن هناك تغييرات جوهرية أكثر من ذلك؛ فإن عموم الناس قد ازدادت أعدادهم، وزادت معرفتهم ومهاراتهم، وظهرت ديناميكيات جديدة في المجتمع لم يكن لها وجود في وقت النبهاني. وهذه الديناميكيات يجب أن توضع في معادلات التحليل السياسي. وسأشرح هنا ديناميكيتين ظاهرتين في المجتمع: ديناميكية البيروقراطية والفساد، وديناميكية التمرد:

وديناميكية البيروقراطية والفساد (وللتسهيل سأسميها ديناميكية ألفا) ليست هي "الدول العميقة"، فالدولة العميقة هي الرجالات والجماعات المرتبطون ارتباطا وثيقا مع النظام. وأما ديناميكية ألفا فهي تحالف الإدارات الوسط في المؤسسات مع عُموم الأغنياء.

وأما ديناميكية التمرد فتظهر عندما تبدأ الطبقة المتوسطة بالاختفاء وتنحصر الثروة في المجتمع في يد فئة صغيرة، وتعم الحاجة والفقر باقي طبقات المجتمع. وللتشبيه، فقد كان الفقر ظاهرا في المجتمعات قبل عشرات السنين، ولكن كان بمقدور أي شخص أن يجتهد ويتعلم ويُحَسِّنَ وضعه المالي (ويُحَسِّنَ كذلك الوضع لإخوته وأقاربه)، ولهذا كان الانتقال من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة أمرا مُمْكِنًا. ولكن هذا الوضع اختلف الآن: فهناك الكثير من المتعلمين المثقفين الماهرين المُجتهدين المُجدين الذين لا يجدون الفرصة للعمل، وبالتالي فإن الطبقة المتوسطة نفسها قد بدأت تتقلص وتنهار.

ويظهر في مثل هذه الحالات شعور النقمة والغضب والحقد على الرموز الظاهرة في المجتمع، ويكون لسان الناس وقتها: لماذا لهم وليس لنا! لماذا عندهم وليس عندنا! لماذا هم يَشبعون ويَمرحون ويَلعبون ويُسرفون ونحن لا نَكاد نَجد قوت يومنا! وهذه الأسئلة ليست نتاج الغيرة والحسد وإنما هي نتاج خيباتِ أملٍ تَحَوَّلت إلى حسرة وحزن وتحولت بعدها إلى النقمة والغضب. وفي اللحظة التي تظهر هذه الأسئلة في عموم المجتمع فإن ديناميكية التمرد تبدأ، ولا يمكن إيقافها ولا ينفع معها حُقنات التخدير إلَّا مؤقتا. ويتم تفريغ النقمة والغضب عموما بحراكات اشتراكية أو اسلامية. والبعض يُفْرِغُها بالبلطجة والعَنْتَرِيَّات. وجميع هذه الحالات من التفريغ تكون مكلفة للنظام (ماليا وقواعديا وثباتا) بل إنها قد تؤدي إلى تهديد وجود النظام نفسه.

وعندما تُهْمِلُ الأنظمة هذه الديناميكيات مدة طويلة من الزمن فإنها تقع في الحُفرة بينهما ولا تَستطيع مواجهة إحداها خوفا من تَمَكُّن الأخرى؛ إذ يستطيع النظام القيام بعملية تطهير كاملة لديناميكية ألفا ولكن البلبلة والارتباك الذي يحدث أثناء ذلك سيقدم الفُرصة لدعاة التمرد لمحاولة تغيير النظام،، ومن الممكن للنظام كذلك القيام بتطهير دعاة التمرد ولكن هذا سيؤدي إلى استفحال كامل للفساد في ثنايا الدولة، وهذا في النهاية سيؤدي إلى سرعة انهيار النظام.

وقد انتبهت إنجلترا وأمريكا لهذا الأمر وحاولت استِباقه؛ فقامت وزارة الخارجية الأمريكية بتمويل الجهات والهيئات الأكاديمية الداعية لنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط؛ وذلك في محاولة لترويض الأنظمة نفسها وجعلها تُدرك أن وجودهم في خطر إلا إذا تعلموا مهارة الرَّقْصِ مع شعوبهم. وعلى غلبة الظن فإن قيام الإنجليز بإقامة قناة الجزيرة وإرسال خيرة كفاءاتها لها هو ضمن هذا المخطط. ولم تنجح هذه الخطط؛ وذلك لمشاكل دولية أشغلت (وما زالت تُشغل) الجميع.

والحلول الوحيدة العملية المتوفرة حاليا هي عمليات التخدير وتأجيل المشكلة إلى وقت لاحق. ولكن التأجيل يُؤدي إلى تفاقم هذه الديناميكيات في المجتمع، والأيام حبلى بالمفاجآت.

ورجوعا للموضوع فإنه يجب إدخال الديناميكيتين (الفساد والتمرد) إلى معادلات التحليل السياسي، وفي هذه الحالة فإن أسلوب "مسرح الدُّمى" لا يعود فَعَّالا في التحليل والوصف السياسي.

وليس الأمر فقط على ما سبق ولكن هناك ديناميكيات جديدة قد ظهرت في إنجلترا وأمريكا ويجب إدخالها كذلك في معادلات التحليل السياسي. وسنبدأ بأمريكا فالديناميكيات الجديدة أوضح هناك:

فالمجتمع في أمريكا يكاد ينشق نصفين وذلك من شدة النفور بين اليمين واليسار، وهذا الانشاق يتردد صداه في الأجهزة السيادية الأمريكية: فوزارة الخارجية والمخابرات الخارجية (CIA) وهيئة التحقيق الفدرالية (FBI) تَميل بشكل واضح نحو اليسار، وأما وزارة الدفاع والأمن العام وأجهزة الشرطة فَتَميل عموما نحو اليمين. وهذا النفور الشديد بين اليمين واليسار هو الذي مَكَّنَ شخصا مثل ترامب الوصول إلى رأس السلطة في أمريكا (وسنعود لهذه النقطة لاحقا).

وكذلك هناك ظاهرة جديدة بدأت من ثمانينات القرن الماضي وهو الفجوة بين المؤسسة السياسية والأجهزة الإدارية: فقديما كان يتم انتخاب السياسيين الأكفاء في الرئاسة ومجلس الشيوخ والنواب والمجالس والولايات، وأما الآن فإن المهارة الأساسية الوحيدة المطلوبة للسِّياسي هي القدرة على تسلية الجمهور. وتستطيع التَّأَكُّد من ذلك بالمقارنة بين شخصيات الأمس وشخصيات اليوم: فَشَتَّان بين روزفلت وترومان وآزنهاور وكينيدي ودالاس سابقا وبين ترامب وبوش الأول وبوش الثاني وكلنتون وبومبيو.

وما زال الموظفون في الأجهزة السيادية الإدارية يتميزون بالكفاءة، ولكن انتبه أن المؤسسة السياسية هي المهيمنة على الأجهزة الإدارية، وانتبه كذلك أن المشكلة في المؤسسة السياسية ليست متعلقة بفرد واحد وإنما المشكلة تتعلق بكامل المؤسسة السياسية نفسها؛ فقد امتلأت هذه المؤسسة خلال السنوات السابقة بالشخصيات السطحية بلا منطق ولا تفكير عميق. وانتبه كذلك أن الأجهزة الإدارية في أمريكا تُعاني كذلك من الاختلافات والنفور فيما بينها. وهذا يُفَسِّرُ الكثير من التخبطات والحماقات والتصرفات الطفولية التي تظهر في القرارات الأمريكية.

وهذه الفجوة بين المؤسسة السياسية والأجهزة الإدارية ظاهرة (ولكن بدرجة أقل) في إنجلترا: فالمؤسسة السياسية قد شابها بعض البلادة والسطحية، وتستطيع المقارنة بين الشخصيات السياسية الإنجليزية سابقا وحديثا: فَشَتَّان بين تشرتشل وآيدن سابقا وبين جونسون وهانت وماي وكاميرون.

ولكن هناك مشكلة أكبر في إنجلترا: فالانضباط وإرادة العمل في إنجلترا تنخفض يوما بعد يوم. وللمقارنة فإن الانضباط الإنجليزي في العمل كان مكافئا لألمانيا في أول الحرب العالمية الثانية، وما زال الانضباط وإرادة العمل مرتفعة في ألمانيا ويشهد على ذلك تَفَوُّقها الصناعي الكبير. ولكن الانضباط الإنجليزى قد انخفض كثيرا، وهذا أدى إلى ضمور واختفاء الكثير من الصناعات في إنجلترا. والقوة الاقتصادية في إنجلترا الآن تعتمد على

قطاعات الخدمات (الخدمات المالية والاستشارية والتعليمية إلخ) وقطاع الأبحاث التكنولوجية المتقدمة. وهذه القطاعات تعتمد تماما على موقع إنجلترا في العالم، وأي خضة لهذا الموقع سيؤثر سلبا عليها. وكذلك فإن شرق آسيا (الصين والدول المحيطة بها) قد أصبحت تُنافس إنجلترا في هذه القطاعات. وضمن الظاهر فإن تَطَوُّر الصين وتسارع النمو فيها يُمثل التهديد الأول والأكبر حاليا لإنجلترا. وللمقارنة فإن جودة الصناعات المتقدمة في ألمانيا وفرنسا تضمن لهما الريادة في السوق الأوروبية والأمريكية. ولكن إنجلترا لم تعد تُقدم منتجات صناعية وإنما خدمات، وهذه الخدمات ليست صعبة التقليد، وإذا استمرت الصين في النمو المُتَضَخِّم فما هي إلا سنوات وتبدأ المنافسة مع إنجلترا في قطاع خدماتها.

ومنذ فشل الإنجليز والأمريكان في احتلال العراق (عام 2006) وإنجلترا تتحرك في العالم بصمت وحذر، وتُحاول (كعادتها) اللعب على جميع الحبال. والاستثناء الوحيد هو موضوع البريكسيت وسنعود له لاحقا. لكن هناك مشكلة تتعلق باللعب على جميع الحبال:

فإذا كان اللَّاعب على الحبال قويا فإن جميع الأطراف تُحاول مراضاته كي يكون على الحياد، وهذا ما كانت تتمتع به إنجلترا منذ عام 1980 إلى عام 2006. وأما إذا كان اللاعب على الحبال ضعيفا فإنه سيحظى بنفور الجميع لضبابيته وعدم وضوحه، وهذا ما تَعيشه انجلترا الآن مع أصدقائها.

وهناك من يُضَخِّم كثيرا حجم التأثير للمخابرات الإنجليزية، وهذا كان صحيحا في القرن الماضي؛ فمهارات التأثير عند المخابرات الإنجليزية كانت متقدمة كثيرا مقارنة بالمخابرات الأخرى. ومن الممكن أن نقول إن المخابرات الإنجليزية ما زالت الأكثر مهارة في العالم، ولكن الفجوة بينها وبين المخابرات الأخرى قد تقلصت، وتزداد تقلصا مع الأيام. وأمَّا القوة التي ما زالت تحتفظ بها إنجلترا (وهي الأعلى في العالم) فهي جهازها الدبلوماسي، والسبب أن المهارات الدبلوماسية هي جزء موروث في الثقافة الإنجليزية وتُستخدم بشكل متواصل في الحياة الاجتماعية وإدارة الأعمال، ولهذا فإن هناك وفرة كبيرة من الموظفين المناسبين للعمل الدبلوماسي في انجلترا. والمهارات الدبلوماسية تتعلق بمهارة التأثير (Charming) والإقناع والسُّلوكيات الطبيعية التي لا تُثير الاستفزازات الاجتماعية. وهذه الصفات الموجودة في المجتمع الإنجليزي هي الداعم الحقيقي الآن للاقتصاد الإنجليزي، وبهذه الصفات فإن إنجلترا ما زالت قادرة على المنافسة في قطاع الخدمات والتجارة.

لكن هذه المهارات لم تعد شديدة الفعالية في التأثير السياسي وخصوصا بعد التقدم في المعرفة المتعلقة بالسلوكيات والعمل السياسي. وأفضل دلالة على ذلك أن أعضاء العائلة المالكة الإنجليزية كانوا دائما مَدْعُوِّين لحضور المناسبات المختلفة في شتى المجتمعات والدول، ولا تراهم الآن إلا في بعض المناسبات الرسمية في بعض الدول.

وقد شرحنا وبتفصيل الصفات السلوكية عند الإنجليز في الفصل 24 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

ورجوعا للموضوع فإنه من الضروري وضع هذه الديناميكيات الجديدة (الفجوة بين المؤسسة السياسية والأجهزة الإدارية وكذلك الشقاق بين اليمين واليسار في أمريكا وإنجلترا) في معادلات التحليل السياسي؛ فهذه الديناميكيات تضع الكثير من القيود الآن على التوجه السياسي لهما.

والنقطة الثالثة التي أنتقدها في التحريريين هي فرضية "الصراع الإنجليزي الأمريكي". والعجيب أنهم لا يزالون يَقبلون فرضية "الوفاق الروسي الأمريكي" ولكنهم (ودون أي تردد) يرفضون حتى مناقشة فرضية "الوفاق الإنجليزي الأمريكي". وفرضية الصراع الإنجليزي الأمريكي كانت صحيحة منذ 1945 إلى 1980: فإنجلترا قد خرجت منهكة من الحرب العالمية الثانية وكانت تعتمد على أمريكا في اقتصادها، وكانت أمريكا غنية جدا إلى الدرجة أن المخابرات الأمريكية كانت تَشْتَكي عدم القدرة على صرف ميزانيتها السنوية، وكانت أمريكا ترى نفسها الوارث الشرعي والوحيد للإمبراطورية الإنجليزية، وكانت المخابرات الأمريكية "فاضية شغل" وخصوصا بعد حالة الوفاق بينها وبين روسيا،، ولهذا فإن أمريكا كانت "تَتَسَلَّى" وتُشْغِلُ وقتها بإنجلترا.

وهذا كان في الماضي. ولكن دعونا نبحث الأمر الحالي: فضمن مستويات الانضباط والإرادة والمهارات الإدارية فإن ميزان القوة والنفوذ الدولي ينتقل شيئا فشيئا نحو المعسكر الشرقي (الصين والهند وروسيا) وبالأخص نحو التحالف الثنائي (روسيا والصين). وأصبح هذا الانتقال يُهَدِّدُ وبشكل حقيقي النفوذ الأنجلوساكسوني (أي نفوذ إنجلترا وأمريكا معا) في العالم. وهذا الأمر ليس مزحة ولا هو شيء عابر، وكانت بريطانيا وفي أكثر من موقف تُحَذِّرُ من العملاق الصيني. بل إن غلبة التخمين عندي أن إنجلترا حاولت اختبار فكرة ضم روسيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2000 وذلك لإبعاد الروس عن الصينيين.

وفي هذه الحالة فإنه من المستبعد جدا أن يقوم الإنجليز والأمريكان بالصراع وتبادل اللكمات بينهما والانشغال عن الخطر الذي يُهَدِّدُ نفوذهما معًا. بل إن الضِّباع إذا تعاركت فيما بينها وصَدَفَ أن اقترب فهد منهم فإنهم يَتَّحِدون عليه.

وإن التهديد الحقيقي للنفوذ الأنجلوساكسوني يتطلب الاستنتاج أن الإنجليز والأمريكان قد صَفُّوا حساباتهم وأنهم الآن في خندق واحد كتفا إلى كتف تجاه خصومهم. بالطبع هناك خلافات شديدة بينهما ولكنه ليس صراعًا على النفوذ وإنما اختلافات في ترتيب الأولويات واختيار الأساليب. وفي غير هذا فَهُمْ الآن في خندق واحد: فنفوذهما معًا قد أصبح في دائرة التهديد.

وهنا نرجع إلى البداية ... فقد قُلنا إن المخابرات الأمريكية كانت "فاضية شغل" وخصوصا بعد حالة الوفاق بينها وبين روسيا،، ولهذا فإن أمريكا كانت "تَتَسَلَّى وتُشْغِلُ وقتها" بإنجلترا. ولكن الخَصْم الحقيقي لأمريكا لم يكن الإنجليز وإنما روسيا الشيوعية، وحالة الوفاق بين روسيا وأمريكا كانت حالة مؤقتة ضمن خطة آيزنهاور–كينيدي: فقد انتبه الأمريكان أن المبدأ الشيوعي قوي جدا وقت المواجهة ولكنه ضعيف جدا وقت السلم، وذلك لأن المبدأ الشيوعي لا يملك الأدوات السلمية التي تفض الخلاف بين الناس. فكانت خطة آيزنهاور–كينيدي هي عمل وفاق بينهم وبين الروس، مما يخفف الضغط الخارجي على الروس، وتبدأ المشاكل الداخلية بالظهور في روسيا.

وقد استفحلت المشاكل الداخلية في روسيا في آخر السبعينات، ووجدت أمريكا أن الوقت قد حان لتنفيذ المرحلة الثالثة من خطة آيزنهاور، فبدأت بحرب باردة مُكْلِفَة جدا، واستطاعت إيهام الروس أن الأمريكان يُخَطِّطون لضرب روسيا نوويا بعد التَّمَكُّن من تكنولوجيا "حرب النجوم"، وبالتالي استطاع الأمريكان أن يضعوا روسيا في الحفرة بين المشاكل الداخلية والمواجهة الخارجية. وما كان يُمكن للأمريكان أن يدخلوا في هذه المواجهة ويَتَكَلَّفوا الأموال الطائلة اللَّازمة لها دون أن يقوموا بترتيب بيتهم الداخلي؛ أي الوصول إلى حالة وفاق بينها وبين الإنجليز. ولهذا فإن غلبة الظن أن الوفاق الإنجليزي الأمريكي قد بدأ عام 1980.

ولكن هنا يجب التنبيه لوجود شيء من النفور بين الإنجليز والأمريكان، وغلبة التخمين أن هذا يعود لحرب العراق عام 2003: فقد كان تعداد الجيش الأمريكي في بداية الحرب حوالي 150 ألف جندي، والجيش الإنجليزي حوالي 50 ألفا. ولكن بعدها اضطرت أمريكا لزيادة الجيش إلى حوالي 250 ألفا، وأما الإنجليز فقد انخفض تعداد جيشهم إلى 6 آلاف جندي. ولا أستغرب أن يشعر الأمريكان بشيء من المرارة من هذا التصرف، ولكن لم تصل هذه المرارة إلى تَبادُل اللكمات بينهما، فكما ذكرنا فإن نفوذ الأنجلوساكسوني قد أصبح على المحك، ومن غير المتوقع أن ينشغلا في صراعٍ عن الخصم الأهم.

ونستطيع هنا أن نضع صورة عمومية للصراع الدولي الحالي بين المعسكر الشرقي (روسيا والصين وإيران) والمعسكر الغربي (إنجلترا وأمريكا). وبالنسبة لأوروبا فإن لِسانَهم مع أمريكا وسُيوفهم ما زالت في أغمادِها؛ إذ لا توجد مصلحة لهم أو مضرة عليهم من الصراع القائم حالِيًّا بين الشرق والغرب.

وكذلك فإن ألمانيا وفرنسا لا تخافان إيران: فقد استطاعت إيران اقناع الأوروبيين أن إيران شيعة ولا يُمكنهم أن يُسيطروا على الشرق الأوسط. والظاهر أن هذه كانت كذلك نظرة أوباما، وكانت خطته لإيران مشابهة لخطة آيزنهاور لروسيا: فغلبة الظن أن أوباما أراد أن يُخَفِّفَ الضغط على إيران من أجل أن يَسْمَحَ للمشاكل الداخلية في إيران من الظهور، وربما يتم بعدها عمل فتنة بين الشيعة والسنة في إيران وخارجها. والمشكلة الوحيدة لخطة أوباما كانت من اليمين الأمريكي المحافظ، وكما ذكرنا سابقا أنَّ إحدى المشاكل الحقيقية في أمريكا أن المؤسسة السياسية فيها قد بدأت تَتَّصِفُ بالسطحية والبلادة.

وبالنسبة لإنجلترا فهي أكثر وعيا لخطورة إيران على مصالحها، وقد اقتنعت إنجلترا ومنذ زمن طويل أن اللُّعب مع الإسلام (شيعة أو سنة) خطير جدا. ولكنها في هذه اللحظة ترى الخطر الصيني الروسي أكثر إلحاحا ويأخذ الأولوية من الخطر الإيراني.

وبالنسبة لروسيا فإنها ترى (على غلبة الظن) أن مِن مصلحتها الضرورية أن تكون إيران قوة نووية، ولكن ليس اليوم ولا غدًا ولا بعد خمس سنوات، وإنما خلال الـ 20 سنة القادمة. والسبب هو في ضرورة عمل التوازن بين "شلة الأصدقاء": فالانضباط وإرادة العمل في روسيا منخفضة، والتَّفوق الصناعي الوحيد في روسيا يتعلق بصناعة الصواريخ والطيران العسكري. وفي المقابل فإن الانضباط وإرادة العمل في الصين ضخمة جدا. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فسيكون للصين القدرة على ابتلاع روسيا اقتصاديا وثقافيا. والطريقة الوحيدة التي

يُمكن فيها موازنة القوة الصينية هي في خلق "شلة أصدقاء" يكونون على درجة عالية من القوة الكافية لعمل هذا التوازن. ولهذا فهي تولي اهتماما كبيرا لتحالفها مع الهند وإيران، وربما لاحقا تركيا.

بالتالي فإن الاستراتيجية الروسية بعيدة المدى (والتي صنعها جورباتشوف) تقتضي التحالف الحقيقي الكامل المُتكامل مع الصين لمواجهة العالم الغربي، وفي نفس الوقت عمل "شلة من الأصدقاء" ذوي قوة كافية لعمل التوازن اللازم بين روسيا والصين في المستقبل البعيد. ولا توجد مشكلة عند الصينيين في هذا الترتيب، فَعَيْنُ الصين الآن هو على سوقَيْن ضخمين وهما سوق أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وبالنسبة لتركيا فهي تأخذ خيار الحياد (مِثْلُها مثل ألمانيا وفرنسا) فيما يتعلق بالصراع الشرقي الغربي، ولكنها تَميل يوما بعد يوم نحو المعسكر الشرقي. وهذا من الناحية الدولية، وأمَّا من الناحية الإقليمية فإن هناك تحالفا ظاهرا متينا بين تركيا وإيران (والذي أسسه نجم الدين أربكان في تسعينات القرن الماضي). وقد وصل هذا التحالف إلى مستوى مرتفع من العقلانية: فَهُمْ قد استطاعوا أن يتفقوا وبشدة على بعض المَلَفَّات، واتفقوا أن يختلفوا وبشدة في ملفات أخرى، ولا يؤثر الملف على الملف الآخر. وهذا مستوى مرتفع في العمل السياسي والاستراتيجي، وهذا ما تحدثنا عنه سابقا أن الوعي في إيران وتركيا قد وصل إلى "المستوى الحرج".

وبالنسبة لإيران فهي ليست مستعجلة في القوة النووية، فَتَحالفها الظاهر مع الروس يضع لها شيئا من الأمان، كما أنها قد وصلت إلى درجة جيدة من القوة لفرض الردع بينها وبين خصومها. واللعبة الآن بين إيران وأمريكا هي لعبة أعصاب، ولكن كِلاهُما لا يُريد الحرب: فالخصم الحقيقي لأمريكا الآن ليست إيران وإنما الصين، وهي تسعى جادة لرفع المستوى المعيشي للعمال الصينيين (وبالتالي تزيد كلفة الصناعة في الصين)، ولرفع الدعم الصيني عن المصانع، ولتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الصين،، وهذا كله سَيُخَفِّفُ من تسارع النمو الاقتصادي في الصين. وبالتالي فإن أي حرب بين أمريكا وإيران ستكون مكلفة جدا لأمريكا وستؤدي حَتْمًا إلى تَرَبُّع الصين على عرش الصناعة في العالم.

ولكن لم تَسْتَطع أمريكا إبقاء إيران على الحياد ضمن صراعها التجاري الحالي مع الصين. والظاهر أن هذا الأمر قد جاء ضمن مكيدة إيرانية. وسأبدأ شرح ذلك بالقول إن ترامب هو شخص بلا خبرة سياسية ولا هو حَسَنُ الاستماع ويظن نفسه القائد المُلهم. وقد أحاط نفسه بإدارات من شاكلته. وقد كان يستفز إيران بالتهديدات التي منها: دمار غير مسبوق، والمسح من الخارطة، ونهاية إيران، إلخ. وكانت إيران ترد إعلاميا، ولكنها كانت (على غلبة التخمين) تُرسل ما يُفيد الارتباك والخوف. وتَمادى ترامب في تهديداته وأعلن الانسحاب من الاتفاق النووي ولم تفعل إيران شيئا سوى الشكوى وربما التَّرَجِّي والطلب من أوروبا مساعدتها في الأمر. وتَمادى ترامب أكثر وأعلن العقوبات على الدول المستوردة للنفط باستثناء 8 منهم ولم تفعل إيران شيئا سوى التنديد والضغط على أوروبا كي تتصرف أو تتشارك مع إيران في الكلفة الإقتصادية الناتجة عن العقوبات الأمريكية. وتمادى ترامب أكثر وأكثر وأعلن إلغاء الاعفاءات عن الدول الثمانية.

وهنا تغيرت اللهجة الإيرانية فجأة وبشكل كامل: فذهب سُلَيْماني إلى العراق وعمل عدة اجتماعات ظهر منها أنه يُريد ضَرْبَ القوات الأمريكية هناك، وتم عمل تفجيرات في بعض السفن في الخليج، وأعلنت إيران تخفيض

التزاماتها في الاتفاق النووي وأنها ستقوم بعمليات التخفيض كل 60 يوما. وقامت باسقاط طائرة مُسَيَّرة: وهي ليست كأي طائرة فثمنها يزيد عن 200 مليون دولار (أي أنها أغلى من الـ إف–35).

وهذا التغيير المفاجئ في اللهجة والسلوك الإيراني كان مفاجئا للأمريكان وأدى إلى ارتباكهم، ولهذا نقول إن هذا الأمر كان مكيدة إيرانية؛ إذ كان بالإمكان لإيران إظهار القوة في ردعها وعنجهيتها في اليوم الأول لخروج ترامب من الاتفاق النووي، ولربما لم يتمادى ترامب فيما فعل. ولكن ترك الأمور حتى اللحظة الأخيرة ثم إظهار الردع والعنجهية يدل أن الأمر فيه مكيدة.

وهذا قد يُفَسِّر الكثير من التخبطات التي حدثت بعد ذلك، فترامب لم يعد يُوَجِّهُ التهديدات الساحقة تجاه إيران، ويُحاول بطريقة أو بأخرى عمل الاجتماع معهم للخروج من الموقف الحالي بماء الوجه. والوجه هنا ليس وجه ترامب ولا وجه الإدارة الأمريكية وإنما وجه اليمين المحافظ برمته.

وانتبه أن المعركة الانتخابية بينه وبين الديمقراطيين ما زالت مُبَكِّرة، ولكنه بدأ (بعد العنجهية الإيرانية) بمهاجمة نُوَّاب ورموز الحزب الديموقراطي بألفاظٍ اعتبرها الكثيرون أنها عنصرية. ومع شدة الانتقادات التي تم توجيهها لترامب إلا أنه نَجَحَ في ابعاد انتباه الناس عن المشكلة الإيرانية وتوجيهها إلى المشاكل الأمريكية الداخلية.

وترامب ليس شخصا غبيا على الإطلاق، لكنه (كما ذكرنا سابقا) بلا خبرة سياسية ولا حُسْنِ استماع ويظن نفسه القائد المُلهم. وعنده صفات أخرى تجعله ظاهرة جديدة في السياسة الأمريكية: فالرجل ينطبق عليه القول: "إن لم تستح فاصنع ما شئت"؛ فهو يكذب ويعلم أنه يكذب ويعلم أن كذبه مكشوف ولا يُبالي، وتأتيه الفضيحة ويعلم أنها فضيحة ويعلم أن الفضيحة قد انكشفت ولا يُبالي. وهذه الشخصية ما كان يُمكن لها أن تصل إلى السلطة في أمريكا لولا هذا الانشقاق الكبير في المجتمع بين اليمين واليسار.

وكذلك فإن ترامب يتميز بمهارة المذياع: فهو قادر على التحدث لثلاث ساعات متواصلة دون كلل أو ملل. وحديثه ليس بالشيء العميق، ولكنه قد يكون مُسَلِّيًا للكثير من الناس. وتجد هذه الصفة عند بعض الإعلاميين العرب في التوك شو (Talk Show).

وعموما فإن هناك حوالي 20% من المجتمع الأمريكي يعتبرون ترامب أنه المُخَلِّصُ المنتظر، وهناك 20% يُساندون ترامب لأنه يقول بصوت عالٍ ما يقولونه هم بهمس. وهناك حوالي 40% من المجتمع يعتبرون ترامب أنه الشيطان الرَّجيم (وهؤلاء هم اليسار). ويبقى 20% لم يتخذوا قرارهم بعد. وهؤلاء ينظرون إلى أمرين: جُيوبهم والكريزما عند المُرَشَّحين. وبالنسبة للجُيوب فإن الاقتصاد يظهر عليه التحسن بسبب انخفاض الضرائب (وإن كان هذا الأمر سَيُسَبِّبُ مشكلة كبيرة في أمريكا لاحقا)، وأمَّا بالنسبة للكريزما فإن صفة المذياع عند ترامب ليس لها مثيل عند المرشحين الديموقراطيين الحاليين، وبالتالي فإن غلبة التخمين أن ترامب سينجح في الانتخابات القادمة إلا إذا ظهر ركود مفاجئ في أمريكا.

وضمن غلبة التخمين فإنه من مصلحة الجميع في المعسكر الشرقي أن ينجح ترامب في الانتخابات: فظاهرة ترامب لا تتكرر، ووجود ترامب سَيُقدم العذر الكافي لروسيا والصين لتخفيف احتياطاتهم من الدولار وتخفيف ما يملكونه من سندات الائتمان الأمريكية.

ومن المؤكد أن ما يفعله ترامب في الصين وإيران مؤلما لهما، ولكن ما يَحْفُرُهُ ترامب داخل المجتمع الأمريكي هو أكثر ضررا لأمريكا من الألم الذي يأتي للصين وإيران. ولكن يبقى السؤال: هل تستطيع الصين وإيران تَحَمُّل ترامب أربع سنوات أخرى؟ وإذا كان الجواب نعم، فإنك ستجد الصين وإيران يُحاولان مراضاة ترامب وربما يُشْبِعون بعض غُروره ويُظْهِروه للأمريكان أنه القائد العظيم، وهذا سَيُساعد ترامب في معركته الانتخابية، وإلا فإنهم سَيُحاولون إحراجه واستفزازه في مشاكل خارجية. وهذا الأمر سيتضح في شهر يونيو السنة القادمة (2020).

وأكبر مشكلة يتسبب فيها ترامب لأمريكا هو موضوع الديون الأمريكية: فبسبب نقص الضرائب فإن على أمريكا التداين عبر تقديم سندات الإئتمان للجمهور والدول الخارجية. وقد وصل الدين العام الأمريكي حوالي 20 تريليون دولار، وقد وصل عجز الميزانية في السنة الحالية إلى تريليون دولار (أي أن أمريكا بحاجة إلى دين مقداره تريليون دولار). والظاهرة العجيبة الجديدة في أمريكا هو أن الاقتصاد يتحسن وفي الوقت نفسه فإن عجر الميزانية يزيد. وإذا استمر هذا الأمر فإن الميزانية لفوائد الديون ستكون أكبر من الميزانية لوزارة الدفاع خلال السنوات القليلة القادمة.

وقد يقول البعض أن هذا ليس مشكلة لأمريكا لأنها تستطيع طباعة ما تريد من الدولارات. ولكن هذا غير دقيق؛ إذ إن أمريكا إذا بدأت طباعة الدولار وبشكل أكبر من المعقول فإن سعر الدولار سيهوي، مما سيسبب حالة تضخم (أي أن أسعار البضائع داخل أمريكا ستزيد)، وهذا سيؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة.

ورجوعا إلى الإنجليز ... فإنهم منذ عام 1940 وهم يضعون الخطة العبقرية وإذا بخطتهم تفشل ويذوقون أذاها، ومنها:

قامت إنجلترا بحماية هتلر وغض الطرف عن اعتداءاته؛ وذلك أملا في أن يقوم الشيطان (ألمانيا النازية) بضرب إبليس (روسيا الشيوعية). ولكن الذي لم يخطر على بالهم أن يَضْرُبَهم الشيطان أولا قبل ضربه لإبليس. وهذا ما أسقط إنجلترا من المستوى الأول في العالم.

وقد ساعد الإنجليز اليهود على الإستقلال في فلسطين الغربية (أرض الـ 48)، ولم ينتبهوا وقتها أن اليهود أبناء عاقُّون وأن تصرفاتهم في فلسطين ستكون حمقاء. وما هي إلا عدة سنوات قليلة وإذا اليهود يحتلون المسجد الأقصى، وهذا أدَّى إلى استيقاظ العالم الإسلامي من سبات طويل جدا. وقد أصبحت الحماقات اليهودية في فلسطين إحدى المنغصات الحقيقية عند الساسة الغربيين.

وقد مكرت إنجلترا (وأمريكا) بصدام حسين عام 1990: فقد خرج صدام من الحرب العراقية الإيرانية مُكَدَّسًا بالأسلحة. ومع أنه مرتبط مع الغرب إلا أنه قد بدأ يشعر ويتصرف وكأنه السرجون الأول الأشوري للعراق الحديث، وبدأ العراق وقتها القيام بعدة مشاريع في التسليح الثقيل. وكذلك فقد أصبحت الانقلابات العسكرية في

العراق قصة من الماضي. وهنا أصبح صدام خطرا على الخليج (ضمن المدى البعيد)، فكانت الخطة هي استدراجه إلى الكويت. وقد ابتلع صدام الإغراءات في هذا الأمر وقام باحتلال الكويت، ولم يصدر على إثرها أي تهديد مباشر من الغرب تجاه صدام سوى الاستنكارات الإعلامية، وهنا قام صدام وأعلن ضم الكويت إلى العراق، وهو بهذا العمل قد قطع أي رابط بينه وبين أي حليف محتمل (مثل فرنسا وروسيا والصين)، ولم يستطع عندها أي صديق لصدام أن يتدخل. وهنا اسْتَفْرَدَ به الإنجليز والأمريكان وضربوه الضربة الشديدة التي أرجعت صدام إلى حجمه الطبيعي.

ولكن الذي لم يخطر ببال الإنجليز والأمريكان أن حرب العراق 1990 قد شَقَّت السلفية النظرية نصفين وخرجت منه السلفية الجهادية بجميع أطيافها. وهذه السلفية الجهادية قد أثرت كثيرا على سياسات العالم الغربي في السنوات التالية.

وقد حاولت إنجلترا وأمريكا أن تَمْكُرَ بإيران: فقد بدأت إيران برنامجها النووي. ولكنَّ إيران ليست كالعراق، واحتلالها يتطلب الكثير من التضحيات. فكانت خطتهم هي أسلوب عنترة: وهو ضرب الضعيف الضربة الهائلة التي ينخلع لها قلب القوي. وتم احتلال العراق، وبدأت بعدها المفاوضات الغربية الإيرانية. ولكن الذي لم يخطر ببال الإنجليز والأمريكان أن العراق سيكون مستنقعا ضخما لهما أخلاقيا وماديا وسياسيا، ولتنزف الخزينة الأمريكية حوالي 5 تريليونات دولار على حرب العراق. وقد استغلت عدة دول هذا الإنشغال الأنجلوساكسوني في العراق: فقد أخذتها روسيا فرصة لِفَرْدِ عضلاتها من جديد، ولقد استطاعت الصين التربع على عرش الصناعة العالمية، وقد استطاعت تركيا أخذ زمام المبادة في تقرير مستقبلها، وقد استطاعت إيران الصمود أمام الغرب. فالمستنقع العراقي كان ضربة حقيقية قاسية للنفوذ الأنجلوساكسوني (الإنجليزي والأمريكي معًا) في العالم.

ومنذ عام 2006 والإنجليز يتحركون بحذر شديد، ويُفَضِّلون الابتعاد عن واجهات الأمور، ولا تراهم يقومون بتسويق المبادرات باستثناء موقف عجيب جدا وهو البريكسيت؛ وهو مشروع الطَّلاق مع الإتحاد الأوروبي. وهذا الموقف هو انحراف حاد جدا في الطريق.

وأمر البريكسيت مُحَيِّرٌ جدا: فكثير من الدراسات تقول إن انجلترا ستخسر كثيرا منه، ولكن هذا القرار قد اتخذته انجلترا بجميع أجهزتها، بل إن هناك اتهاما صريحا تجاه رئيس حزب العمال البريطاني أنه قَصَّرَ في مواجهة الاستفتاء.

ولا يتوفر لدي أي احتمالات معقولة لهذا القرار الإنجليزي، ولكن من الممكن وضع الاحتمالات التالية:

- أن إنجلترا وجدت أن العملة الأوروبية في طريقها للانهيار فقررت استباق ذلك بالخروج من الاتحاد الأوروبي.
- أن انجلترا وجدت أن دول شرق أوروبا ستنهار اقتصاديا (مثلما حدث في اليونان)، وأن هذا سيؤدي إلى نزوح كبير من تلك الدول إلى انجلترا، ففضلت انجلترا استباق ذلك والخروج من الاتحاد الأوروبي.

- أن إنجلترا وجدت أن اسكتلندا قد تنجح أخيرا في استفتاء الاستقلال عنها، وهنا فإن إنجلترا بحاجة للتصرف بحزم وقسوة مع اسكتلندا وبشكل قد يُخالف المعايير الأوروبية، ولهذا فضلت إنجلترا الخروج من الاتحاد الأوروبي من أجل ذلك.

وهذه الاحتمالات مستبعدة؛ فهي لا تُبرر خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي، ولهذا فما زال الأمر غامضا، وننتظر توفر المعلومات عنه.

ولكنني أتساءل هنا حقا (بعد استعراض المكائد الإنجليزية الفاشلة التي قاموا بها) إن كانوا سينجحون في الهدف الذي قاموا من أجله بالخروج من الإتحاد الأوروبي!

وما سبق كان رحلة في التحليل السياسي، وكان التركيز فيه على ما أظنه أخطاءً كبيرة عند التحريريين في طريقة تحليلهم للوقائع السياسية.

وتوجد هنا نقطة أخيرة في موضوع التحليل السياسي تتعلق بـ "حزب الله":
فقد وضعتُ فصلا كاملا عن حزب الله (الفصل 15 من كتاب "سياسات الأمم")، وما زِلْتُ أرى ذلك الفصل دقيقا في تحليل ذلك الحزب باستثناء النقطة الأخيرة فيه، ولو أني سأكتب هذا الفصل مرة أخرى لما وضعتها. وهذه النقطة تتعلق بالحديث الشريف: " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم ...". وقد كنت دقيقا في اختيار الكلمات وقلت "إن هذا الحديث ينطبق انطباقا جيدا على حزب الله". وإذا أردنا الصدق فإن الجزء "لعدوهم قاهرين" والجزء "لا يضرهم من خالفهم" ما زالت تَنْطبق انطباقا جيدا على حزب الله، إلا أن الجزء "على الحق ظاهرين" قد نَسَفَهُ تماما اشتراك الحزب مع النظام السوري في ضرب الثورة السورية.

وعلى أية حال فإن هذا الحديث ظني الثبوت ظني الدلالة. وقد يقول البعض إن الأمور غامضة في سوريا وربما كان هناك عذر لحزب الله في دخوله الحرب مع النظام. ولكننا مسؤولون بحدود المعلومات الظاهرة والمتوفرة لدينا، وخارج هذه الحدود فنحن غير مسؤولين ولا محاسبين. وضمن الظاهر المتوفر من المعلومات فإن المشاركة الإعلامية والعسكرية والسند والمدد من حزب الله للنظام السوري في قتاله الثورة السورية كان خروجا عن الحق وإثما كبيرا.

ومع قولنا إن مشاركة حزب الله ضد الثورة كان خروجا عن الحق، إلا أن هذا لا يعني أن كل عمل لحزب الله هو شر. وهناك مرحلتان يجب التفريق بينهما: مرحلة التحليل السياسي ومرحلة اتخاذ القرار. وفي التحليل السياسي فعليك أن تنظر إلى الواقع بعقل صافٍ وأعصاب باردة ودون أية مشاعر. وأما في مرحلة اتخاذ القرار فيُمكنك (إذا اردت) أن تُدْخِل في صناعة القرار: المشاعر والتقاليد والأعراف إلخ.

وهنا فإني أريد أن أنظر إلى واقع حزب الله وبأعصاب باردة وأسأل: هل مقاومة حزب الله لإسرائيل حقيقية أم تمثيل؟ وهل تهريب الأسلحة إلى حماس والجهاد حقيقية أم تمثيل؟ وهل قيام حزب الله بنقل الخبرات وتقديم التدريبات لحماس والجهاد حقيقية أم تمثيل؟

وأنا لا أسأل هنا عن التبريرات والأعذار والأسباب، وإنما في هذه المرحلة من التحليل فإني أسأل عن الأعمال السابقة إن كانت حقيقية أم تمثيل!

وضمن الظاهر المحسوس فإن ما سبق حقيقي. ويجب هنا التنبيه أن منظمة حزب الله لا تستخدم المبدأ الإسلامي أساسا في اتخاذ القرار وإنما هي منظمة براغماتية، ولكنها تتصف بحماسة دينية عالية. والهدف الأساسي لحزب الله هو العيش في جنوب لبنان بكرامة. ولكن الأهداف الأخرى المُعْلَنَة (تحرير مزارع شبعا وتحرير القدس إلخ) ليست تمثيلا؛ فقد استطاع الحزب نشر فكرة المقاومة وأنها فكرة ناجحة، واستطاع نقل المهارات والخبرات إلى قطاع غزة. وهذه الأعمال ليست تمثيلا.

كذلك انتبه أنه لا يوجد توازن قوة بين حزب الله والعدو الإسرائيلي؛ وإنما يوجد توازن ردع. وسبب هذا التوازن هو الانضباط والإرادة لدى حزب الله، وعدم وجود إرادة حقيقية عند إسرائيل: إذ من الممكن لإسرائيل أن تَقْضي تماما على حزب الله ومنذ زمن بعيد، ولكنَّ هذا يتطلب كلفة مادية عالية والتضحية بالكثير من الجنود. ولا يوجد عند الإسرائيليين الإرادة للتضحية في سبيل ذلك. فالأمر ليس توازن قوة بل توازن ردع، ويعتمد هذا الردع بشكل كبير على خوف إسرائيليين من التضحية.

وهنا نصل إلى آخر عنوان في هذه المقالة قبل الخاتمة ... وهذا العنوان يتعلق بموضوعات أراها جديرة بالبحث والدراسة. والنية عندي إن طال بي العمر أن أبحثها للإثبات أو النَّفي، وإلا فقد وضعتها هنا للتنبيه لأهميتها. وهذه الموضوعات تتعلق بالتالي: خمار المرأة والحكم الذاتي والنجاسات ألفا وبيتا وقتل المرتد وعقود الزواج ومصادر التشريع.

وأما **خمار المرأة** ... فإن هناك أمرا في النصوص قد أثار انتباهي، وهي قول الله تعالى في ثلاثة نصوص: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ..." (59 – الأحزاب)، " قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (30 – النور)، "وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ..." (31–النور).

وسأشرح نقطة الانتباه من خلال الموقفين التاليين:
لنفترض في الموقف الأول أن الملك قال لزيد: يا زيد، افعل كذا. وفي الموقف الثاني قال الملك لوزيره: يا وزير، قل لزيد أن يفعل كذا.

فأي الموقفين أشد حَزْمًا؟

وبالتأكيد فإن الموقف الأول هو أشد حزما من الموقف الثاني. وهنا نقطة الانتباه؛ ففي آية نساء النبي قال تعالى: "يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ..." (32–الأحزاب)، لكن في الآيات الثلاثة السابقة فإن الطلب جاء عن طريق الرسول عليه السلام.

فما الفرق بين الصيغتين؟

وإذا كان الفرق يتعلق بأن الحزم في الآيات الثلاث أقل من آية "يا نساء النبي" فإن السؤال التالي سيكون: هل هذا الفرق كافي لإخراج الآيات الثلاث من دائرة الطَّلب الجازم وإدخاله إلى دائرة الطَّلب غير الجازم؟

وانتبه هنا ... أيا كان الجواب فإن خمار المرأة هو إحدى الهَوِيَّات الإسلامية. وإنما يبقى السؤال ... إذا كان استخدام صيغة "قل" يجعل هذه الآيات أقل حزما من آيات الطلب المباشر، فهل "أقل حزما" كافية لإدخال هذه الآيات إلى دائرة "الطلب غير الجازم"؟

ومن خلال نظرة سريعة وجدت الكثير من آيات "قل" في الوعظ والإرشاد والتحذير والقصص، ولكن في الأحكام الشرعية فإن الآيات التي تتضمن "قل لفلان" هي الآيات الثلاثة السابقة والآيتان التاليتان:

"قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلالٌ" (31–إبراهيم). "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلا" (28–الأحزاب).

وبالنسبة لآية "قل لعبادي" فهل هذه الآية تتعلق بالفرائض أم عموم الصلاة، وهل تتعلق بالزكاة أم عموم الصدقات؟

وهناك ملاحظة أخرى لـ "قل" في الآية: "قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ..." (145–الأنعام). وهذه الآية مكية، وقامت "قل" بإضافة معنى محددا إلى الآية: فلو لم يكن في الآية "قل" لكانت الآية حصرية، ولأصبح أي تحريم جديد هو نسخ لها. ولكن "قل" وضعت الحُكْمَ في الحاضر (أي في وقت نزول الآية) والماضي، وفيها تلميح أن هناك أحكاما إضافية أخرى في الأطعمة ستأتي لاحقا، ولهذا فإن تحريم كل ذي ناب ليس نسخا لهذه الآية وإنما إضافة.

وانتبه أن صيغة "ما حُرِّمَ إلا كذا" أكثر حصرية من صيغة "إنما حُرِّمَ كذا"، وهنا تأتي فائدة "قل" في آية "قل لا أجد" أنها تضع المعنى في الحاضر والماضي، وتوحي بأنَّ هناك إضافات في التحريم ستأتي لاحقا. وهذا ما يزيد من الاحتمالية أن "قل" في آيات الأحكام قد تُفيد معنى إضافيا في الحكم الشرعي.

ولنقم بتحليل الآية قُل "لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ" (30 – النور)؛ لأنها الأكثر وضوحا:

"يحفظوا فروجهم": وهذه هي عبارة مجازية، ومثلها: "حِفْظُ ماء الوجه" فهي عبارة مجازية لأنه لا يوجد للوجه ماء يُحفظ، وإنما معنى العبارة هو الانسحاب من الموقف بكرامة. وكذلك "يحفظوا فروجهم" فهي عبارة مجازية. وفي الآية: "وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ" (5–المؤمنون) فإنه واضح من السياق أن المعنى المقصود هو تجنب الزنا، وأما في آية "قل للمؤمنين" فإن المعنى من السياق هو "ستر العورة" لأنها المقابل لـ "غض البصر"، وهذا التفسير يتوافق مع تفسير الطبري والقرطبي.

" أَزْكَىٰ لَهُمْ" وهو اسم تفضيل، مثل حسن وأحسن وفضل وأفضل إلخ. ولكن ليس كل اسم تفضيل في القرآن يكون تفضيلا، فقد قال تعالى: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا (24–الفرقان). و"أحسن" في هذه الآية لا تعني أن مقام المشركين يوم القيامة "حسن"؛ إذ إنَّ هذه الصيغة في التفضيل جاءت مجازية. وفي المقابل فإنه يوجد في القرآن موضوعان واضحان: الموضوع الأول وهو الوعظ والإرشاد والتحذير والقصص، وهذه يتم صياغتها بالصيغة القصصية في التعبير كما هي عادة العرب. وأما الموضوع الثاني فهو الأحكام الشرعية وهذه يتم صياغتها بالصيغة القانونية. وبالتالي فإن صيغة التفضيل في الوعظ والقصص قد لا تُماثل صيغة التفضيل في الأحكام الشرعية.

وما سبق لا يكفي أبدا لوضع الحُكْم الشرعي (وإلا نكون قد اتصفنا بالتجمد النصي)، وإنما يتعين جَمْعُ جميع الأدلة والقرائن ذات العلاقة (أحاديث نبوية وأخبار صحابة إلخ) وتصنيفها وترتيبها (مرة حسب صراحة دلالتها ومرة أخرى حسب ثُبوت سندها)، ثم نقارنها بعضها ببعض وذلك للوصول إلى الاستنتاجات.

وتوجد هنا ملاحظتان:

في اللحظة التي ندخل فيها إلى نقاش موضوع فرائضية "خمار المرأة" فإن البعض سيضع في ذهنه صورتين: الصورة الأولى على اليمين لامرأة محجبة، والصورة على اليسار لامرأة لابسة شورت قصير يظهر فيه جميع مفاتنها (ولتكن توضيحًا "هيفاء وهبي" في شبابها). وهنا سيقوم الشخص بالتساؤل (وبشكل غريزي): هل يمكن أن يُجيز الإسلام هذه الصورة اليسار! وبالطبع فإن الجواب هو بالاستحالة، وعندها سينظر لموضوع النقاش بعدائية وغضب.

ولكن الأمر ليس كذلك: فالحرائر العربيات قبل الإسلام كن يلبسن باحتشام، ويحق للدولة أن تفرض الاحتشام ولا خلاف في ذلك، وبالتالي فإن تلك الصورة اليسار ليست صحيحة. وأما الصورة الصحيحة للمقارنة فهي صورة الحرائر قبل الإسلام: فآمنة بنت وهب (والدة الرسول) كانت تخرج إلى السوق محتشمة ولكن بلا غطاء للرأس، وكذلك كانت تفعل خديجة بنت خويلد (زوجة الرسول). وهذه الصورة التي يجب أن نضعها للمقارنة: فتكون الصورة على اليمين لامرأة محجبة، وعلى اليسار صورة تُماثل ما كانت تلبسه السيدة "خديجة بنت خويلد".

وبالطبع فإن ما سبق لا يُحلل شيئا حَرَّمَهُ الله، وإنما الذي يُحَرِّمُ ويُحَلِّلُ هي النصوص الشرعية. ولكن الهدف من التصوير السابق أن نُخَفِّف من شعور الغضب والعدائية تجاه مناقشة هذا الموضوع.

وأما الموضوع الثاني فيتعلق "بستر العورة": فستر العورة هي صفة من صفات أحرار العرب قبل الإسلام، وقد شَرَّعَه الإسلام بعد ذلك. ولكنك إذا اشتكيت أمرا ولم يكن هذا الأمر ضروريا أو طارئا فإن هذا لا يمنعك من الذهاب إلى الطبيب والكشف عليك. وفي المقابل فإنه لا يجوز لك على الإطلاق أكل الميتة إلا في حالات الضرورة القصوى دون بغي أو عدوان،، فالحزم فيما يتعلق "بستر العورة" أقل درجة من الحزم فيما يتعلق بأكل الميتة.

وربما يقول البعض إنَّ خمار المرأة وستر العورة هما في نص واحد، وبالتالي فإن القول عن خمار المرآة أنه مستحب يتطلب أن نقول عن ستر العورة أنه مستحب وهذا غير معقول. وهذا المنطق مفهوم إلا أنه ليس هكذا تُرْبَط الأمور: فتساؤلنا كان عن صيغة "قل لفلان" إذا كانت أقل حزما من صيغة "يا فلان". وإذا كان الأمر كذلك فإن علينا تحديد مستوى الحزم لكل عنصر في تلك الآيات وذلك عن طريق جمع القرائن ذات العلاقة.

ومن الضروري في جمع القرائن أن ننتبه لقوة الثبوت: فهناك أحاديث في هذا الموضوع مقطوعة (أي أنَّ فيها إرسال) وهي قرائن تبقى قوية ويُحْتَجُّ بها ولكنها تبقى أقل من الصحيح.

وكذلك يجب الانتباه لدلالة المتن، فمثلا الصيغة: "لا يؤمن أحدكم حتى يفعل كذا" أو "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليفعل كذا" هي صيغ ليست بالضرورة أن تكون للفرض وإنما تكون كذلك للحض، ومثال ذلك: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرًا أو ليصمت" (رواه البخاري)، "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (متفق عليه)، "لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ" (متفق عليه).

ويجب الانتباه كذلك لدلالات التصرف: فعندما شاهد الرسول عليه السلام شخصا لابسا خاتما من ذهب فإنه نزعه من يده وطرح الخاتم أرضا، وهذا التصرف دلالة على التحريم، ولكن الرسول في بعض النصوص المتعلقة بخمار المرأة قد أعرض بوجهه ولم يُعَلِّق إلا عندما سُئِل،، فهل الإعراض دليل تحريم أم دليل كراهية؟

ويجب كذلك جمع جميع القرائن من أخبار الصحابة: فيوجد في الأخبار قيام عمر بن الخطاب بضرب إحدى الإماء لأنها كانت تتشبه بالحرائر (وذلك في تغطيتها للرأس)، ولكن هل هناك أخبار من عهد الصحابة تتعلق بكيفية تصرفهم مع المُهْمِلات من الحرائر في اللباس الشرعي، وإذا وجدت هذه القرائن فلا بد من جمعها ودراستها.

النقطة الأساسية هنا أننا إذا اتفقنا أن صيغة "قل لفلان" أقل حزما من صيغة "يا فلان" فإن الحُكْمَ في تحديد مستوى الحزم يعتمد على القرائن المتوفرة، ولهذا يجب جمع جميع القرائن ذات العلاقة ودراستها.

وبالنسبة **للحكم الذاتي** ... فإن الرسول عليه السلام قد اتفق مع اليهود في خيبر أن يُتْرَكوا في ديارهم بشرط أنه يحق للمسلمين إخراجهم. وسؤالنا هنا: هل هذا الأمر يصلح اعتباره "حكما ذاتيا" لليهود في خيبر؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فما هي القيود الشرعية المتعلقة بهذا الحكم؟

ما الدافع لهذا الموضوع؟

لقد شرحنا سابقا موضوع "الليبراليين المسلمين" (ل.م)، وذكرنا حَذَرَهُم وخوفهم من تسلط المسلمين إذا تمكنوا (وذلك بسبب سوابق في التاريخ). وضمن النظرة المنطقية فإنه قد يكون مفيدا إعطاء الحكم الذاتي لـ "ل.م" في بعض المناطق. والمنطق في هذا الاقتراح أن الخلافة عندما تُثْبِتُ عدالتها ومصداقيتها فإن هؤلاء الـ "ل.م" (أو أولادهم على الأكثر) سيقومون هم بإلغاء هذا الحكم الذاتي. ولكن إذا قامت الخلافة بفرض نفوذها مباشرة على "ل.م" فربما يتحول الكثير منهم إلى طابور خامس.

ولكن منطقيات الأمور لا تُحُلِّلُ ولا تُحَرِّمُ وإنما تدفع للبحث وسهر الليالي. وبالتالي فإن سؤالنا ... هل ما وقع لليهود في خيبر هو حكم ذاتي؟ وهل يمكن تطبيق هذا الحكم الذاتي لـ "ل.م"؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فإن السؤال التالي سيكون عن القيود الشرعية لهذا "الحكم الذاتي".

وبالنسبة **للنجاسات ألفا وبيتا** ... فقد قال الرسول عليه السلام: "طُهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ" (رواه مسلم). فهل طهور هنا تعني أن لعاب الكلب نجس أم تعني أن لعابه غير صحي؟

وهذا الموضوع لا يتعلق فقط بلعاب الكلب، وإنما يمكن تقسيم النجاسات إلى ثلاث (ألفا وبيتا وجاما):

- والنجاسة ألفا هي الأشياء التي لا يجوز تناولها (أكلها أو شربها). وإذا جاءت فإنه يجب غسل اليد والملابس منها قبل الصلاة. ومثال ذلك البول: فإذا جاء البول إلى الملابس فيجب غسلها منه قبل الصلاة.
- والنجاسة بيتا هي الأشياء التي لا يجوز تناولها، ولكن إذا جاءت لا يجب غسل اليد والملابس قبل الصلاة. ومثال ذلك الروث الناشف الذي ليس فيه رطوبة، فإن نقله لا يتطلب غسل اليد قبل الصلاة.
- والنجاسة جاما هي الأشياء لا يتم تناولها وتكون نجاستها معنوية مثل: الأصنام والأزلام إلخ.

وهنا نسأل ... لنفترض أنك في إنجلترا في يوم مشمس في السوق العام في يوم احتفال، وكُنْتَ تَمشي هناك وإذا شخص إنجليزي يمشي ليس بعيدا عنك وكانت بيده زجاجة خمر، وإذا به يتعثر خطئا وجاء شيء من الخمرة إلى ملابسك (ومثل هذه المواقف تحدث في تلك البلاد). فهل يجب أن تغسل ملابسك قبل الصلاة (وبالتالي تكون الخمرة نجاسة ألفا) أم ليس من الضروري غسل الملابس قبل الصلاة (وبالتالي فإن الخمرة هي نجاسة بيتا)؟

وسؤال آخر ... لنفترض أنك طبيب بيطري في حديقة حيوانات، وذهبت لمعاينة خنزير مريض في الحديقة. فهل يجب أن تغسل ملابسك قبل الصلاة (والتالي يكون الخنزير نجس ألفا) أم ليس من الضروري غسل الملابس قبل الصلاة (وبالتالي يكون الخنزير نجس بيتا)؟

وهنا نرجع إلى الكلب ولعابه ... فهل يجب غسل اليد والملابس قبل الصلاة إذا جاءها لعاب الكلب (وبالتالي يكون لعاب الكلب نجس ألفا) أم ليس من الضروري غسل اليد والملابس قبل الصلاة (وبالتالي يكون لعاب الكلب نجس بيتا)؟

وبالنسبة **لقتل المرتد** ... فقد قال الله تعالى "وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ..." (29–الكهف) وقال تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ..." (256–البقرة).

وفي المقابل فهناك أحاديث شريفة تطلب قتل المرتد، وكذلك أخبار من الصحابة أنهم قتلوا المرتد. ومع أن هذه الأحاديث والأخبار هي آحاد إلَّا أن المعنى المستنتج فيها يصل إلى التواتر.

وفي المقابل فإنَّ عبد الله بن أبي (رأس المنافقين) قد قال كلمة الكفر بقوله: إن أتينا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، وقد طلب عمر بن الخطاب قتله، ولم يقبل الرسول عليه السلام. وبعد أن هدأت الأمور قال الرسول لعمر: "والله لو قتلته يومئذ لأرغمت أنوف رجال لو أمرتهم اليوم بقتله لقتلوه".

وفي موقف آخر كذلك فإن عثمان بن عفان قد أحضر قريبه "عبد الله بن أبي السرح" وكان عبد الله من المطلوب قتلهم ولو كانوا معلقين على أستار الكعبة، وقد سكت الرسول طويلا منتظرا أحد من الموجودين أن يأتي إلى عبد الله ويقتله، وفي النهاية قَبِلَ بيعة عبد الله بن أبي السرح.

وهنا نسأل:

هل الردة هي حد قضائي لا يحق للخليفة تعطيله؟
أم أنها حد أميري ويحق لمؤسسة الخلافة فَرْضُها أو تعطيلها؟

وللتشبيه (مع الفرق الشاسع في التشبيه ولكن الفكرة تكون أوضح باستخدام المثال التالي) فإن عمر بن الخطاب قد أوقف توزيع الزكاة على المؤلفة قلوبهم لأن الإسلام قد أصبح ذات قوة ولم يعد من الضروري تأليف المسلمين الجدد. وكذلك الوضع الحالي للمسلمين ومنذ عدة قرون، فمن النادر جدا أن يرتد المسلم. وأفضل مثال على ذلك هو أن المسلمين وفي أسوأ أوضاعهم في العالم الغربي فإنه لم يرتد منهم هناك إلا القليل، بل إن الذي يحدث هو العكس: فإن الإسلام هو أكثر الديانات توسعا في العالم الغربي.

ما الدافع لكل ما سبق؟

لقد عَلِمْنا جميعا عن كثير من أهل أوروبا ممن يعتنق الإسلام ولا تتبرأ عائلاتهم منهم، وإنما في بعض الأحيان يُساندونهم في قرارهم الذي اتخذوه،، ونحن عموما نَمْدَحُ هذه العائلات التي تتصرف بسعة الصدر في هذا الموضوع. ولكن في بلادنا فإنهم إذا سمعوا عن مسلم ارتد عن دينه فإنهم يشتمونه ويشتمون عائلته إذا لم تتبرأ منه. ولهذا فإن عندي الشعور أننا نَكيل هنا بمكيالين ولهذا جاء التساؤل،، مع التنبيه أن المشاعر والدوافع لا تُحَلِّل ولا تُحَرِّم شيئا وإنما تدفع للبحث وسهر الليالي، وأما التحليل والتحريم فإنه متعلق بالنصوص الشرعية.

وبالنسبة **لعقود الزواج** ... فقد شرحنا في الباب الثاني (عجلة الإدراك) في الفصل الثامن من كتاب "النهضة والذكاء الجماعي" ضرورة قيام المجتمع بالنظر بشكل غير عدائي إلى التعدد والطلاق والخلع؛ فهذه الأمور الثلاثة ضرورية جدا لاستقرار المجتمع. ونحن لا نقصد مجتمع الرجال فقط وإنما كذلك مجتمع النساء: فضمن الظروف الحالية فإن الحياة الزوجية للمُطَلَّقات والأرامل قد انتهت، ولكن إذا أصبحت النظرة للتعدد نظرة غير عدائية فإنَّ طَلَبَ النساء سيزيد. وضمن التخمين فإن التعدد بحاجة أن يصل إلى حوالي 20% كي يَتِم استقرار المجتمع.

وأما بالنسبة للطلاق والخلع فإن النظرة إليهما يجب أن تكون غير عدائية وذلك لأن كثيرا من الأزواج يَشعرون أنهم ضَمِنوا زوجاتهم في جيوبهم (Taken for Granted) فأصبحوا (غريزيا ودون قصد) لا يَهْتَمُّون بأصول اللياقة واللباقة في التصرف مع زوجاتهم. وكذلك الحال مع الزوجات؛ فإن كثيرا منهن أصبحن يشعرن أنهن

ضَمِنَّ أزواجهن في جيوبهن (Taken for Granted) فأصبحن (غريزيا ودون قصد) لا يَهْتَمُّنَّ بأصول اللياقة واللباقة في التصرف مع أزواجهن. وعندما تصبح نظرة المجتمع غير عدائية للطلاق والخلع فإن هذا الأمر سيفرض إعادة ترتيب الأمور في الوجدان والعقل الباطن للجميع.

ووجود النظرة غير العدائية للتعدد والطلاق والخلع سيؤدي كذلك إلى تخفيف المهور بشكل كبير: فالمهر (وخصوصا المُتَأَخِّر) يوضع كضمانة حياة احتياطية في حالة قيام الزوج بالطلاق. ولكن إذا اقتنعت العائلات أن حياة بناتهم لن تنتهي بالطلاق فإن المؤخر لا يعود له قيمة عالية.

والتعدد والطلاق متأسس في ثقافاتنا، ولكن الخلع فيه ظلم؛ إذ يتطلب الخلع أن يكون مُؤَيَّدا من القضاء، وحاليا فإن القضاء يأخذ وقتا طويلا في ذلك.

وهنا السؤال ... هل نستطيع وضع شرط في عقد الزواج (ولِنُسميه شرط الخلع) وفيه: أنه إذا أعلنت المرأة رغبتها في الخلع وأصرت على ذلك مدة ثلاثين يوما دون أن تنجح محاولات المصالحة فإنه يحق لها أن تُطَلِّقَ نفسها، ولا يحق الرُّجوع إلا بإذنها، ويكون القضاء فيما يجب على المرأة أن ترده للزوج؟

فهل يحق هذا الشرط في عقد الزواج؟

وهناك تساؤل آخر ... لقد أصبح سن الزواج متأخرا جدا بسبب مُتطلبات الحياة (التعليم والعمل للرجال والنساء). وهناك نظرة أن الهدف من الزواج هو إنشاء العائلة ولكن هذا غير دقيق: فهو أشبه بالقول "إن الهدف من أكل الطعام هو إقامة الصلاة" وهذا غير صحيح وإنما من نتائج أكل الطعام هو تَوَفُّر الطاقة اللَّازمة للقيام بالأعمال وإقامة الصلاة، وأمَّا الهدف الأساسي الآني الرئيسي لأكل الطعام فهو إشباع الجوع. وكذلك الحال للزواج: فإن الهدف الأساسي الآني الرئيسي له هو إشباع الغريزة الزوجية (جسدا وعاطفة).

وضمن الظروف الحالية فإن هذا الإشباع يتأخر بسبب متطلبات الحياة كما ذكرنا سابقا. وهنا نسأل عن عقد الزواج التالي (وسنسميه زواج بيتا): وهو عندما يبلغ الغلام والفتاة البلوغ فإنهما يتزوجان، ولكن تبقى الفتاة في بيت أهلها ويبقى الغلام في بيت أهله، ويتقابلان بين الحين والآخر ويقومان بما أَحَلَّهُ الله لهما. وعندما يبلغ أحدهما 20 سنة (أو 18 حسب العقد) فإنهما يتناقشان إن أرادا الاستمرار أو أرادا الطلاق.

وبالطبع فإنه يحق للغلام الطلاق قبل العشرين، وللفتاة كذلك حق الخلع قبل العشرين، ولكن الفائدة من عمل وقت للمناقشة أن الغلام إذا كره شيئا فربما يستطيع أن يصبر حتى وقت النقاش، وكذلك الفتاة.

وانتبه أن زواج بيتا ليس له علاقة بزواج المتعة. وبالنسبة لزواج المتعة فقد ثبت عن ابن عباس أنه رآه جائزا، ولم يثبت أنه تراجع عن ذلك. وقد ثبت كذلك رفض بعض الصحابة لرأي ابن عباس. ولكن انتبه أن زواج المتعة ليس فيه طلاق وإنما ينتهي عقد الزواج بانتهاء المدة. وهذا مخالف لزواج بيتا؛ فزواج بيتا يبدأ باتفاق وإذا انتهى فإنه ينتهي بالطلاق أو الخلع (أو يستمر هذا الزواج). فلا يوجد أي علاقة بين زواج المتعة وزواج بيتا.

فهل زواج بيتا جائز؟

وإذا كان جائزا فهل هو مفيد؟

وربما ينزعج بعضكم من طرح هذا الموضوع، وربما يكون زواج بيتا اقتراحا خاطئا وغير مناسب وغير مقبول وغير عملي. ربما،، ولكن المشكلة تبقى قائمة، والذي قُمْتُ هنا بعرضه هو المشكلة واقتراح لعلاجها، وإذا انتبه شخص للمشكلة وانتبه لخطأ الاقتراح فربما يُساعده هذا لتقديم اقتراح آخر أفضل مما سبق، ويكون لي فضل في ذلك.

وهذه نقطة مهمة جدا ... فالأفكار الخاطئة قد تكون مفيدة (وخصوصا إذا جاءت من خلال بحث منهجي) لأنها قد تُنَبِّهُ للأفكار الصحيحة. وهذا ما حدث معي كثيرا؛ فهناك الكثير من الأفكار التي وضعها الشيخ النبهاني والتي رأيتها خاطئة، ولكنها كانت شديدة الفائدة لأنها نَبَّهَتْنِي للأفكار التي أراها صحيحة. وهذه هي النقطة ... الأفكار التي تأتي من بحث منهجي تكون مفيدة حتى وإن كانت خاطئة لأنها تُساعد على الانتباه للأفكار الصحيحة.

وهناك موضوع التكاليف في الأعراس ... فتكاليف الأعراس قد زادت ومعيشة الناس قد نقصت، وهناك الكثير من الأهل (أهل العريس والعروس) الذين يرغبون بالتقشف في تكاليف الأعراس ولكنهم يَخافون ألسنة الناس.

وحل هذه المشكلة (والمشاكل المشابهة) يكون بتشجيع الحراكات الاجتماعية التي تهدف لعمل التوازن في المجتمع. وهذه الحراكات يجب أن لا تَرْتَبِط بالحركات السياسية، وإنما هي حراكات اجتماعية تَضُمُّ جميع أطياف المجتمع بأديانه واتِّجاهاته السياسية. وهي تدعو الناس وبشكل مثابر إلى الاقتصاد في حفلات الزفاف وتكاليف الزواج: فمن الممكن عمل حفلة منزلية رمزية بدلا من الحفلات في الصالات، وكذلك ليس من الداعي لجميع الأقارب والمعارف الحضور وإنما ربما مُمَثِّلٌ عن كل عائلة. والمثابرة في مثل هذه الحراكات الاجتماعية ستضع الحماية الكافية للناس من ألسنة الآخرين وستسمح للكثير من الناس بالاقتصاد في تكاليف الزواج (إذا رغبوا في ذلك).

وإنه لأمر مؤسف حقا أن يضطر الناس الاستدانة من أجل حفلةِ أَكْلٍ وَسَهَر دون أي فائدة حقيقية منها. وإذا كان لا بد من الاستدانة فالأولى أن يكون لأمر أكثر فائدة مما سبق.

وهذا الموضوع هو ضمن إطار أكبر منه وقد شرحناه في مقالة بعنوان "مسك العصا من المنتصف": وهو ضرورة قيام الدولة بحماية الأقليات والمعارضات في المجتمع (وذلك في الأمور التي لا تَتَعَلَّق بالمنكرات الشرعية). وهؤلاء يجب حمايتهم من الهمز واللمز والغمز والسخرية والشتائم وبالقوة الحازمة الحاسمة في القانون. وهذا الأمر ضروري جدا لمنع أي جهة في المجتمع من جر المجتمع وراءها.

وقد وضعنا المِثال المتعلق بتكاليف الزواج: فهناك الكثير من الأهل (من أهل العريس والعروس) من يرغبون في الاقتصاد في هذه التكاليف ولكنهم يخافون ألسنة الناس. ووجود حراكات اجتماعية تُواجه هذه الألسنة سيكون أمرا مفيدا في توازن المجتمع.

وسأضع هنا مثالين آخرين:

والأول يتعلق بثقافة المناسبات في المجتمعات العربية: إذ تنتقد المجتمعات وبشدة الذين يَتَخَلَّفون عن المناسبات من أفراح وأتراح. وأصبحت هذه الثقافة حِمْلًا ثَقيلًا في المجتمع؛ إذ إن هذه الثقافة قد أخذت الكثير من وقت الفراغ عند الأفراد وأصبح الفرد لا يجد الوقت الكافي للدراسة أو تطوير المهارات. وأصبح الوقت مُوَزَّعًا بين العمل وبين المناسبات المختلفة. وهذه الظاهرة موجودة وبشكل كبير في السُّودان. وبالتالي فإن وجود حراك اجتماعي في هذه المجتمعات التي تدعو إلى التخفيف من ثقافة المناسبات، والاستعاضة عنها بالممثلين عن العائلات سيساعد الكثيرين للخروج من هذه الثقافة دون خوف من ألسنة الناس.

والمثال الثاني عن المطبعة ... فقد تم اختراعها حوالي عام 1450 في ألمانيا، وانتشرت المطابع في جميع أنحاء العالم الغربي. ولكن (لسبب أو لآخر) فإن المطابع لم تظهر في الخلافة العثمانية. وقد كانت هناك مطابع يهودية في اسطنبول ولكن لم تكن لطباعة الكتب التركية أو العربية وإنما لطباعة الكتب اليهودية وبشكل محدود. ولم تظهر المطابع في العالم الإسلامي إلا بعد غزو نابليون لمصر. والفرق الزمني بين اختراع المطابع وظهورها في العالم الإسلامي هو حوالي 350 سنة. وهذا الفرق يُفَسِّرُ الفجوة الهائلة بين العلم والمهارات في العالم الغربي وبين الجهل والضمور في العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر. وغلبة التخمين أن المثقفين في العالم الإسلامي قد هابوا إنشاء المطابع خَوْفًا من ألسنة الناس.

وهنا النقطة ... يجب حماية الأقليات والمعارضات في المجتمع من الهمز والغمز والشتائم والسخرية وبالقوة القضائية الحازمة، وهذا ضروري جدا لتوازن المجتمع ولمنع أية جهة في المجتمع من جر المجتمع وراءها. وقد شرحنا هذا الموضوع بتفصيل في الباب السادس ("مسك العصا من المنتصف") في الفصل 31 من كتاب "سياسات الأمم ولعبة الأقدار".

وبالنسبة **لمصادر التشريع** فإن هذا الموضوع ليس دعوة إلى البحث والدراسة وإنما عرض لفكرة أَضَعُها هنا، مع التنبيه أن هذه الفكرة لا تستحق كَثْرَة الجدال فيها لأن الخلاف فيها شكلي وليس جوهريا. والقيمة من عرض الفكرة هنا هو في شرح القصة التاريخية.

وضمن ما أتبناه فإن مصادر التشريع اثنان لا ثالث لهما: القرآن والسنة. وهذا الرأي ليس جديدا فقد تبناه الكثير من العلماء السابقين ومنهم "ابن حزم الأندلسي". لكن هناك مفهوم أريد طرحه وهو "مصادر الاستدلال": وهو كل معلومة يمكن أن تُفَسِّرَ النصوص وتُساعِدَ على ربطها مع الوقائع. وهناك الكثير من مصادر الاستدلال ومنها: شواهد اللغة ومقتضيات الواقع والقواعد الأصولية وقواعد القياس وأقوال الصحابة وأخبارهم إلخ.

بالنسبة لقواعد القياس فمن المفيد هنا وضع قصتها التاريخية: قد اعتمد الإمام أبي حنيفة على الرأي في الاجتهاد، والظاهر أن تلاميذه قد تمادوا في هذا الأمر إلى الدرجة أن أصبحت هناك فتنة بين المذهب المالكي والحنفية. وهنا جاء الشافعي ونظر في الموضوع واستطاع أن يضع قواعد واضحة ومَنْهَجِيَّة للرأي (وسَمَّاها قواعد القياس)، وكانت هذه القواعد واضحة إلى الدرجة أن جميع المذاهب قد اعتمدتها بما فيها المالكية.

وهنا نسأل ... هل قواعد القياس من مصادر التشريع أم من مصادر الاستدلال؟

دعونا نعيد صياغة السؤال كالتالي: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" (وهي قاعدة أصولية مشهورة) فهل هي مصدر من مصادر التشريع أم مصدر من مصادر الاستدلال؟

بالطبع فإن هذه القاعدة ليست مصدرا من مصادر التشريع وإنما تُساعدنا هذه القاعدة على إدراك مدلولات النص، ويبقى الحُكْمُ في نتيجة القاعدة مَنوط بالنص وليس القاعدة. أي أننا قد نستنتج حُكْمًا من القاعدة ولكن الذي يَحْكُم أن النتيجة صحيحة أو خاطئة إنما هو النص.

وكذلك قواعد القياس، فهي تُساعدنا على إدراك مدلولات النص، ولكنَّ الحَكَمَ النهائي على صحة القياس إنما يكون للنص. وبالتالي فإن قواعد القياس هي ضمن مصادر الاستدلال وليست مصدرا في التشريع.

ولكن ... لنفترض أن زيدا يقول: إن قواعد القياس ليست مصدرا في التشريع وإنما من مصادر الاستدلال، وأمَّا جرير فيقول: إن قواعد القياس هي إحدى مصادر التشريع الرئيسية. فما هو الحُكْمُ الشرعي الذي لن يتفقا فيه بسبب هذا الاختلاف بينهما؟

لا شيء؛ فاختلافهم في قواعد القياس هو اختلاف شكلي وليس جوهريا.

وبالنسبة للإجماع فإن أول ذِكْرٍ له كان "إجماع أهل المدينة" والذي وضعه الإمام مالك، وكان مفهوما ذكيا جدا: فقد انتبه مالك لتصرفات وأعمال يشترك فيها أهل المدينة، فاستنتج أن أصل هذه الأعمال واحد؛ إذ إن هذه الحركات والأعمال جاءت تقليدا عبر الأجيال من الرسول عليه السلام. وهذا الإجماع ليس أصلًا مستقلا لوحده وإنما هو كشف لسنة انتقلت بالتقليد عبر الأجيال.

وفكرة الإمام مالك سابقة لعصرها، وهي الآن تُدَرَّس وتُبْحَث (كمفهوم) في العلوم الاجتماعية (ودون أن ينتبه علماء الاجتماع لسابقية الإمام مالك فيما يَدْرُسونَه). فمثلا: كانت إشارة الرفض عند اليونانيين هي هزة الرأس إلى أعلى مع إصدار صوت يدل على الرفض. وأما إشارة الرفض عند اللَّاتين (الطليان القدماء) فقد كان إدارة الرأس يمينا يسارا. وستجد في فلسطين (وغيرها من سواحل البحر الأبيض) قُرًى تكون إشارة الرفض عندهم هي الإشارة اليونانية فقط، وقُرًى أخرى تكون إشارة الرفض عندهم هي الإشارة اللاتينية. والانتباه لهذه الأمور يُساعد على تبيان المناطق التي تأثرت أكثر بالحضارة اليونانية (عبر الأجيال) والمناطق التي تأثرت أكثر بالحضارة الرومانية.

وأما ثاني ذِكْرٍ لمفهوم الإجماع فقد كان للشافعي إذ وضع مفهوم "إجماع الأمة"، وكان دليله في ذلك: "وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا" (115–النساء). ولكن هذه الآية ليست صريحة الدلالة بالنسبة لما فهمه الشافعي، إذ يُمكن تَفسيرها بوجه غير الذي فهمه الإمام الشافعي. بل إن جميع الأدلة المتعلقة بـ "إجماع الأمة" و"إجماع العلماء" هي أدلة ظنية الدلالة ويُمكن تَفسيرها بأكثر من وجه.

ولكن يجب التنبيه أن "إجماع الأمة" عند الشافعي يختلف تماما عن مفهوم "إجماع الأمة" حاليا؛ فالإجماع عند الشافعي يتعلق بالأمور التي لا يختلف فيها أحد مثل: "صلاة الظهر أربعة وتحريم الخمرة". والظاهر أن مفهوم

الإجماع عند الشافعي هو "المعلوم من الدين بالضرورة". ونستطيع هنا القول إن الإجماع عند الشافعي كان يتعلق بالأحكام والنصوص التي جاءت بالتواتر (وبالتالي لا يوجد خلاف فيها). ومفهوم التواتر (على غلبة الظن) لم يكن موجودا وقت الشافعي فهو مصطلح في الحديث جاء بعده.

وضمن ما سبق فإن "إجماع" الشافعي ليس مصدرا من مصادر التشريع، لأن الأمور التي لا خلاف فيها من الدِّين قد جاءت بالتواتر، وبالتالي لها مَصادرها غير الإجماع.

ثم جاء الفقهاء بعد الشافعي ومَدُّوا في مفهوم الإجماع ووضعوا "إجماع العلماء" على أساس أن العلماء هم مُمَثِّلون عن الأمة. ولا يوجد أي دليل صريح الدلالة (ضمن المعلومات المتوفرة لدي) يُشَرِّع "إجماع العلماء".

وبالإضافة لذلك فإن "إجماع العلماء" فيه غموض في الحدود: هل يجب إجماع جميع علماء الأمة أم المشهورين منهم فقط؟ هل الإجماع يكون بالغالبية أم على الجميع الموافقة؟ وإذا كان الإجماع بالغالبية فما هي النسبة المطلوبة؟ إلخ.

وللتنبيه فإن "غموض الحدود" هي أحد القرائن التي يُمكن وضعها للدلالة أن كلمة "انتشروا"هي للطلب غير الجازم في الآية: "فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (10–الجمعة)، وذلك لأنه لا يوجد وضوح للوقت اللَّازم للانتشار بعد الصلاة: هل هو خمس دقائق، هل هو ربع ساعة، إلخ. وماذا سنفعل بالذين لم يُغادروا المسجد؟ إلخ. فغموض الحدود في هذه الآية هو أحد القرائن أن الطَّلَبَ فيها غير جازم (وهو هنا للتخيير).

ولكن انتبه أنَّ "أقوال العلماء" هي إحدى مصادر الاستدلال: فكثيرا ما نستشهد بالعلماء في تفسير الآيات ونقول: إن هذا التفسير موافق للطبري والقرطبي. وأقوال الطبري والقرطبي ليست حجة وإنما استدلالا؛ فقد اجتهد العلماء السابقون في الدراسة والملاحظة والمقارنة، ووضعوا استنتاجاتهم في الكتب،، ونحن ننتبه لها ونستفيد منها في إدراك دلائل النصوص الشرعية. ولكنَّ الحَكَمَ النهائي والأخير في صِحَّة أو بطلان أقوال العلماء هو النص الشرعي،، وبالتالي فعندما يأتي قول غريب لأحد العلماء في نص فإن السؤال سيكون: هل يَتَّسِعُ النص الشرعي لهذا القول، أم أن ذلك العالم قد أخطأ في التفسير.

فأقوال العلماء (أيا كان عدد المُتَّفِقين منهم) هي إحدى مصادر الاستدلال، ولكنَّ الحَكَمَ الأخير لصحة أقوالهم (أو بُطلانها) هي النصوص الشرعية (القرآن والسنة). والذي يحدث هو أننا نقوم بجمع أقوال العلماء وأدلتهم، ثم نبدأ المقارنة والترجيح والاستنتاج. وربما نضع استنتاجا لم يستنتجه السابقون، وهذا غير مستبعد؛ فالعلماء السابقون قد بذلوا السنوات الطوال في البحث والدراسة ووضعوا استنتاجاتهم في الكتب والتي نُطالعها في أيام قليلة،، ولأننا ندرس كتبهم وكتب غيرهم فمن الطبيعي أن تكون نظرتنا أشمل؛ فالسابقون كانوا هم العمالقة ولكن القزم الذي يقف على أكتاف العمالقة يرى أبعد منهم.

ورجوعا لموضوع الإجماع ... فقد اختلف الفقهاء في موضوعه وبعضهم قد رفضه بالكُلِّية (مثل ابن حزم الأندلسي)، وبعضهم أخذ موقفا وسطا وأقر "إجماع الصحابة" فقط. ولكن حتى "إجماع الصحابة" يُعاني من

غموض الحدود: فمن هو الصحابي؟ وهل جميع من تحدث مع الرسول صحابيا أم من عاشره مدة من الزمن؟ وما هو مقدار هذا الزمن؟ وهل الإجماع يكون لجميع الصحابة أم للمشهورين منهم؟ وهل الإجماع يكون للصحابة في المدينة فقط، أم يجب التأكد من إجماع الصحابة في جميع المدن؟ وقد تناقص عدد الصحابة بالوفاة إلى عهد بني أمية، فهل بقي إجماعهم شرعيا حتى آخر واحد فيهم، أم يجب أن يكون هناك عدد معين منهم كي يكون إجماعهم شرعيا؟

والأسئلة السابقة ليست "تَشويشًا" على المفهوم؛ فعندما نقول إن القرآن هو مصدر للتشريع فنحن نعرف تماما ما هو القرآن، وعندما نقول إن السنة هي مصدر للتشريع فنحن نعرف تماما ما هي السنة. ولكننا لا نجد أي أدلة تضع لنا الحدود فيما يتعلق بـ "إجماع الصحابة".

ولكن "أقوال الصحابة" (بغض النظر عن عددهم) هي من مصادر الاستدلال (وهي أقوى في الاستدلال من أقوال العلماء).

وهناك أمر خاص للصحابة (وخصوصا المبشرين بالجنة والشاهدين بدرا وبيعة الشجرة) وهو غلبة ظن عالية أن هؤلاء الصحابة لن يَسْكُتوا عن منكر عرفوه، وبالتالي فإن سكوت هؤلاء الصحابة عن أمر يدل أن ذلك الأمر ليس منكرا.

ولكن ... لماذا قلنا في العبارة السابقة "غلبة ظن"؟
لأن هذا الاستنتاج جاء بربط منطقي ولم يأت من دليل مباشر. وإذا وضعنا الاستنتاج في شكل أرُسْطي فإنه يكون كالتالي:

لقد رضي الله عن الصحابة.
لا يُمكن لمن رضي الله عنه أن يسكت عن منكر عرفه.
إذن الصحابة لا يمكن أن يسكتوا عن منكر يعرفونه.

فالاستنتاج هنا منطقي، والربط المنطقي فيه نسبة خطأ (راجع كتاب: مهارة الربط والتحليل المنطقي)، ولهذا قلنا "غلبة ظن". ولكن غلبة الظن هنا عالية ويصح الاعتماد عليها والتحاجج بها.

وبالتالي فإن هذا الأمر لا يتعلق بالإجماع، وإنما سكوت مجموعة من الصحابة المُقَرَّبين (المبشرين أو شاهدي بدر والشجرة) عن أمر فإن غلبة الظن أن هذا الأمر ليس منكرا.

وهنا نسأل ... هل نستطيع أن نعتبر "سكوت الصحابة" مصدرا من مصادر التشريع أم هو مصدر من مصادر الاستدلال؟

عندما تسكت الصحابة عن أمر فهي إما سكتت لنص شرعي نعرفه، أو لفهم خاص لنص شرعي، أو لنص شرعي لم يصلنا، أو لعدم وجود أي نص في الأمر وبالتالي فهو ضمن "العفو" (أي ضمن قول الرسول: وما

سكت عنه فهو عفو). ولهذا السبب فإن سكوت الصحابة يكون كاشفا لنص أو كاشفا لتفسير في النص. وبالتالي فإن سكوت الصحابة هو أقرب لـ "مصادر الاستدلال" منه لـ "مصادر التشريع".

الآن ... لنفترض أن زيدا يقول إن أقوال وأخبار الصحابة هي إحدى مصادر الاستدلال، وأن جريرا يقول إن إجماع الصحابة هو أحد المصادر الرئيسية في التشريع. فما هو الحكم الشرعي الذي لن يتفقا فيه بسبب اختلافهما فيما سبق؟

لا يوجد شيء، فالخلاف بينهما فيما يتعلق بأقوال وأخبار الصحابة هو خلاف شكلي.

وسؤال آخر ... لنفترض أن جريرا قال إن "الله قد حَرَّمَ التدخين والدليل على ذلك هو إجماع العلماء في مكة في القرن الماضي". وهنا لا يوجد الداعي لنقاش جرير في شرعية "إجماع العلماء" وإنما نستطيع مناقشة الموقف في "إجماع العلماء": فهل جميع علماء الأمة قد أجمعوا على ذلك في مكة؟ وهل هناك علماء لم يستطيعوا الحضور إلى مكة ذلك الوقت وكان عندهم رأي مخالف؟ إلخ. وبالتالي نستطيع أن نُثبت أن ما حدث في مكة لم يكن "إجماعا لعلماء الأمة" دون الحاجة أن ندخل في نقاش طويل عن مشروعية "إجماع العلماء".

والسبب في أن الخلافات في مصادر التشريع شكلية هو أن الجميع على اتفاق أن القرآن والسنة هما المصدران المهيمنان على جميع المصادر الأخرى. ولهذا السبب ذَكَرْتُ في البداية أنه من المفيد عرض هذا الموضوع، ولكن ليس من المفيد كثرة الجدال فيه لأن الخلافات فيه شكلية وليست جوهرية.

وهنا نأتي إلى خاتمة هذه المقالة ... وقد يتساءل البعض إن كان ضروريا التطرق لإرسال أبي هريرة وخمار المرأة وعقود الزواج. ولكني هنا لا أطلب من أحد اتِّباعي ولا انتخابي، وإنما وَضَعْتُ خواطر وجدتها ضرورية للتنبيه. ومن المُؤَكد وجود أفكار حسنة في هذه المقالة، ومن المؤكد كذلك وجود أفكار جيدة لكنَّ كلماتها وصياغَتَها لم تكن مناسبة، ومن المتوقع كذلك وجود عدة أفكار خاطئة. وعلى أولي الألباب أن ينتبهوا للأفكار الحسنة ويبنوا عليها ويَمْضوا في الطريق. وأما غيرُ أولي الألباب فإنه ستصيبني رماح ألسنتهم إن وَضَعْتُ ما وضعت أو حذفت؛ فالأمر هنا سِيَّان.

ومن المتوقع كذلك أن يقول البعض عني أن "الأفكار غير واضحة في ذهنه" و"أنَّه متأثر بالحضارة الغربية". ولنفترض ذلك ولنفترض جدلا أن جميع الأفكار التي طَرَحْتُها هنا كانت خاطئة. وسؤالي لهم: هل هذه الأفكار الخاطئة كانت مفيدة لتنبيهكم للأفكار الصحيحة؟ فإن كان الجواب بالإيجاب فإنَّ لي فضلا وأجرا في ذلك.

وهذه المقالة التي أضَعُها بين أيديكم هي الصرخة الثالثة مني لكم، وقد صرخت لكم قبلها مرتين: الأولى من خلال كتاب "فلسفات الحكم والدستور" عام 1997، والثانية من خلال كتاب "بذور الهلاك" عام 1999. وكلتا الصرختين قد ذهبتا أدراج الرياح دون أي تأثير، ولا حتى وقفة مراجعة. وهذه هي الصرخة الثالثة لكم ... "فَلَعَلَّ وعَسى".

وأقول صدقا أنِّي قد تعبت ... نعم تعبت وتوقفت حافلتي في الطريق، وكما قلت سابقا فإني لم أتعب من قسوة المجتمع وإنما لظروف قد أرهقتني وأخذت طاقتي. ولكنَّ هناك كلمة جميلة جدا لحسن نصر الله (بتصرف،

والاستشهاد هنا ليس تعظيما لحسن وإنما الكلمات الجميلة يجب ذِكْر فضلها لأصحابها): راية المقاومة لا تسقط، وكلما تَعِبَ مقاوم وأفلتت الراية من يديه يتلقفها مقاوم آخر جديد ... ويمضي في الطريق.

وكذلك مقالتي هنا ... فقد وضعتها في الطريق، آملا أن يتلقفها رجال لم يتعبوا بعد، ويمضوا في الطريق. وإنَّ لِسانَ حالي كما قال الأبنودي:

خايف أموت من غير ما اشوف تَغيُّر الظروف
تَغيُّر الوشوش وتَغيُّر الصُّنوف
والمحدوفين ورا ... متبسِّمين فى أول الصفوف
خايف أموت وتموت معايا الفكرة
لا ينتصر كل اللى حبيته
ولا يتهزم كل اللى كنت اكره
إتخيلوا الحسرة

ولكل ما سبق فإني أعتذر شديد الاعتذار؛ فإني لا أظن أني سأكون معكم ناشطا نشيطا أتابع التعليقات والإيميلات، ولكني وجدتكم تطحنون بعضكم بعضا إلى أن وصل الأمر إلى كسر العظام، فكان علي أن أكتب لكم،، وكانت النِيَّةُ صفحتين، فتكاثرت الصفحتان إلى عشرة، ثم تكاثرت العشرة إلى هذه المقالة.

نعم ... لا أظن أني سأكون معكم ناشطا نشيطا أتابع التعليقات والإيميلات، ولكن ... إذا لم يترسخ فيكم حُسن الاستماع فلن يفيدكم ولن يؤثر فيكم أي تعليق ... وإذا ترسخ فيكم حُسن الاستماع فلن تكونوا بحاجة لأي تعليق.

عمر محمد. 27-9-2019

روابط الكتب ذات العلاقة مع هذه المقالة:

#1 فلسفات الحكم والدستور (1997 - 176 صفحة):
https://mega.nz/#!exEBza4Y!lJ_M3V4q3XtJE0GgMRugt48Dz0K4vKzHuuIfrsgJQ68

#2 بذور الهلاك ... التربية التي زرعت فينا منذ 1379 سنة (1999 - 87 صفحة):
https://mega.nz/#!b9dHQYLI!Y8ltBHFvD3rntYh0XrA7ChhSVEXKSZHAW9mA7t0WfMc

#3 سياسات الأمم ولعبة الأقدار (2010 - 617 صفحة):
https://mega.nz/#!65VRiQhb!UzMHruJfqnh9dRx8L7568lRiB0mdfw0CAIN4cwn_Zcw

#4 النهضة والذكاء الجماعي (2011 - 237 صفحة):
https://mega.nz/#!moVzzQgb!wLhpl2EyQHCa5QV9fx6ev8oSQNg8J6C56YaVqEcYvog

#5 العبرة الكبرى (2011 - 49 صفحة):
https://mega.nz/#!m0NFxCrb!Z8gf5nBBU1rhJzJS_zsub32zFWJLlTvIlULbzswXdY8

#12 حُسن الاستماع وإدارة الحوار (2015 - 40 صفحة):
https://mega.nz/#!bwNFySzB!CGAvUxfXOxc0hI3U9i-U62znRZNZQ4sPcZZDD8hDzOc

#13 منهج الإبداع (2015 –56 صفحة):

https://mega.nz/#!akUBxCZA!MqfbRR0Onn73keYsMe6MMQGwGBPu8RbC-VAHJhTr5hk

#14 مهارة الربط والتحليل المنطقي (2015 – 83 صفحة):

https://mega.nz/#!j4Fh0KSY!D_UENjM1xhW8ahF97GhdeworTLgxcEClNwKe4Pb0eII

#18 إدارة التميز (2015 – 97 صفحة):

https://mega.nz/#!rodlzQiQ!3o47ee1PdyTZn1nRZQVbQ2_SbGgVMop1wit01XUPfV4

#27 الفلسفة الألفية ومنهج المقاربة ... كيفية التعامل مع التعارضات بين الغيب والعلم (2018 –31 صفحة):

https://mega.nz/#!SscHxQAY!vTyErSsMEBXTqVmNR3O8GIVXUtMSWSEjL0Wqb_qQG68

#31 تحليل الأدلة والقرائن للنصوص عامة والقرآن خاصة (2019 –100 صفحة):

https://mega.nz/#!OsFTHapZ!Di8KbcYEK6kZT_a-tFZTJnYJTdkuezJODMDUzgAUNVo

موقع الكتب:

http://omr-mhmd.yolasite.com